

٧٩٣



نهاية البداية
في تحرير الكفاية

الشيخ لاسلا

نهاية الهداية الى تحرير الكفاية لابن الهائم

تأليف الانصاري، زكريا بن محمد - ٩٢٦ هـ
 بخط احمد بن يوسف الشنواني سنة ١٢٤٤ هـ
 ١٥٣ ق ٢١ س ٢٢ × ١٦ سم
 نسخه حيد، بخطها نسخ معتاد،
 المتن بالحمرة.

٧٩٣

الأزهرية ٢ : ٧٢١ الاعلام ٣ : ٨٠
 ١ - الفرائض، الفقه الاسلامي وأصوله
 أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ
 د - شرح تحرير الكفاية لابن الهائم

شيخ الاسلام
 علي الفقيه
 ابن الهيثم
 في علم
 الفرائض

نسخة
 من
 كتاب
 الفرائض
 للشيخ
 علي بن
 الهيثم
 الفقيه
 المشهور
 في
 علم
 الفرائض
 في
 عصره
 من
 كتب
 الفرائض
 في
 عصره

في نوبة العبد الفقير
 الى مولاه المتفاني
 عبد الله المصطفى
 البجلي الشافعي
 مضافاً الى
 طريقه في
 الفرائض
 في
 عصره

هذا شيخ الاسلام

كتاب في علم الفرائض للشيخ
 الامام العام العلامة ابي
 العباس محمد بن
 الهيثم الشافعي
 رحمه الله

الجنان
 ووجه
 الفقه

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: علم الفرائض للشيخ محمد بن الهيثم
رقم الكتاب: ٧٩٣
تاريخ التمام: ١٢٥٤
تاريخ التبرع: ١٣٥٣
ملاحظات: القياس ١٦٨٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسرنا
الحمد لله الذي من على العلماء معرفة الكفاية. وكلاهما يعين
عنايته عن غريب الغواية. وجعلهم مصدقين بما أنزل
وموفقين للدراية. ومنهم بتميز ما يخص كل وارث بالفضل
منه وكمال العناية **احمد** على ما اولانا من الانعام **واشكره**
على تزايد الاية الجسام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له الواحد السلام واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله
سيد الرسل الكرام. صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه الائمة
الاعلام **وبعد** فان كتاب الكفاية المنظوم في علم الفرائض
للشيخ الامام العالم العلامة ابي العباس احمد بن محمد بن
الهائم الشافعي نعمة الله برحمته واسكنه بحبوحة جنته لما
كان موشحاً بالمعاني الغزيرة والقواعد الكثيرة. وقد تدلته
الطلبية ليجتنوا من لطيف ثماره. ويقتبسوا من ضياء انواره.
واشتدت حاجتهم الى حل مبانيه. وابرار معانيه. وتحقيق
مسائله. وتحرير دلائله. التمس مني بعض الفضلاء شرحا
يفي بالمقصود. فاجبته لذلك راجيا العفو من ربنا المعبود.
مع ذكره فوايد لا يستغنى عنها الجهد النبيل وفرايد بصيرها طالبا
مذا الفتن فابقا فيه **وسميته** نهابة الهداية الى تحرير الكفاية.
واسمها الكفاية لا يتقنى لتمامه. ويمن على بافضاله وانعامه وان
يجعله نافعا للمستقلين به في الدنيا وسبيل للفوز في الآخرة
قال الناظم **بسم الله الرحمن الرحيم** ابتداء رحمة الله تعالى بها وبالجملة

كما يأتي اقتداء بالكتاب العزيز وعمل بالخبر كل امر ذي بال لا يبداه
بسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بالحمد لله رواه ابو داود
وغیره وهو حسن كما قاله النووي وغيره ولا تنقض بين الروايتين
لان الاستدحقيق واضاف فيهما بسمة حصل الحقيق وبالجملة
حصل الاضافي اتي بالاضافة الى غيرهما وقدم التسمية عملا
بالكتاب والاجماع **يقول احمد** بقرنه للوزن **هو ابن الهيثم** جملة
مستأنفة للبيان فلا محل لها او حال لازمة فحملها بالنصب
الحمد لله مقول القول والحمد للاستغراق لان الحمد في الحقيقة
كله لله اذ ما من خير الا وهو موليه ولو بسط كما قال وما يكم
من نعمة فمن الله او الجنس والعهد وعلى كل منها يفيد اختصاص
الحمد بالله اما على الاستغراق فظاهر واما على الجنس فلان
لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره واللام يكن مختصا به
واما على العهد فعلى معنى ان الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمد
به ابيائه واوليائه مختص بالله والعبادة بحمد من ذكره فلا فرد
منه لغيره والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري
على جهة التمجيل من نعمة او غيرها ومثله المدح لكن حذف
الاختياري تقول حمدت زيدا على علمه وكرمه ولا تقول حمدته
على حسنه بل مدحته والشكر فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب
الانعام على الشاكر او غيره قولاً وعملاً واعتقاداً فهو اعظم منها
مورد او اختص متعلقاً وهما بالعكس وقد بسطت الكلام على
ذلك بعض البسط في منهج الوصول الى تحرير الفصول والله

علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ومن ثم علق الحمد
به لا بصفة كالرحمن تبيينها على انه يستحقه لذاته واصله الاله جودت
همنته وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما وجملة الحمد لله خبرية
لفظا انشائية معنى لان القصد لها **النشأ الملك** اي المتعالي امره
في الملك **الرايم** اي الباقي وفي البيت من انواع البديع الخاس الاحق
وهو ان يختلف اللفظان في حرف من الحروف بشرط عدم تقارب
الحرفين اللذين هما الاختلاف ومنه قوله تعالى ويل لكل همهم لم **يعد**
الحمد **الصلوة** وهولغة الدعاء بخير وهي من الله رحمة ومن الملائكة
استغفار ومن الادميين تضرع ودعا **والسلام** بمعنى التسليم هو
او السلامة جمع بين الصلاة والسلام تاسيا بقوله تعالى صلوا
عليه وسلموا تسليما وخروجا من كراهة افراد احدهما **البار** طرف
للسلاة والسلام **على الرسول** بال العهدية كما في قوله تعالى اذ هما في
الغار وتبع فيه كثير من العلماء لكن روي البيهقي كما في شرح المذهب عن
الشافعي انه كره ان يقال ذلك بل يقال رسول الله او نبي الله ولا يرد
قوله تعالى يا ايها الرسول اذناوه تعالى نبهه صلى الله عليه وسلم
تسريفا له باي خطاب كان بخلاف كلامنا والرسول انسان اوجي
اليه بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوجي اليه بشرع فهو اعم مطلقا
من الرسول وقد يطلق الرسول على اعم مما قلنا قال النووي في شرح مسلم
انه اي الرسول يتناول جميع رسل الله تعالى من الادميين والملائكة
قال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك
نبيا انتهى فبينهما عموم من وجه والرسول بمعنى المرسل **للانام**

اي الخلق وقيل ماله روح وقيل الانس والجن وهو المراد هنا كما قال الناطق
وقسروا بهما الخلق ايضا في خبر مسلم وارسلت الى الخلق كافة والعالمين في
قوله تعالى ليكون للعالمين نذير الخصوص رسالته بهما كما صرح به جمع
منهم الخليلي والبيهقي وخطي الامام الرازي في تفسير الآية الاجماع عليه مستند
به على قوله العالم مانسوي الله فيتناول كل مكلف من جن وانس وملك
فيقول الناطق ان الرازي زعم دخول الملك محتجا بالآية وهم نشأ
من قصور نظره على اول كلامه ان لم يكن راه في غير تفسيره ولفظ الانام اسم
جمع لا واحد له من لفظه ويقال الانيم **احمدا** بيان للرسول او بدله
والفه للاطلاق وهو في الاصل صفة مشتقة من الحمد ثم نقل علماء اله صلى
الله عليه وسلم ولم يستعمل به احد قبله بخلاف محمد فانه لما قرئت ولادته
وشاع ان نبيا بعث اسمه محمد فسمي قليل من العرب به ابناهم رجاء ان يكون
اباه **والله** وهم موثوباني هاشم والمطلب على الاصح خبر مسلم في الصدقة
انها لا تخل للمحمد ولا لآل محمد والذي حرم عليه الصدقة الواجبة من
اقاربه صلى الله عليه وسلم هو بنو هاشم والمطلب دون من سواهم واصله
اهل التصغيره على اهيل قلبت لها همزة والهمزة الفا وقيل اول التصغيره
على اويل قلبت الواو الفا لثخنها وانفتاح ما قبلها ولا تستعمل الا في
الاشراف بخلاف اهل وانما قيل ال فرعون لتصوره بصورة الاسراف
والاصح جواز اضافته للضمير كما استعمله الناطق **ومعجبه** بفتح الصاد
ويجوز كسر هاشم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش
والصحابي كل مسلم لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة على الاصح **الكرام**
صفة مدح لمن تقدم اي المحترمين عند الله وقرن ذكر الرسول بذكره تعالى

تاسيا بالقرآن نحو ومن يطع الله ورسوله لنقله تعالى ورفعنا لك
ذكرك اي لا اذكر الا ذكرت معي واما الصلاة عليه فلو جوبها كلما ذكر
علي قول واما علي اله وصحبه فالتخير الصحيح قولوا اللهم صل على محمد و
ال محمد ونصدق على الصحب في قول وجوز الصلاة على غير الانبياء
ونكره استقلاله لانه عوفاضا لشعار الذكرهم ولهذا كره ان يقال
محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا وكالصلاة السلام الا اذا كان
خطابا او جوابا فان الابتداء به سنة وورده فرض وقوله ثم الصلاة
للعطف على الحمد لله كقوله **ثم الدعاء** بالقصر للوزن **الشيخنا الامام** اي
المقتدي به في العلوم لاسيما هذا العلم اي الحسن **علي بن عبد الصمد**
الملك الشيرازي الجلاوي بكسر الجيم نسبة الى جلاوة قبيلة **وكل** او
حبر تقع الحاء وكسر ها اي العالم بتجويد الكلام وتحسينه **ناصر** للظلم
وغيرهم **مداوي** يحسن التعليم للاذهان كالطبيب الحاذق للمداوي **الابدا**
هذا مختصر وفصل خطاب كقوله تعالى هذا وان للطاغين لشرباب
اي الامر هذا او هذا كما ذكرنا وخذ هذا **وان افضل العلوم** **شريعة**
اي علوم شريعة **المصور** اي المفصل خلقه على صور مختلفة **الحكم**
اي تمام العلوم او الحكمة او المتكلم بالصواب او جميع ذلك اعمال المشرك
في معانيه كما عليه الشافعي والشريعة ما شرعه الله اي بينه لعباده
وهو علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه **لا سيما الفرائض** **بشعب**
سي بلا لانه مضاف ونكرة وان اضيف لمعرفة لانه كمثل معنى وحكم
ولا يوتي به بدون لا وان استعمله بعض المصنفين وتخير القول
فيه انه كلمة تدل على ان ما يليها داخل فيما وليته واحق منه بما

اثبت

اثبت له فيكون علم الفرائض افضل العلوم اما افضليته على علم التفسير
والحديث فلهجوم الحاجة اليه وكثرة اعتنا الصحابة به وكونه من ثلث
وخرقة الشيء تربو عليه واما علي الفقه فهو وان كان منه فقد زاد بتخصيص
الشارع عليه بالخصوص واما علي غيرها فبالاوي ذكر ذلك الناظم
واستشكله بان اشرف العلوم اصول الدين لان شرعها يشرف معلوماتها
ومعلومه وهو ذاته تعالى وصفاته اشرف واجاب **عنه**
بان المراد بالعلوم العلوم المصنفة واصول الدين بمعنى العلم بالله
وصفاته وما يجب له وما يمتنع عليه وما يجوز منه وان كان افضل
العلوم لكنه غير مصنف واما المصنف للمعبر عنه بالاهي اذا بحث
فيه على طريق الفلسفي ويعلم الكلام اذا بحث فيه على طريق المتكلم
فمتمم انه افضل من علم الفرائض انتهى والحق ان قتال ذكره بغير تنبيه
في مقام التقييم والترغيب كما هنا فتكون افضليته على الاطلاق ادعا
لاحقيقة والفرائض بالجر باضافة سي اليه وزيادة ما للتاكيد والرفع
بالخبرية لمبتدأ مضمرة وجعل ما موصولا ولا يجوز النصب بالتمييز
كما في قول امر القيس **ولا سيما يوم ابدارة جلال** على احدي
الروايات لان الفرائض معرفة وهو في الاصل جمع فريضة بمعنى فريضة
مشتقة من الفرض وهو لغة القطع والحز ومنه فرض القوس للحز
الذي يقع فيه الوتر ويقال لعرف ذلك ايضا كما بينته في منبر
الوضوء وغرفها هذا النصب المقدر للوارث شرعا ويقال للعالم
بذلك فرضي وفارض وفريض وفراض وفرضي بسكون الراء وفي
حكاها الناظم ثم جعل اعني الفرائض كالموارث لقب لهذا العلم

لما فيه من السهام المقدرة والمقادير المقتطعة ومنه قوله تعالى نصيبا
 مفروضا اي مقتطعا ولما صار لقيا اجري مجري المفرد ولذا وصفه
 الناظم بقوله **الذي انت في مقالة النبي** صلى الله عليه وسلم ويجوز تقدير
 مضاف اي علم الفرائض قال الناظم وفي نسخة بدل انت ثبت وانت اولي
 لعدم صحة الخبر يعني خبر ابن ماجة الا اني وسكن يا النبي للوزن **اشتهر**
 اي مقالته **من حقه** اي حصته صلى الله عليه وسلم **لنا على تحصيل علم**
 اي تعلمنا **وتعلمنا** له خبر تعلم الفرائض وعلموها الناس فاني
 اسره مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اشان في
 الفريضة فلا يجدان من يقضي بهارواه الحاكم وصححه اسناده وعلمنا
 ونعلمنا تميزان **ومن تفصيله** صلى الله عليه وسلم له على غيره **بانه**
للعلم نصف في خبر ابن ماجة وغيره تعلموا الفرائض فانه من دينكم
 وانه نصف العلم وانه اول علم يفرع من امي قال البيهقي تفرد به حفص
 ابن عمر وليس بالقوي والمراد بالنصف النصف كقول الشاعر
ما اذ امت كان الناس نصفان شامت واحرم من بالذي كنت اصنع
 وقيل سماه نصف لان سبب الملك نوعان اختياري كالشر او ضروري
 كالآث وقيل غير ذلك كما بينته مع فوايد في منهج الوصول ومن في
 الموضوعين بيان لمقالة النبي وعطف على انت قوله **واشتهر** اي الفرائض
فضلا تميز لنا اي عند **محب النبي** صلى الله عليه وسلم **فمن عمر**
 الله عنه **اذا اخذ** **ثم تحذروا** اي بالفرائض واذا هو ثم قال
 بالبري رواه الحاكم والبيهقي وفي اثر مرفوع من علم فريضة كمن اعتق
 عشر رقاب ومن قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة اي قطعه

بعده

بعده او جهله **وذاك** اي مجموع الحث والتفضيل واشتهر بالفضل
واضح لذى اي صاحب **تنبيه** مصدر تنبيه مطاوع بيمينته على الشيء
 وقفته عليه ثم اشار الى متصوّر في الذهن بقوله **وهذه اجوزة**
 من الجز وهو نوع من الشعر **ضممتها** مقصود هذا العلم **واختصتها**
 اي قللت لفظها وكثرت معناها **معولا** انا على الامام المجتهد اي
 عبد الله محمد بن ادريس **الشافعي** اي مستعينا به لاخذ به مذهب
 زيد الذي شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بانه افرض الامة
 كما صححه الترمذي حتى تردد حيث تردد ولم يقدره بل اجتهد في كل
 مسئلة لكنه لما وجد أدلته محررة وترجح عنده مذهبه واستأنس
 به خبر الترمذي ولانه لم يجر له في الفرائض قول اتفاقا بخلاف غيره
 كما قاله القفال قيل اخذ به واختاره وربما نك به القياس الجلي
 وعضد الحنفى كقول الصحابة اذا التشر ولا مخالف قال السبكي قد
 يسمى اخذ بقول الصحابي اذا اعتضد به دليل حنفى تقليدا كما قال
 الشافعي في البراءة من العيوب قلته تقليدا للعثمان في قول زيد
 خبر الترمذي اي المتقدم قال وليس هذا تقليدا عاما بل هو حقيقة
 اجتهد ولا يعارض الخبر المذكور خبرا قضائيا على لان دلالة الخصول
 اقوي من دلالة العموم **في الخلف** اي الاختلاف او المختلف فيه اما
 الاجماع والجمع عليه فلا يختص التعويل فيه بالشافعي لعدم الاختلاف
 ثم معولا بعد الشافعي على الشيخ محيي الدين اي زكريا يحيى بن سرف
النوري نسبة الى نوري من عمل دمشق وعلى الشيخ امام الدين اي
 القاسم عبد الكريم محمد **الرافعي** نسبة الى رافع بن خديج الصحابي

لا الى زافغان بلدة بقروين كما قيل وانما عول عليهما كما قال لان
 ترجيحها هو المعتمد في هذه الاعصار لانها حرر المنه بوجه
 وفي البيت من انواع البدع الجناس المضارع وهو الجناس اللاحق لا
 انه يشترط فيه تقارب الحروف ومنه قوله تعالى وهم يبنون عنه
 وينبئون عنه واعلم ان المشتهر من الصحابة بهذا العلم علي وابن مسعود
 وزيد بن ثابت وابن عباس وحيث اتفقوا وافقهم الامة واختلفوا
 وقعوا فرادي اي اخذوا ثلاثة وواحد وان منهم من تكلم في جميع
 اصول الفرائض وهم هؤلاء الاربعة ومنهم من تكلم في معظمها كابي
 بكر وعمر ومعاذ ومنهم من تكلم في معدود منها كعثمان وان اهل
 الجاهلية كانوا يورثون الرجال خاصة لتلقي النوايب ولهذا حرموا
 الصغار ويرثون الاخ وابنه زوجة الاخ والعم كرها وبالحلف والنصر
 وكان التوارث في صدر الاسلام بالتبني والاخا وكذا بالحلف والنصر
 على المشهور لقوله تعالى والذين عاقدت ايمانكم فانتمهم نضيبهم ثم
 نسخ بالهجرة بقوله تعالى والذين امنوا ولم يهاجروا الآية ثم
 نسخ بالقرابة بقوله تعالى والوالد الارحام الآية ثم نسخ بابائ الميراث
 التي هي الاصل فيها مع اصول اخر من السنة والاجماع والقياس كما
 سيأتي ذلك مفصلا **سميتها اي** الارجوزة **كفاية الحفاظ لجمعها**
المعاني الكثيرة بقلة الالفاظ اي مع قلتها والعلم قد يوضع لمعني
 في المسمى كما فعل الناظم لكن لا يكون الاطلاق مشروطا به لاطلاق
 احمر مثلا على من سمي به وفيه حمرة وان زالت وبه يعلم الفرق بين
 اعتبار المعنى في اطلاق الصفة على الموصوف واعتباره في المسمى



عند التسمية وعطف على الحمد لله قوله **واسئل الله الكريم العونا**
على كمال اي كمال نظرها والصوت اي الحفظ عن عايق يعوقني
 عن كماله وقد استجاب الله تعالى ذلك والى العونا والصوتا
 للاطلاق والجملة خبرية لفظا اشائية معني لان القصد بها
 الدعاء **تعريف الفرائض وبيان موضوعه**

لكل علم مباد وموضوع ومسائل وقد يدرج الموضوع في المبادي
 والامرفيه قريب فمباديه هي الاشياء التي يبني عليها مسائله وهي
 اما تصورات او تصديقات **فالتصورات** تعريفه وتعريف ما
 يستعمل فيه كغاياته **والتصديقات** مقدمات يولف منها قياسا
 العلم وهي اما بيينة بنفسها يجب قبولها وتسمى قضايامتعارفة وهي
 المبادي على الاطلاق لانها ليست مساييل بالنسبة الى علم اخر او غير
 بيينة يجب تسليمها اليه في علمها ومن شأنها ان تبين في علم اخر او في ذلك
 العلم لكن بشرط ان لا يدور اليها وذلك بان يبين بمساييل غير متوقفة
 عليها وهي مبادي بالقياس الى العلم المبني **ومساييل بالقياس**
 الى العلم الاخر وذلك العلم ايضا وموضوعه ما يبحث في ذلك العلم
 عن اعراضه الذاتية وهي ما يلحق الشيء لذاته كالادراك للانسان
 او جزئية كالحركة بالارادة لم بواسطة انه حيوان او خارج عنه مساو
 له كالنفس بواسطة الادراك ومساييله ما يطلب نسبة تحمله الى
 موضوعه في ذلك العلم كعلمنا هنا بان نصف المال للبيت مثلا اذا انقضى
 ولما كان كل علم مساييل كثيرة تضبطها جرمه وحدة باعتبارها نقد
 علما واحدا ويكون تعريفها احد ان لم يتبعها جهات اخر من الوحدة

COPY

rsity

العرضية كالفائدة او كونه آلة لغيره ورسم ان تبعها شي من ذلك كان
الواجب في التعليم لكل طالب قبل شروعه في علم ان يتصوره بوجه ما
لاستحالة توجه النفس نحو المجهول المطلق وكان الاحتمال ان يتصوره
بتعريفه حدا ورسم ليكون على بصيرة في طلبه وموضوعه لتعيين
عن غيره اتم تميزا وادنى تميز العلوم كذلك في ذواتها ليس الا بتميز الموضوعات
ولو بالاعتبار صدر الناظم مباحث هذا العلم من مبادئه بحده ثم بموضوعه
فقال **فقده المواريث** اي الفقه المتعلق بها اثباتا ونفيا ورتبة وهي
جمع ميراث واصله موراث قلت وادوه باللكسة قبلها وهو اما الارث
او الموروث فرضا كان او تعصيبا **وعلم الحاسب** عطف على فقه **موصول**
صلة علم **للعلم قدر الواجب** صلة موصول **لكل ذي حق من الزكاة**
بفتح التاء وكسر الراء وبفتحها وكسرها مع سكن الراء صلة الواجب
فذلك حده لذي اي صاحب **معرفة** بالحدود وغيرها فحقيقته من
من الفقه والحساب الموصوفين بما قال وخرج كما قال بالمواريث
غيرها كالوضوء والصلاة والفقه به ليس من هذا العلم ودخل في
علم الحاسب الى علم الجبر والمقابل وما الخ بقية من الطرق المعمول بها
في الوصايا والدوريات كصناعة الكفات والطرق الهندسية وطرق
الدينار والدرهم وخرج به من علم الحساب ما لا يوصل لذلك كالارتماطيقي
وهو استقرار خواص العدد قال ودخل في حق الارث وغيره كالوصية
والدين والعق بتمديد وغيره وان لم يذكر الوصية هنا لانه
لا يضر افراد بعض اجزاء العلم بالتصنيف فافراد الهم من مثله ذلك
لا يخرج عن سمي الفقه **وموضوعه الزكيات** اذ يبحث في هذا العلم

عن

عن عوارضها الذاتية كتعلق حق الميراث بحقوق التجهيز منها وحق الورثة
ونحوهم بباقيها وكثيرا بها العلم بالحساب حسبما ورد به الشرع وجمع
الزكاة وان كانت اسم جنس لاختلاف انواعها **لانفس العدد كما راي**
العلامة ابو محمد عبد الله بن ابي بكر يحيى بن عبد السلام **الصوري**
المالكي في نهاية الرايض في علم الفرائض لان حقيقة هذا العلم مركبة
من الفقه والحساب على الوجه المتقدم والعدد موضوع للحساب فلا
يكون موضوعا لغيره لان العلوم تتمايز بموضوعاتها كما تتمايز بتعريفاتها
فكما ان تعريف كل علم لا يكون تعريف لغيره كذلك موضوعه لا يكون
موضوعا لغيره فان قلت **يلزم** على جعل هذا العلم مركبا من الفقه
والحساب جعل العدد موضوعا له قلت **نعم** لكن لا على الاطلاق
الذي هو المحذور بل مع موضوع الفقه اعني افعال العباد من حيث
تعلق الاحكام الشرعية بها فموضوعه كلا الموضوعين المعبر عنهما
بالزكيات كما ياتي بيانه لاحدهما فقط ولا يلزم الترجيح بلا مرجح
وهو لازم للصوري والموضوع كما يكون واحدا يكون متعددا لكن
بشرط تناسب افراده بان تتشارك في ذاتي كل خط والسطح والجسم
التعليمي اذ جعلت موضوع الهندسة فانها تتشارك في الكم المتصل
القار الذات او في عرضي كيدن الانسان واجزائه والادوية والاغذية
ونحوها اذ جعلت موضوعا للطب فانها تتشارك في كونها منسوبة
الي الصحة التي هي غاية ذلك العلم وقد ظهر انه لا بد من تناسب بين افعال
العباد والعدد ليصح كونها موضوعا للفرائض وان عبر عنها بالزكيات
فتمام وان هذا العلم اخضر من الفقه والحساب فيجب ان يدرج موضوعه

تحت موضوعيها كما اشرت اليه لان موضوع الاخضر يجب اندر اجه
تحت موضوع الاعم كعلمي الطب والطبيعي فان موضوع الطب وهو بدن
الانسان مندرج تحت موضوع الطبيعى لانه ينظر في الجسم مطلقا و
ومنه البدن قال الناظم وطريق اندراج التركات التي هي اعيان معدودات
تحت موضوعي الفقه والحساب اللذين ليسا كذلك بتقدير مضاف
في الاول اي تناولها واستحقاقها او نحوها كقولنا الخمر حرام اي شر بها
وباعتبار كميته في الثاني **وهو** اي راي الصوري **منتقد** بما عرفت قال
الناظم ومنتقد اسم مكان من الانتقاد المطاوع لنقدته لا اسم مفعول
للزوم فعله وما قاله ممنوع بل يصح كونه اسم مفعول لان فعلة بمعنى
نقد لا مطاوعة قال الجوهرى نقدت الدراهم وانتقدتها اذا خرجت
منها الزيف بل كونه اسم مفعول اولى بل لو كان لازما كما زعم مع ايضا
بحذف صلته للوزن بل اتساعا كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار ^{سلي}
نظيره **ترتيب الحقوق** الخمسة الالهية **المتعلقة بتركه المبيت** وهي
تراثه وضبطه الخوخي بانه حق قابل للتجزى ثبت لمستحق بعد
موت من كان له ذلك لقراءة بينهما او نحوها قال فقولنا حق يتناول
المال وغيره كالخيار والسفعة والقصاص وخرج يقابل للتجزى
الولا والولاية اذ ينتقلان الى الابد بعد موت الاقرب لعدم قبولها
التجزى قال ولا يرد القصاص والسفعة والخيار لانه ليس المراد بقوله
التجزى قبول الافراز بل ما يمكن ان يقال فيه لهذا انصفه ولم يملكه
ونحو ذلك وهذه الثلاثة كذلك وما فسر به قبول التجزى ابطاله ابن الرفعة
والسبكي بحذف القدر على القول بان احد الورثة اذا سقط حقه سقط

الكل وعلى القول بانه لا يسقط منه شيء بل يستوفيه الاخر مع انة
موروث **وتجيب** بانه قابل للتجزى بذلك التفسير والسقوط وعدم
لا يخرجانه عن ذلك نعم في كون الولا غير قابل للتجزى مطلقا نظر
قال وخرج بقولنا بعد موت من كان له الحقوق النابتة بالشر او الاتفا
وغيرها وبقولنا القرابة الوصية اي على قولنا انها تملك بالموت
ودخل في قولنا او نحوها الزوجية والولا وغيرهما يعني الاسلام ولو
عبريه كان اولى قلت وخرج بثبت الخ ما اذا اعتاب شخصا وتعد
استحلاله لموته فلا يكفي استحلال وارثه بل يستغفر الله تعالى
كما نقله الرازي عن الحنظلي وغيره والترتيب لغة جعل الشيء في
مرتبة وهو المراد هنا وعرفا جعل الاشياء بحيث ينطلق عنها
الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقديم في الرتبة العقلية
فهو اخصر من التاليف لعدم اعتبار هذه النسبة فيه والحقوق جمع
حق وهو الحكم المطابق للواقع يقال حق الله الامر اي اثبتته واجبه
وحق الامر بنفسه اي ثبت ووجب والميت من قام به الموت وهو
عدم الحياة وقيل عدمها عما من شأنه وقيل عرض يضادها قوله
تعالى خلق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والعدم مقدر ولولم
فعدم الملكة مخلوق لماله من شايبة التحقق والمراد هنا بالميت
من قام به الموت او شارفه ليدخل من انتهى بحالته للزعم بخرابة
حقا مفعول قدم **بعين تركه** اي بنفسها ضله **تعلقا** بالافلا ^ق
اي **قدم** انت ذلك على الحقوق الالهية بتقديمها للصاحب التعلق كما
في الحياة وسياتي تصويره في كلامه وقدمه ذكر اعلى مون التجهيز

لتقدمه حكما وعكسه الجمهور للزوم للموت التركة حيث لا عارض والتعلق
بالعين نادر فضلا عن لزومه **فتجهيزا** اي ثم بعد تقديم الحق المتعلق
ان كان قدم مون تجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من كفن وحنوط
وغيرهما بالعرف كما ياتي مع ما يستثنى من ذلك خبر الصحيحين
في المحرم الذي وقصته ناقته كفنه في ثوبه اذ لم يسأل صلي
الله عليه وسلم هل عليه دين اولا وخرج الحق المتعلق بعين التركة
بما مر في تقديم تكفين الميت وقيس عليه تكفين من تلزمه نفقته
وبقية مون التجهيز ولان الحق يقدم بما يحتاجه في حجر الفليس فكذا
الميت بل اولى لاقطاع كسبه واعلم ان المفلس اذا مات بعد الحجر
عليه تقدم مون تجهيزه على دين الغريم وان كان متعلقا بالتركة
نقله في الروضة عن الاصحاب **فدينا مطلقا** عن التعلق بعين التركة
لكونه حقا واجبا على الميت واما تقديم الوصية عليه ذكرا في قوله
تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فلكونها قريبة والدين مذكور
غالبا ولكونها مشاهرة للميراث من جهة اخذها بلا عوض وساقية
على الورثة والدين نفوسهم مطيئة الى ادايه فقد تمت عليه بعثا
على وجوبها والمسايرة الى اخراجها ولذا اتي بالولنسوية
بينهما في الوجوب عليهم ولتضيء تاخر الارث عن احدهما كما يفيد
خبره عنهما بمفهوم الاولى وقوله **وصية** اي لاجنبي مبتد الوصية
بقوله **من ثلث باق** بعد اخراج ما مر خبره **تربيع** الثلاثة قبلها
اي تكون رابعة واهي لغة الايصال من وهي الشي بكسر الهمزة وصل
به لان الموصي وصل خير ديناه بخير عقباه وشرعنا بجمع غير

تدبير مضاف لما بعد الموت ويلحق بها حكما التدبير والتدبير ع
المعجز في مرض الموت او الملقى به وقدمت على الارث للالاية
المتقدمة وتقديم المصلحة الميت كما في الحياة ومن لا ابتدا
فتدخل الوصية بالثلث وبيعضه ويوضحه قوله الا في ثلثة
المحل للوصية مع انه مفعول عن قوله من ثلث باق اما الوصية
بما يزيد على ثلث الباقي فتوقف على اجازة الورثة كالوصية للورث
ولو من الثلث كما ياتي ايضا **والارث** مصدر ورث الشيء
ورائته وميراثا وارثا واصله ورثا قلبت الواو همزة وهو
لغة الاصل والبقية ومنه خبر مسلم اثبتوا على مشاعرهم
فانكم علي ارث ابيكم ابراهيم اي اصله وبقية منه وشرعنا ما مر
عن الخزنجي والمراد هنا ما يتسلط عليه الوارث بالنظر فقط
ليصح تاخره عما قبله والافسيائي ان الدين لا يمنع الارث
بعد كل من تركيب اضافي ويجوز ضم الدال بقطع الاضافة والظرف
على التقديرين خبر للارث وكل من على الثاني مفعول **يتبع** المؤد
لما قبله على التقديرين كما ذكر ذلك الناطم ويجوز ان يكون الخبر
يتبع والظرف حال مؤكدة والخبر في الحقوق الخمسة كما قال
استقرابي قال والا قرب في ضبطها ان يقال الحق اما للميت
وهو التجهيز او عليه فاما ان يتعلق بالذمة فقط وهو الدين
المطلق اولا وهو المتعلق بعين التركة اولا ولا عليه فاما اختياري
وهو الوصية او اضطراري وهو الارث ثم شرع في بيان صور
تعلق العين تفصيلا فقال **فعلقة الدين** اي التعلق بها اي

العين المتعلق بها حق كحان ولو بلا اذن يملك جنابة
توجب ما لا يتعلق برقبة او قصاصا وعفى على مال
فيقدم به المجني عليه منه باقل من الامرين من قيمة
والاثر يتعلق بجنابة وعطف على حان قوله
اي موهول مع المذكورات بعد حذف العاطف ليخرج
اكثرها فقد مر منه المراتن بقوله ربيته لما مر
بان ابتاعه بتمن في ذمته ومات مملوكا به
ولم يتعلق بالمبيع حق لانه مكتوبة فالبايع مقدم
به وكذا بعضه ان قبض الاخر خير ايمار جارات او افلس
فصاحب المتاع احق بمناعه اذا وجد به بعينه قال الشافعي
موصول والمأخر صحيح الاسناد والسبكي في هذه الصورة
وصورة الزكاة الابنية اشكال يطلب مع جوابه من منعه الموصول
وخرج بالمفلس غيره فلاحق للبايع في العين اذ ليس له الفسخ
كتاب اي كتابة **الفن** بان كاتبه سيده ثم قبض الخوم ثم
مات قبل الايتا وهي باقية او بعضها فالمكاتب مقدم منها
بقدر حقه **فرض** بان اقترض شيئا ثم قبضه ومات عنه فالمقرض
مقدم به **قراض** بان مات المالك قبل قسمة مال القراض فيقدم
العامل منه بقدر حصته من الربح **مسكن** لسكنى معتدة وفاة
فيقدم بها **نذر** بغير مئلا صدقة او اصبحة فالجهة المعنية
مقدمة به وهذا كما قال علي مرجوح انه لا يزول ملكه عنه حتى
ينسخ ويتصدق بلحمه والراح زواله عنه بالنذر **كسب**

لرقيق

لرقيق فيقدم منه بقدر نفقة زوجته وان كان ملكا لسيده
لتعلق حقها به ومثله نفقة الامة المتروجة وان كانت ملكا
لسيدها **كاه** فتقدم الاصناف بقدرها **رد عيب** اي معيب
او ذي عيب وقدمات البايع والتمن باق والمستري مقدم
به **فادر** اي فاعلم ذلك وهو تكملة وليست الصورة منحصرة
في المذكورات كما اشار اليه بالكافي في اولها والخاص بها التعلق
بالعين فمنها الواصف فيها عينان ثم طلقها قبل الدخول وماتت
والعين باقية في يدها فيقدم الزوج بنصفها وصورتها ان
يجد بالعين نقص او زيادة لتكون تركة والا فالزوج
يملك نصف المهر بالطلاق على الراجح بلا توقف على اختيار ومنها
اذا اعطى العاصب قيمة المغصوب للحيولة ثم قدر عليه رده
ورجع بما اعطاه فان كان تالفان تعلق حقه بالمغصوب وقدم
به ومنها الشفيع مقدم بالنقص اذا دفع ثمنه للورثة ثم
كيفية التجهيز بقوله **وينبغي** المتولي التجهيز **تجهيزه بالعرف** اي
المعروف وابدل منه على سبيل البيان قوله **بلائي** بالشرع حال
كونه **مقتصد** اي معتد **لا في الصوف** على تجهيز الميت بحسب
يساره واعساره ولا اعتبار بما كان عليه في حياته من اسرافه
وتقتيره ويجوز كما قال فسخ الصاد على انه مصدر انتقض بالمصدرة
على حذف مضاق اي تجهيز مقتصد اي اقتصاد وليست في مما
مر من ان تجهيز الميت من تركته ما بينه بقوله **تجهيزه زوجته** قوله
رجعية **على الزوج** الغني **يجب** ولو كانت غنية لاستقرار النكاح

واجابه الارث وهذا الخرجا لها من المون ولانه يلزمه
 موثقا في الحياة فكذا بعد الموت كالامة مع السيد ويستثنى
 ايضا المطلقة باينا وهي حامل كما تجب نفقتها وخادم الزوجة
 فانها في حكمها كما ذكره الزايعي في النفقات ويستثنى من كلام
 الناظم الناس من علي الاظهر عند الروياني من احتماليين حكما
 عن والده ومثلها صغيرة لانفقة لها عليه وظاهر اطلاقه
 كغيره انه لا فرق بين الحرية والامة وبين غي ان يكون محله في الامة
 اذا سلمت له ليل او نهارا **وذا الوجه** القائل باستثناء الزوجة
الغيب اي اختير وصححه الشيخان كالشيخ الى حامد والمجا
 وصاحب المذهب ومقابله صححه الروياني والفارقي ونقله
 الجويني عن اكثر الاصحاب لانها بالموت صارت اجنبية يمين
 من يلزمه تجهيز فاقد مومن تجهيزه فقال **تجهيز ميت فاقد على**
من ينفق عليه اتفاقا **احتما** من قريب وسيد وهو حي **يرزق**
 حال من ضمير عليه اي على من تلزمه نفقته حتما حال حياته
 لو عجز عنها فيدخل الولد الكبير لعجزه بموته والمكاتب لانفسا
 كتابته بموته اما من كان ينفق عليه تبرعا فلا يلزمه تجهيزه
فان فقدناه اي من ينفق عليه **فبيت المال** محل تجهيزه فان
 فقدناه **فالمسلمون** كذلك على سبيل فرض الكفاية كنفقة الحي
 فيها فان قام به بعضهم قطعت الباقي كسان فرض الكفاية
 ويجوز لهم ومن تلزمه نفقته الاقتصار على كفن وحسب ذلك
 فيما اذا كان من بيت المال او من الاكفان الموقوفة او من تركته

ومنع الغريم من الزيادة على واحد فان لم يمنع فثلاثة فلو قال
 بعض الورثة تكفنه في ثوب وبعضهم بثلاثة ولا غريم فثلاثة
 على الاصح ولو اتفقوا على واحد قال في الروضة قال في التمهيد
 يجوز وفي التمهيد على الخلاف قلت قول التمهيد اقبس انتهى ولو
 تطوع اجنبي بكفنه وحسوطه ابقا للتركة على غرمائه لم تجز الورثة
 على قبوله وقيل له ان اردت صلته فاقض دينه ان لم تقبل الورثة
 منك المنة او جملها وحفر قبره ليجروا على تركه الا ان يختاروا
 القيام بذلك او يكفنه ثم نبش قبره فتلطف باكل ذيب او غيره كان
 الكفن للورثة قاله الشافعي واجمعوا على انه لو استغنى عنه قبل الدفن
 رجع الي التطوع ذكر ذلك النسبكي وقول الناظم **حيث كان** اي بيت
 المال **حيث** بالوقف يحذف الحركة والالف على لغة ربيعة ثم بين ما
 يتعلق بالدين المطلق بقوله **وتركة المديون** يسكون **الراكمون**
 في تعلق الدين بهما لانه لحوط الميت واقرب لبراة ذمته فلا يصح تصرف
 الوارث فيها بلا اذن الغريم قطعا الا ان يكون عتقا وهو موسر فيجمع
 على الاظهر وقيل بتعلقه بها كتعلق الارش برقبة الجاني لثبوت كل
 منهما بغير اختيار المالك فيجري في التصرف فيها خلاف بيع الجاني ومقتضى
 كلامه انه لو زاد الدين على التركة فوق الوارث قدرها لم ينفك الرهن
 والاصح خلافه ولو وفي بعض الورثة قد حصته انفق بضيقه
 والفرق بينه وبين مالورهنها ثم مات وادى بعض ورثته حصته
 حيث لا ينفك الا بتوفيه الجميع ان الورثة يخلفون في هذا امر
 وهو لا ينفك شي من رهنه الا بتوفيه الجميع فكذا خليفته بخلاف

ما نحن فيه **فان تصرف** باسكان الفالورن **وارث المديون** مفقود
وبعد ذاي التصرف **وحد اي الدين كالد للمبيع بالعيب** او بالخيار
او التزدي بغير تعدي الميث بحفرها **ففي الاثوي** من الدرجتين **اعقد**
محنته اي التصرف لجوازه ظاهر والثاني فساد كالفارق لتقدم
سببه **وذلك** اي الدين الذي وجد بعد التصرف **ان لم يسقط**
بادا او ابرا او غيره **يفسخ** اي التصرف ليصل المستحق الي حقه فان
سقط فلا فسخ وشمل قوله كغيره يفسخ العتق وغيره والظاهر
ان مراده كغيره ان ذلك في غير اعتاق الموسر اما فيه فلا فسخ كافي
نظيره من الرهن بل اولى لطريقتان التعلق علي التصرف **وذو التراث ذو**
تسلط فطعا على امساك **عني التركة** ويقضي الدين من اللزعة في
الذي **ملكه** بغير الارث كورثه ولانه قد يكون له فيه عرض ولا ضرر علي
الغرماء فلورثاد الدين عليها فطلبها هو بالقيمة والغريم بيعها رجا
زيادة راعب قدم هولان الظاهر عدم الزيادة ولو اوصي ببيعها فضا
دينه من ثمنها او بدفع هذا العبد لغريمه بدلا عن دينه فقد ناذ ذلك
كما جئته الرافي فيها **وحد منه** البند ينحى في الاولى وصحة الرواية
في الثانية ولا يخفى ان محله في الثانية اذا ساوت قيمة العبد الدين
او اذن عليه مما لا يزيد علي الثلث والافيه فقر لا جازة الورثة ما
زاد عليه ولو كان الدين من جنس التركة فللغريم الاستقلال بالاداء
ذكره الشيخان وفيه كلام العلامة اي محمد عبد الرحمن الرشيد في ذكره
في مخرج الوصول ويقضي منصوب بان مضمرة عطف على امساك كقول
الكلبية للبر عبادة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف **والارث**

لم يمنع دين علي الميث **في الاصح** من ثلاثة اوجه ادليس في الارث
المفيد للملك اكثر من تعلق الدين بالتركة تعلق رهن او ارش جناية
وذلك لا يمنع الملك في المرهون والجاني فكذا هذا والثاني بمنعه لقوله
تعالى من بعد وصيه يوصي بها او دين ولقضا الدين من تركته فهي
ملكه واجاب ابن عبد السلام عن الاول بان المراد بيان المقادير لا المقدرات
اي ان المقدركا الثمن انما يعتبر مقدرا بعد الوصيه والدين ويجلب
عن الثاني بان الوارث خليفة مورثه فالتركة له والغريم مقدم كما
كان مورثه والثالث موقوف ان لم يسقط الدين تبين المبيع
والاعدمه **وانتهر هذا الخلاف في الكسب** الحاصل من الرقيق وفي الولد
وغيرهما من الفوايد الحادثة بعد الموت وقبل وفاة الدين **انصح** فعلي
الصحيح تكون الوارث فلا يتعلق بها حق الغرماء وعلي الثاني للميث
فيتعلق بهاذ لك وعلي الثالث موقوفة علي السقوط اما الحادثة قبل
موته وان لم تبز كحل وثمر لم يوبر فتركة **وحيث كان دينه** الثالث
عليه **مستغرق للتركة فالارث والوصية ابو مطلقا** اي سوا كان
الدين لله تعالى ام لادمي ثبت بالبينة او الاقرار ولو في مرضه حالا
او موقلا حلولة بالموت خرابية الذمة به قال المص والمراد في اثرها
اي الاخذ بهما من التركة لا يقيمها لانه لو سقط الدين بابر او قضا
متبرع لم يبقيا ولا يخفى انهما منفيان بهذا المعنى في غير المستغرق
ايضا مع انما ذكره هنا قد علم امره **وان تزد** علي التركة **ديونه**
للمتحدة فانها رهاها **والمشتركة** بفتح الراء ضبطه اي بين اربابها
تخاصصوا اي اي بقدر الدين الذي **لهم في التركة** بان تجمع الديون

الادبي وقوله **تعلم** اي الديون صفة لها **والعكس في قول** ثان لبيان
 الادبي على المشاحة ودين الله على المسامحة **والامرية** اي فضيلة الاحكام
 على الاخر **في قول ثالث** كما الامرية في الوجوب وقوله **بل كل ما** اي ديون الله
 تعالى والادبي **سوي** اي سواء موكد كما قال لما قبله اما لو كان على الحي
 فان لم يكن محجور عليه قدم دين الله ايضا والافدين الادبي ويستثنى
 مما صححه الجزية مع دين الادبي فالاصح استوائها لان المذهب فيها
 حق الادبي من جهة انها اجرة ولو اجتمع عليه ديون لله فقط والوجه
 كما قال السبكي التسوية واستعمل الناظم كما قال سوي اسما متصرفا كما
 رحمه ابن مالك كالزجاج على ان الجمهور وان الرموها الظرفية جوزوا
 تصرفها في الشعر ثم بين الحق الرابع وهو الوصية بقوله **والباقي** من التركة
بعد دينه المقتضى عنه منها ان كان قد اوصى بها او ببعضها الاجنبي
 والمراد به من ليس بنوارث عند الموت **فثلث** اي ثلث الباقي هو **المحال**
للوصية فينظر ان لم يزد قدرها على ثلث الباقي **فواجب التقطع** لذلك
 الاجنبي اجماعا وللأخبار الصحيحة كخبر الصحيحين الثلث والثلث كثير
 روي بالثلثة وبالموعدة وخبر ابن ماجة ان الله اعطاكم ثلث اموالكم
 في اخر اعماركم زيادة في اعمالكم وهذا وان لم يصح فيقوي بكرة طرقة كما قاله
 الناظم كغيره **وان يزد** قدرها على ثلث الباقي **او يحصر الوصي وارثا بها**
 اي بالوصية وان لم يزد قدرها **فحكمها مبيت في بابها** في غير هذه الار
 من الكتب قال وقد شرعت في ارجوزة اخرى في الوصايا وعملت منها قطعة
 كبيرة والمرجو من الله المعونة على اتمامها وحاصل حكمها ان باطلة في
 الزايد للاجنبي ان لم يكن للميت وارث خاص لتعذرا الاجازة فمن له

الحق

الحق وهو كل المسلمين والافقيل كذلك للنهي عنها ولتعلق حق الورثة
 كما في الرهن والاصح انعقادها موقوفة على اجازتهم لانها تصرف صادق
 ملكة وانما تعلق به حق الغير كبيع الشقص للتشروع واما حكمها للوارث
 فان كانت بقدر ما رثه فلا غيبة والافقيل باطلة لخبر ان الله قد اعطى كل
 ذي حق حقه فلا وصية لوارث حسنه الترمذي والاصح انها كالوصية
 وغيره من روايته عطائي ابن عباس لا وصية لوارث الا بالزائد
 للاجنبي لما روي الخبر اليه في غيره من روايته عطائي ابن عباس لا وصية
 لوارث الا ان يحجز الورثة قال الذهبي انه صالح الاسناد لكن قال
 اليه في ان عطائي قوي ولم يدرك ابن عباس والتركة معتبرة يوم
 الموت لا يوم الوصية **والارث بعد ما ذكرنا من الحقوق الاربعة ثبتت**
لمستحققة على ما بينعت اي يذكر بعد ذلك وقد يقال لا يحتاج الى
 هذا لان حاضله ان الارث موخر عن بقية الحقوق وهذا قد علم
 من قوله والارث بعد كل من يتبع كما علم مراتب البقية ثم وانما اعادها
 لبيان احكام اخر بخلافه ويمنع بانه اعاده ايضا لبيان حكم اخر
 مستفاد من قوله على ما بينعت **اسباب الارث** هي جمع
 سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وعرفا ما يلزم من وجوده
 الوجود ومن عدمه **العدم لذاته** عقليا كالنظر للعلم او شرعا
 كالصيغة للعقود او عاديا كحجز الرقبة للقتل وخرج بقيد لذاته
 الذي قد يترك لتبادره للفهم ما اذا تخلف الحكم عند وجوده لوجود
 مانع او لفقد شرط وما اذا وجد عند عدمه بخليفة سبب اخر نظرا
 للظاهر المناسب للوجود الخارجي من ان كلامهما سبب والافالسبب

اسباب
الارث

حقيقة احدهما مبنيان في ضمن اي معين منهما وعرفه الاحدى بانه
كل وصف ظاهر من ضبط دل الدليل السمي على كونه معروفاً للحكم شرعي
وهو ان نسب لكونه تعريفاً للسبب الشرعي فقط الذي الكلام فيه ولا يضر
اثنائه فيه بكل لانه قصد جعله ضابطاً محيطاً في بكل المفيدة للاحا
والاول ان نسب ببيان حقيقة السبب مطلقاً **وجملة الاسباب للوراثة**
الرابعة بالاستقرار على ما اثبتته الدليل الشرعي واما التوارث بالنصرة والحلف
والمواخاة والهجرة فنسوخ كما امر وما زاده ابن القاص من سبب النكاح
بنا على انه غير النكاح وذلك في المبتوتة في مرض الموت اذا قلنا بالقدم
بأنه أثرت المطلق لا طائل تحت لانه على ضعيف ولا نه عليه انما أثرت
بالنكاح نفسه لا بسببه لو تعقل له سبب يورث به وقد اوضحت ذلك
في منهج الوصول ثم **الاسباب الاربعة اسباب لطلاق الارث لا الارث قد مر**
من نصف او غيره والالزم تفاوت السبب مع اتحاد سببه واما ارث القدر
المعين فلا دلالة تاتي **فخصت ثلاثة** من الاربعة ببعض الوراثة وهي
النكاح اي عقده الصحيح لادلة تاتي **والولا** اي ولا العتق اجماعاً ولانه
صلى الله عليه وسلم ورث بنت حمزة من مولى لها رواه النسائي واعلم بالاساس
ولا يضر لا اعتضاده بالاجماع وخبر الولا لحمية كلحمية النسب لا يباع ولا
يوهب صحح الحاكم اسناده وخالف البيهقي فاعلمه قال السبكي لكن
يحتاج لبيان وجه الدلالة منه والمعنى فيه ان معتق العتق كوالده
في ان كلامهما سبب لوجوده الذي يتخلص به لعبادة الله تعالى وسوا
كان الولا مباشراً ام سرية حصل يعتق تطوع او واجب مجزاً ومعلق
بأبلا او غيره كما ياتي بسط ذلك في بابه **والرحم** اي القرابة اي مطلقها

فيدخل

فيدخل قرابة ذوي الارحام ولا يضر تاخرهم عن غيرهم كما لا يضر تاخر الاخ
عن الابن مع ان سبب ارثهما القرابة وهي محصورة في البنوة والابوة
والاخوة والعزومة والخولة وسياق دلائل الارث بها **وبعد** اي بعد الثلاثة
اسلام لخبرنا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه رواه ابو داود وصححه
ابن حبان وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل يصرفه للمسلمين ارثاً
كما ياتي ولا يضرهم يعقلونه فيرثونه كالعصبة ثم نعت الاسلام بقوله
عمومه علم لا يمتنع لانه لا يختص به احداً من المسلمين وجعله في القصور
خاصاً والثلاثة عام عكس ما هنا والموافق للائمة ما هنا وان كان لما
قاله ثم وجه وهو ان الرابع خاص بكون الميت مسلماً حتى لو كان كافراً
ولا وارث له يستغرق انتقلت تركته او باقيةا الي بيت المال فيا لا ارثاً
كما ذكره في الحجب بخلاف الثلاثة وبالجملة **لامساحة** في الاصطلاح قال
وايراد الثلاثة للخاصة بهذا الترتيب لان النكاح لا يورث به الا بالفرض
والولا لا يورث به الا بالتقصيب والرحم يتصور فيه الاحران فاخر ذلك
وقدم النكاح وضمعا لتقدم الفرض شرعاً ولان النكاح يورث به من الجانبين
ابدوا الولا من احدهما ابدأ فقدم النكاح على الولا والرحم تارة كذا وتارة
كذا فاخرت لشبههما بهما فان قلت قد يورث بالولا من الجانبين كما
اذ اعتق ذمي ذمياً ثم التحق بدار الحرب فاسترقه عتيقه واعتقه
فانه يثبت لكل منهما الولا على الاخر مباشرة او اشترى عتيق ابا معتقه
واعتقه فانه يثبت للسيد على عتيقه ولا المباشرة ولعتيقه عليه
ولا السرية او ملك شخص امه فعتقت عليه ثم اشترت الام ابا ولها
واعتقته فانه يثبت الولد على امه ولا المباشرة ولا امه عليه ولا السرية

قلنا اما ارث العتيق من معتقه في ذلك من حيث كونه عتيقا واعلم ان
للارث موانع ثلث في كلامه والحب وشرايط لم يذكرها في النظم نعم يعلم بعضها
من الكلام على ارث المفقود والحمل وقد افرد لها في الفصول فصلا وبيعتها في
شرح فراجعها **بيان عدد من يرث بالاسباب الخاصة** المتقدم بيانهما
والوارثون هما من الذكور والاناث قسمان مجمع على ارثهم ومختلف فيه
والجمع عليه قسمان ذكور واناث ولهم في عدهما طريقان خلطهما وتخييرهما
ولهم في كل منهما عبارتان بسط واجاز وقد سلك الناظم طريق التخيير
بعبارة الاجاز لقربها للضبط والذكور عليها عشر **الابن** بدرج همرته
وابنه وان سفل **والاب** بالدرج ايضا **والجد** ابوالاب وان علا **والاخ** **بابي** من
الابوين او الاب ام الام **النسب** **وابن الاخ المدي** اي المتوسل الى الميت
باصلي اي ابوين **واب** بدرج همرته اما ابن الاخ المدي بالام فهو من
المختلف في ارثهم **والعم** وان علا **وابنه** وان سفل **كذا** اي المدليات بالابوين
او الاب من **النسب** حال لازمة كما قال من الابن وما عطف عليه **والزوج**
والذي يعتق انما بالف الاطلاق ولما لم يتناول المنعم بالعتق عصبة
ومعتقه وعصبة معتقه وهكذا عقبه بقوله **اود** **وتوسل** اي تقر
الى الميت **بذاك** اي بالذي انعم بالعتق على ان الراضي قال المراد بالمعتق
المباشر والمتوسل به **فاعلم** ان كلمة والفقة بدل من تون التوكيد وعلى عبا
البسط خمسة عشر الابن وابنه وان سفل والاب والجد وان علا والاخ للابوين
والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ للابوين وابن الاخ للاب والعم للابوين
والعم للاب وابن العم للابوين وابن العم للاب والزوج والمعتق ولاهشة
في ذلك وللفاضي اي الطيب هنا اعتراض ذكرته مع جوابه وما يلزم عليه

مع جوابه ايضا في منهج الوصول **والاناث** **الوارثات** **كل** من المجمع على
ارثهن على عبارة الاجاز سبع **البنت** و**بنت ابنه** وان سفل اي ان لم يتوسط
بينه وبين الميت انثى كما يعلم مما ياتي **وامه** **والاخت** للابوين او للاب والام
وحدة للام والاب **وزوجه** باللغة القليلة والافصح الاشهر زوج بلاها
نعم يحسن الاتيان بالاولي في الفرائض كما قاله النووي للتخيير **ومعتقة**
على ما مر بيانه في المعتق **ولم يرث غيرهم** اي غير المذكورين من الذكور
والاناث **من قد فقه** بفتح الفاق بضبط الناظم اي غلب غيره في الفقه
ومعناه بالضم صار الفقه له سجية وبالكسرة فهم والمراد بغيرهم **كما قال**
ذووا الارحام ففي ارثهم خلاف ياتي في النظم مع بيان الراجح وعلى عبارة
البسط عشر البنت وبنت الابن وان سفل والام والجددة للام والجددة
للاب والاخت للابوين والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة
واعلم انه اذا طلقت النسبة فهي الى الميت فان اريد غيره صرح به فاذا
اطلق الاخ مثلا فالمراد به اخ الميت ونظيره الكسر فاذا اطلق حملا على
كسر الواحد فان اريد غيره صرح به فيقال ثلث اربعة مثلا **فصل**
في بيان من يجوز التركة ومن لا يجوزها ومن يرث ومن لا يرث عند الاجتهاد
وقل وارث من الرجال **العشر** **ان ينفرد** عن وارث معه **بجز جميع المال**
الاخ **اللام** **والزوج** لان ذلك حكم العصبة بنفسه اما هذان فلا يرثان
الا بالفرض فلا يتجاوزانه ولا من الجرف في قوله اخ للام ونحوه بمعنى من كقول
العرب سمعت له صرخا اي منه قاله الناظم **ومن يرث** من العلماء الفاضل
عن الفرض على ذمة من الرجال **ما استثنى** **ابن ام** بل الزوج فقط لوجود علة
الرد وهي الرحم في ابن الام دون الزوج وقوله **فاعلم** ان كلمة **ولم يرث** **غيرهم**

بالقصر للوزن من تنفرد من جميع المال **الا التي لها الولد بالقصر للوزن** اذ ليس
 فيمن عصبة بنفسه غيرها وقوله **فستبد** اي تنفرد به ايضاح **ومن**
يرد الفاضل عن الفرض على ذبه من النساء **الزوجة المستتنية** لما مر في الزوج **نقط**
 اسم فعل بمعنى انتد وكثيرا ما يصدر بالفا كما صنع تزيين اللفظ وكأنه
 كما قال التفتازاني جزا شرط محذوف اي اذا استتنتت الزوجة فقط اي
 فانتد عن استتنتا غيرها وهذا المعنى علم من تقدم الزوجة على عاملها فقط
 ايضاح وقد يقال اي به لرفع احتمال كون التقدم للوزن **وجملة الذكر**
ان يلغوا اي يوجد واسقط **غراب** **وابن** **وراج** فيسقط ابن الابن
 بالابن والجد بالاب والباقون بكل منهما او بالابن لقوته على الاب عصوبة
 فاسناد المحب اليه اولى اما الاب والابن والزوج فلا يسقطون بل للزوج الربع
 وللاب السدس والابن الباقي فتكون من اثني عشر وقوله **دونهم** اي الاب
 والابن والزوج ايضاح **او يلفي جملة الاناث فالارت** **للم** بدرج الهرم
وزوجة **والبنت** **وابنة ابن** **والاخذ من اصلي** وتسقط الباقيات لكونه
 بالام والاخذ للام بالبنت او بنت الابن وان شئت قلت بالبنت لقوتها
 والاخذ للاب والمعنقة بالسقيقة فللام السدس وللزوجة الثمن والبنت
 النصف ولبنت الابن السدس والسقيقة الباقي فتكون من اربعة وعشرين
 وقوله **فاحفظ** **عني** اي ذلك تكلمة **او يلفي** **ممكن الجمع من الصنفين** **الذكور**
 والاناث بان يوحى كل الذكور وبقيية الاناث فيما اذا ماتت الزوجة وكل
 الاناث وبقيية الذكور فيما اذا مات الزوج **فللمذي يلفي من الزوجين** اي
 فالارت خمسة للزوج او الزوجة **وابن** **وبنت** **وامة** اي الميت **والاب**
 بتشديده على لغة وعطف الاربعة على الموصل ويسقط الباقيون

والي

والي ذلك اشار بقوله **وسرعذا ظاهري** **المحب** كما ظهر هنا مما تقرر فاصل
 الاولي من اثني عشر وتصح من ستة وثلاثين والثانية من اربعة وعشرين
 وتصح من اثني وسبعين قال وقولي ممكن الجمع كعبارة الشيخين
 مشعر باستحالة الجمع الصنفين وبه صرح في البحر وغيره لاستحالة اجتماع
 الزوجين على ميت واحد وليس كذلك فقد ذكر له صورتان احدهما اذا
 قام رجل بيعة على ميت هلوف انه امراته وهو لا اولاد له منها واقامت
 امرأة بيعة انه زوجها وهو لا اولاد لها منه فكشف عنه فاذا هو ختي
 له الاثنان ففي طبقات العبادي وادب القضا للهروي ان السافعي قال
 يقسم المال بينهما وقال الاستاذ ابو طاهر بيعة الرجل اولى لان ولادتهما
 صحت بطريق المساهدة والالحاق بالاب امر حكيم والمساهدة اقوى
 فعلى النصف يجمع الصنفان فما لا يختلف كنصيب الابوين واضح واما
 ما يختلف فما لا تنازع فيه يدفع لصاحبه وما فيه تنازع يقسم بينهما
 والباقي للاولاد الذكور والاناث من الجهتين بين الصنفين للذكر مثل حظ
 الانثيين فيما لا تنازع فيه وما فيه تنازع يقسم كما تقدم الثانية ان يقيا
 بيئتين على غايب او مدفون ثم يظهر حاله قال ذلك شيخنا شيخ الاسلام
 قال ولعل ما ذكر عن السافعي على قول استعمال البيئتين بالقسمة فما
 اذا فرغنا على ابطالها او الترجيح فلا يقسم قال والارجح ترجيح بيعة
 الرجل كما قاله الاستاذ انتهى كلام الناظم نقلا عن شيخه وقد بينت في
 منهج الوصول معنى عبارة شيخه المفرعة على النص مع تاصيل المسئلة
 ونصيحتهما **بيان جملة الارث** فرضنا ونقصيبا **بالفرس** **ونقصيب**
الارث **انقسم** قال اي انقسم بسببهما فلا يكون متعرضا لعد الاقسام

اولاً كايين لهما **وجلة** انقسم تأكيد فيكون متعرضا له **واو** على الاول
 بمعنى الواو وعلى الثاني منوعة وبالحجة فالارث اما بالفرض والتعصيب
 عليهما مانعة خلوجوا اجتماعهما كما ياتي **فاما ذوالفرض فهو من له**
نصيب او قسم نصا في الكتاب او السنة قال وفيه مجازان احدهما
 في المفرد وهو استعمال الارشام اي الامتثال في الاعتماد والثاني في
 التركيب وهو اسناد اعتماد النص لصغير النصيب ونصا مفعول ارتسم
 انتهى والاولى ان يقال نصا منصوب بفتح الحافظ وارتسم من الرسم
 المأخوذ منه الرسم بمعنى التعريف وبمعنى الكتابة وهو الاثر اي نصيب
 تعرف وتحدد بنص **واما ذوالتعصيب فهو من يعد في من اجمعوا**
عليهم اي على ارثهم والحالة انه **ينتفي في حقه الفرض الذي تقدم** اي
 ينتفي من تلك الجهة المجمع على ارثه تعصبا باعتبارها قابلية العلم الذي هو
 زوج او اخ لام فيه جهتان مجمع عليه باعتبار كل منهما لكن من جهة الزوجية
 والاخوة ليس عاصبا للثبوت الفرض له باعتبارها والاب مع البنت عصب
 من جهة اخذه الباقي لا تنف الفرض له باعتبارها اما من يعد في من اختلفوا
 في ارثه وهم ذوو الارحام فلا يسميهم من ورثهم عصبه كذا في الروضة
 كاصلها ورده الناظم بتصريح المستولي وغيره بانهم يورثون بالعصوبة
 على مذهب اهل القرابة قال واما على مذهب اهل التزيل وهو الصحيح
 فينقسمون كالمدينيهم الى ذوي فروضه وعصبه وعلى كل الحد غير
 مانع انتهى ويجاب بان المراد احد من يرث بالقرابة الخاصة وسياتي في
 العصبان السببية حمل كلام الروضة كاصلها على ما يوافق الصحيح **قوله**
الفروض المقطرة للورثة **في ما** اي القران الذي **احكاما** اي نظم نظاما محكما

لا يعتره

لا يعتره اختلال من جهة اللفظ والمعنى ستة **ثلاث ورابع ونصف كل**
 منهما **ضعفه** او النصف والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما او الثمن
 والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما او غير ذلك كما ذكرته في منتهج
 الوصول واحصرها ما في النظم وخرج كما قال بكونها للورثة المفهوم من
 النظم الخمس في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة ويكو
 في القران نحو ثلث الباقي في العمريتين وفرض الجدي في بعض احواله مع الاخوة
 والفروض العائلية كالسبع فانها مقدرة بالاجتهاد لا بالقران قال كذا
 ذكره جماعة وهو ممنوع بل هي داخلية في الستة لفظا فان الكسرة تارة ايضا
 لكل الشئ وتارة لبعضه والستة مضافة في القران للباقي من التركة لتقد
 موثقة التجديد والدين والوصية فكذلك الباقي هو ثلث لكنه مضاف
 للباقي بعد الباقي فلم يخرج عن الستة وكذا في العود ولذا يقولون سدس
 عايل ونحوه ابقا للفظها في القران وكلامه لتعلقه باللفظ كما ذكره لا يلا
 كلامهم لتعلقه بالمعنى وهو ان هذه الفروض اجتهادية لا قرآنية ثم
 اخذ في بيان ذوي الفرض تفصيلا فقال **فالنصف فرض خمسة الزوج**
حيث وصفه **فقدان فرع وارث للميت** لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك
 انوا حكم ان لم يكن لهن ولد والمراد ولد الصلب وولد الابن وان سفل اعمالا
 للفظ في حقيقته ومجازة كما عليه الشافعي وغيره وقد اجمعوا على ان ولد
 الابن كالولد وفقدان الفرع الوارث بان لا يكون فرع او يكون لكنه غير وارث
 لقيام مانع به او لكونه ولد البنت والمراد انه غير وارث بخصوص القرابة
 فلا يضر ارثه بمطلقها كما في ولد البنت اذا ورث **والبنت وابنة ابنة** اي
 الميت **والأخت لغير ام** اي لابوين او لاب **الفرد** اي حالة انفراد كل منهن

فيها

في

Copy

ersity

عن معصمها ومن يساويها من الاناث اما البنت وبنت الابن فلقوله تعالى
وان كانت واحدة فلها النصف وللإجماع واما الاختان فلقوله تعالى ان امرؤ
هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك والمراد كما قال البيضاوي
وغيره الاخت لغير الام لانه جعل اخوها عصبة وابن الام لا يكون عصبة
وما قيل ان الآية لا تشمل الاب لاب لاقتضائها حينئذ لواجتمع الصنفان
يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ولا قابل به يرد بان هذا الاقتضاي دفعه
ما تقر في عقل آخر ان الاشقاء مقدمون واما قوله تعالى اول السور
وان كان رخل يورث كلالة الآية فاجمعوا على انها في الاخوة للام وفي
ذلك جمع بين الابنتين وقرار من النسخ اذ لو حمل كل منهما على مطلق الاخوة
لكانت تلك لناخرها ناسخة لهذه في المقدار والنساي بين الذكر والاني
والممكن اجتماعه من ذوي النصف الزوج والاخت **الرابع** فرض اثني بل
ثلاثة كما استعلمه **للزوج ان يشركه في الارث منها اي الزوجة فرع**
وان لم يكن فرع له لقوله تعالى فان كانت لهن ولد فلكم الربع مما تركن
ومنها حال من فرع واكتفي كما قال عن وصفه بوارث بقوله ان يشركه
وزوجة ولو رجعية **فصاعدا ان يفقد** الفرع الوارث لقوله
تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد ولا يمكن اجتماع الزوجين
نعم قد يفرض الربع للام وذلك مع الاب والزوجة لكن اطلقوا عليه
تلك الباقي لما ياتي فعليه مجتمع الربعان فرضا وقوله فصاعدا حال
من العدد المقدري ذهب عددها الى حالة عدد الصعود على
الواحدة ولا يجوز فيه غير النصب ولا يستعمل الاب الفاء ثم قاله
ابن سيده **والثمن فرض زوجه او عدد منها بالفرع اي مع**

الفرع

الفرع الوارث لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلن الثمن مما تركن **والثالث**
فرض العدد من ذات نصف فهو لاربعة اصناف اثنين فصاعدا من
بنات الصلب او بنات الابن او الاخوات للابوين اوللاب اما فصاعدا
من البنات وبنات الابن فلقوله تعالى فان كن نسافوق اثنتين فلن
ثلثا ما ترك وللإجماع واما الثلثان فمنهما فلا إجماع ايضا وماروي عن
ابن عباس ان فرضهما النصف لمفهوم الآية منكرا يصح عنه بل صح عنه
موافقة الناس كما قاله ابن عبد البر وخبر جابر جات امرأة سعد بن الربيع
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد
قتل ابوهما معك يوم احد ولم يدع عنهما لهما مالا الا اخذه فما تري ووالله
لا اتخذهما ولا مال لهما فقال يقضي الله في ذلك فترك فان كن نساي الآية
فامرهن ان يعطي البنتين الثلثين والمرأة الثمن وياخذ الباقي رواه ابو داود
والحاكم وصححه اسناده لكن فيه عبد الله بن محمد بن عقيل وقد تكلم فيه
من جهة حفظه ولا يضر لاغتضاده بالإجماع وكلمة فوق قبل صلة كقوله
فاضربوا فوق الاعناق وقيل المعنى اثنتين فافوقهما على التقدم والتاخير
ولانه تعالى لما بين ان للذكر مثل حظ الأنثيين ان كان معه اثني وهو
الثلثان اقتضي ذلك ان فرضهما الثلثان ثم لما اودهم ذلك ان يتراد الخطة
بزيادة العدد رده بقوله فان كن نساي الآية ولما في خبر ابن مسعود
الآتي من قوله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس
تكملة للثلثين ففيه اشارة الى ان ذلك فرض البنتي لانهما اولي ميراث
مع بنت ابن ويؤيد ذلك ان الواحدة لما استخفت الثلث مع اخيها
فبالاولي ان تستحقه مع اختها وانه قد فرض للاختين الثلثان بما ياتي

فبالاولي البنات واما الاختان من الابوين او الاب فلقوله تعالى فان
كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك والاجماع واما فصاعدا منها فبالاولي
بل خبر الصحيحين عن جابر قال اشتكيت ولي سبع اخوات فدخل علي النبي
صلي الله عليه وسلم فقلت ما اصدق بمالي وليس يرثني الاكلالة فخرج
ثم رجع وقال قد انزل الله في اخواتك فبين وجعل لهن الثلثين قال
جابر ففي نزلت اية الكلاله يدل علي ان المراد بالاية الاختان فصاعدا قال
الناظم وقولي والثلثان الخ اخضر من قول الاشعري لكل اثنين فصاعدا من
فرض النصف الا الزوج قال لكن يرد عليهما اخويته واخت لابوين او اب
فانه يصدق عليهما ذلك وليس لهما الثلثان والعبارة السالمة فرض
اثنين متساويتين فاكثر من يرث النصف وبهما عبر في الفصول كسبعة للاهم
البلقيني **ودوي فرض الثلث اعد ثلاثة اصناف اما اذا لم يكن اي**
يوجد فرع الميت اي فرعه الوارث ولم يكن انسان ذوا اي صاحب اخوة
بالتشديد لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث مع
مفهوم قوله فان كان له اخوة فلامه السدس وهذا كما قال اذا لم يكن
معها الاب واحد الزوجين والا فلها الثلث الباقي كما ياتي واما بذكر بعض من
ذوي **واثنين او اكثر من اولاد الام** بدرج الهمة لقوله تعالى وان كان رجل
يورث كلاله الاية وتقدم انها في ولد الام ويدك عليه قرأة اي وغيره وله
اخ او اخت من الام والقرأة الشاذة كالخبر علي الصحيح المنصوص خلافا
للنووي في شرح مسلم لان مثل ذلك انما يكون توقيفا ففي يورث اي منه
في الاية صفة رجل وكلاله خبر كان او يورث خبرها او اخبرها يجعلها
تامة وكلاله حال من ضميره وهي من لم يخلف والدا ولا ولد يرث بالقرابة

الخاصة

الخاصة او مفعول له او نعت لمصدر محذوف اي وراثة كلاله وعليهما
فهي قرابة ليست من جهة الوالد والولد ويجوز ان يكون الرجل هو
الوارث ويورث من اورث لامن ورث والكلالة ميت لم يخلف والدا
ولا ولدا او وارث ليس معه والد ولا ولد وقيل غير ذلك وهي في الاصل
بمعنى الكلال قال الاعشي واليت لا ارثي لها من كلاله
ولامن خفي حتى تلاقي محمد **ثم استعيرت لقرابة ليست بالعضية**
لانها كلاله بالاضافة اليها ثم وصف بها المورث والوارث كما مر بالغة
او بمعنى ذي كلاله كقولك فلان من قرابي اي من ذي قرابي وقد بسطت
الكلام علي ذلك بعض البسط في منهج الوصول في فصل حجب الحرمان والناظم
افرد الكلام علي الكلاله فيما ياتي وسر بيده ايضا حاتم وقوله واثنين
الذكرين والاثنين والختين والمختلفين من ذلك وهو عطف علي اما وكذا
قوله **والجد بالاخوة** اي مع الاخوة لغير الام **في باب لم ياتي** وذلك فيما
نقص بالمقاسمة عن الثلث كجد وثلاثة اخوة ولا يمكن اجتماع صفتين
فرض كل منهما الثلثان او الثلث ثم اخذ في بيان صور خالف فيها ولد
الام غيرهم **وولدها** بضم الواو جمع ولد كما سجد جمع اسد وبكسر هالفة
فيه **قد خالفوا في ارثهم غيرهم** من الورثة في خمس صور فصلها بقوله
في انقسام ثلثهم عليهم ساوي انا ثم ذكرهم كما انهم عند انفراد
لذكرهم وانتاهم **النساء** **ويعلم** بالف الاطلاق للاية المتقدمة بخلاف
غيرهم فان الذكر ضعف ما للانثي اجتماعا وانفرادا لقوله تعالى يوم
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله وان كانوا اخوة رجالا
ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين والمراد الاخوة لغير الام كما مر ويقاس

اي التعبد والفتنة

Copy

rsity

عليهم بقية العصبية الامايات استثنائه ولا يرد الاستثنائي المشتركة
لان علة ارثهم فيها كونهم اخوة لام والحاصل ان كل ذكر وانثى اتحاد جهة
وقربا فله ضعف مالها الاولاد لان ارثهم بمحض الرحم كالابوين مع
الابن والا المعتق والمعتقة لاستوائهما في العتق ومن هنا علم ان الكلام
في غير هاتين **وخالفوا غيرهم ايضا في ارثهم مع من به ادلوا وهي الام لان**
شرط جيب المدعي بالمدعي به اتحاد جهة ما كالأب مع الجد واستحقاق
المدعي به كل التركة لو انفرد كالأب مع الاخ وولد الام معهما ليس كذلك
فان قلت هذا غير خاص بولد الام فانه لو خلف بنت ابن وابن ابن ابن
هو ابن ابن عمرها بان نكح ابن ابن الميت بنت ابن الاخ فولد لهما وولد فانه
يرث مع امه ولو نكح ابن بنت هند بنت بنت بنتها ربيب فولد لهما
ولد فميرث جدته من جهة ابيه وامه لكنها من جهة ابيه اقرب لانها ام
ام ابيه وام ام امه فهي باز ابنتها ربيب فالسدرس بينهما فورثت معها
مع انهما مدلية بها **قلت** الولد انما ورث لادلبه بابيه لايامه والجد
انما ورث لادلبها بام الاب لا يستتار ربيب **وفي ان نجب اي من ادلوا**
بههم نقضا بنصبه على التمييز وان جباوا غيرهم لا يمانع قام بهم
كابوين واخوين لام فانما يجباها الى السدرس وان جبا بالاب لم يعم
فان كان له اخوة فلامه السدرس وغيرهم اذ لم يرث لوجود غيره لم ينقص
من ادلي به **وخالف السنن** بفتح السين اي وخالف **ذكرهم** طريق غيره
حيث **ادلي بانثي ويرث** بخلاف ذكر غيرهم ولا ينتقص هذا بعصبية
المعتقة من جهة انه يدلي بانثي ويرث لان الكلام في غيره كما مر وخرج
بذكرهم انما هم فانما لا تنفرد بذلك لمشاركة الجدة لهما فيه اذ انفرد

ذلك

ذلك **فقد انفردوا بخمس فاضطربت** انت بها من ضببت بالشئ
واضطربت به اذا قبضت عليه بكفك ثم استعير للضبط ثم بين ان
الام فرضا ثانيا في مسئلتين بقوله **ولثلث ما يبق من التركة للام** بدفع
الهمزة **بالاب** اي معه **بعد جني** وهو ما يجني من ثمر وغيره والمراد هنا
الارث اي بعد ارث **زوجته** بان خلفت زوجها ابوين فللزوج النصف
وللام ثلث الباقي وللأب الباقي فتكون من ستة او خلف زوجة وابوين
فللزوج الربع وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي فتكون من اربعة ففرضها
ذلك فيهما في **الاصوب** من ثلاثة مذاهب وهو ما قضى به عمر وتبعه
عثمان وزيد بن ثابت وغيرهما كما لو كان مع الابوين ذو فرض غير الزوجية
كبت ولان كل ذكر وانثى ياخذان التركة اثلاثا ياخذان الباقي بعد الزوجية
كذلك كالأخ والاخت ولان الاصل انه اذا اجتمع ذكر وانثى في درجة يكون
له ضعف مالها وتغير هم بالاصل لانها في التسوية في بعض الافراد كما مر
لخروجه بدليل ثاني **المذاهب** لها فيهما الثلث كاملا وهو قول ابن عباس
لقوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث وكما لو كان بدل الأب جدا قلنا
الاية فيما اذا ورثه ابواه فقط والاب في درجة الام والجد بعد منها
فلا يصح القياس على ان ما قاله مخالف للاجماع قبل اظهارة الخلاف
بناء على صحة الاجماع قبل انقراض العصر وهو الصحيح التحق في مسألة
الزوج ثلث الباقي والزوجة الثلث كاملا وهو قول ابن سيرين ليلا
تفضل الاب في الاولى وفي الثانية لم تفضله بل فضلها بنصف سدس
واذا عهدت المساواة كما في ولد الام فالمفاضلة بيني ولي ولان لهما في
الاولى السدرس وهو فرضها في الجملة وفي الثانية الربع وهي لارثته

قطقلنا هذا قول مخالف للجمع عليه من التسوية بينهما ولان
المعهود مساواة الذكر لاني او فضله عليهما بالضعف وكلاهما مفقود
في الثانية وعنه قول اخر كقول ابن عباس **واعلم** ان فرضا بالحقيقة
على الاصول في الاولي سدس كما انه في الثانية الربع كما امر لكان اطلقوا
عليه ذلك الباقي ابقا للفظ القران في قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث
قاله القاضي وغيره ثم بين ان الجذر فرضا ثانيا بقوله **وقد يكون** اي ذلك
الباقي **الجذر** كما قال من خبر يكون اعني **فرضا** او خبر وفرضا ثم بين
مع اخوة كام وجد وثلاثة اخوة كما ياتي في بابهم مع دلياله واستشكل
كونه فرضا وقوله **فقد هذا** اي ذلك الباقي فرضا **ايضا** اي كما عرفت
لام تكلم وايضا لمصدر راض يبيضي اي غاد **والسدس فرض سبعة** **ان** **جد**
والام حيث كان اي وجد مع الثلاثة **فرع** وارث اما الاب والام فلقوله تعالى
ولا يورث كل واحد منهما السدس الاية وللإجماع واما الجذر فللاية ايضا بناء على
اعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وللإجماع ايضا في غير احواله مع الاخوة واما
فيها كما ياتي بيانهما قلت الاولاد لا ينقصونه عن السدس فالأخوة اولى **والعدد**
انسان فاكثر **من اخوة** ولو لام **يردها للسدس** لقوله تعالى فان كان له اخوة
فلامه السدس والجموع على ان المراد بهم عدد ممن له اخوة من غير اعتبار التثنية
سواء كان من الاخوة ام الاخوات بناء على التغليب كما هو المعروف وعلى ان اقل
الجمع انسان كما عليه جمع واقتضاه كلام الكشاف او ثلاثة كما عليه المحققون
ولكنهم يطلقونه على الاثنين مجازا ويجب المصير اليه **هنا** **لادلة** **لانية**
وقال ابن عباس لا يجب الام من الثلث هادون الثلاثة **ومع** **وكذا** **ابن عباس**
علي ما نقله البيضاوي لا يجزئها الاخوات لخالص اخذ بالظاهر ويرد عليهما

خير فرضكم زيد القابل مجزئها بذلك وللإجماع كما نقله القاضي ابو الطيب وغيره
واما كان الانسان كالثلاثة لانه يجب يتعلق بعدد يجب البنات لبنات
الابن وخرج بالاخوة بنوهم لانهم ليسوا باخوة بخلاف ولد الابن لاطلاق لفظ
الولد عليه مجازا شاعرا بل قيل حقيقة ولقوة جهة البهوة على جهة الاخوة ولو
اجتمع مع الام فرع وعدد من الاخوة فالظاهر كما قال ابن الرقعة وغيره ان الجذر
الفرع لانه قوي قال ابن القطان ولو ولدت امرأة ولدين ملتزمين لهما راسان والربعة
ايد واربعة ارجل وفرجان فما كالاتين في جميع الاحكام فيجب ان الام وبرتان
الثلث **كالمجد في حال** ياتي في بابهم كان يكون معه ام وبنتان واخ فانه يرث السدس
بهذا الجنس اي جنس الاخوة اي لغير الام كما ياتي في الحاضر **وجرة** فاكثر من قبل
الام والاب علي ما ياتي تفصيله في بابها لانه صلى الله عليه وسلم قضى للمجدتين من
الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين **وولحد**
ذكر اواني او خنثى **من ولد الام** بضم الواو وكسرها وخرج الهمزة لقوله تعالى وان
كان رجل يورث ثلاثة اية **ولا بنت ابن** وان سفل **اوبنته** سواء كان من ابن واحد
ام ابنتان ولذلك قال **وعم** امة الابن في حقيقته ومجازه وافراده اي الان يدي
باني كما ياتي وانما يفرض لها اولهن السدس **بالبنت** اي معها وفسره تبع الخبر
الان يقول **اي تكلمة الثلثين** بالرفع او بالنصب باعني اشارة الى ان فرض البنات
لايزاد على الثلث ولا ينقص وانه لا فرض لبنات الابن مع البنات ودليل
ذلك قبل الإجماع خبر البخاري عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قضى في بنت
وبنت ابن واخت بان للبنت النصف وللبنت الابن السدس **تكلمة** **الثلثين**
وما بقي **الاخت** **والاخت** فاكثر **الاب** **بابنة** ماد غام الباقي الباقي مع ابنة
الاصلي وقوله **كامل بنت ابن** فاكثر **مع البنت الصليبة** في ان فرض من معها

السدس تكملة الثلثين خبر كما قال عن الاخت وفي كلامه إشارة الى دليل الحكم
وهو القياس والكاف كما قال زايدة **فبان** اي ظهر مما ذكر ان **من له فرضية**
عشرة بالايجاز اربعة من الذكور **زوج واحد وابن ام واب** وست من النساء
وجدة لاي من جهة الام والاب **تنسب** وبنت وبنت ابن ولخت مطلقا
لابوين اولاب اولام **وزوجة** وجملة هم بالجمال **ايضا** ال باربعة عدد الذكور
وطا بتسعة عدد الاناث بالبسط **ما** موصولة **سبقا** اي الصفقان اي عدد
الصفين الذين سبقا ال وطا وقصر الطوزك وترك التثنية مع انه يرب
بالفرض في المشتركة لدخوله في ولد الام كدخول فرضه في فرضهم مع انه سيفر
بالذكر **العصبات** **النسبية** قدم ما على السببية لاصالة الخبر
لحمة كلمة النسب ولانه يتعلق به احكام كثيرة كالنفقة وسقوط حد القذف
وغيرها ولتقدم بالحكم وهي جمع عصبية جمع عاصب ويسمى بالعصبية
الواحد وغيره ذكره الكلاباذي في ضوال السراج لكن قال ابن الصلاح اطلاق
على الواحد من كلام العامة وشبههم وفي لغة قرابة الرجل لابيه سموها بالانهم
عصبوا به اي احاطوا به وكل ما استدأر حول الشئ فقد عصب به ومنه
العصايب اي العجايب وقيل لتقوي بعضهم ببعض من العصب وهو المنع
ومنه العصاة لشدة الراس بها وقيل غير ذلك واصطلاحا ما ياتي وقبل
الشروع فيه بين ان العاصب ثلاثة اقسام بقوله **والعاصب** برقعه
ونصبه وهو الاربع **اقسامه لدى** اي عند **تقريره** الى عاصب بنفسه
وهو المراد عند الاطلاق حتى في الحد ودوسمي بذلك لانضافه بالعصبة
بنفسه اي بلا وسط وعاصب **بغيره** وعاصب **مع غيره** قال الرافعي
ويفرق بين هذين بانه اذا قلنا عصبية بغيره فالعير عصبية او مع غيره

لم يجب كونه عصبية وهو اصطلاح والحقيقة واحدة انتهى فالبالسببية
ويجوز جعلها لالاصاق كما افصح به غيره حيث قال الباقي بغيره لالاصاق
وهو انما يتحقق بين المشيعين بالمشاركة فيه بخلاف مع قائم للقران وهو
يتحقق بينهما بالمشاركة فيه كما في قوله تعالى وجعلنا معه اخاه هارون
وزيرا اي حين قارنه في النبوة فلا يكون الغير عصبية كما لم يكن موسى عليه الصلاة
والسلام وزيرا **وليس** **بحد** **لوحده** اي العاصب اي كل من اقسامه **من** **تقد**
وان كان عنه جواب كما ياتي وذلك تقول التنبيه كل ذكر ليس بينه وبين
الميت اني فان فيه كل الدلالة على الافراد والحد وضع للماهية من غير تعرض
للافراد فيبنيها ما فاة ولانه يرد على طرده الزوج وعلى عكسه المعققة
وكقول المنهاج من ليس له سهم مقدر من الجمع على توريثهم وهو مساو لحد
النظم له فيما مرقوله وذو التعصيب الخ وتقدم ما فيه مع جوابه وكقول
الرافعي كل ذكر يدي الى الميت بغير واسطة او بتوسط محض الذكور فان فيه
مع التطويل ما في حد التنبيه فانهم عدد والزوج ممن يدي بنفسه واصر
حدوده كل ذي ولا وذكر تنسب ليس بينه وبين الميت اني ومع احبته
فيه كل والعاصب بغيره كل اني عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل اني
عصبها اجتماعها مع اخري وفيها كل ايضا مع ذكر ما يتوقف عليه الحدود
ويجاب عن ذلك كل بما في حد السبب وعن التوقف ان هذا حد لمن يعرف
التعصيب دون العاصب او المراد بالتعصيب معناه اللغوي ولما كان في
حدوده ما فيه ما على ما عرفت وان اتي الناظر ببعضها كما مر قال **فبين** **بغيره**
بالحد لسلامته من ذلك **والاول** وهو العاصب بنفسه تسعة بالايجاز
ابن لانه ياخذ كل الزكة اذا انفرد وقيل ليس بعاصب لانه لا يجب بحال الكيفية

العصبة قال في البسيط والخلاف لفظي اي راجع الى اللفظ والتسمية
ولا يضر ان له فائدة كالوصية بتمثيل نصيب عاصب لان ذلك حكم فقهي
لادخله في التسمية **وابنه** وان سفل **واب** **وجده** ابوه وان علا **واخ**
لغير الام وابنه وان سفل وقوله **بعد** تكلمة **والعم** وان علا **وابنه** كذا اي
لغير الام لا يقال بقي عليه ذوالوالا في تعريفه بهذا التعريف فقد لا نقول
كلامه في العصبات النسبية **والثاني** اربع البنت وبنت الابن والاخت
لابوين والاخت لاب كل من يعصبها واي ذلك اشار بقوله **من فرض**
النصف وهذا كما قال كاف في التفسير بقوله **والثلثان** تنبيه على التسوية
بين الواحدة وما زاد عليها وقوله **كل تعصب بالذي ساواها** بادغام
الباء في الباكي في البيت بعده حال استغني فيها عن الواو بالضمير كقوله
تعالى بعضكم لبعض عدوي فموصبة كل منهن بمساويها في الدرجة للميت
فدخل ابن عمها المساوي لها وذلك في بنت الابن فتمتاز بذلك كما تمتاز بمباينة
بقوله **تمتاز بنت الابن عن سواها بان تعصب بابن الابن النازل** عنها في
الدرجة **ان لم يكن الفرض لها حاصل** لانه اذا حصل لخذته فرضا ولا تعصيب
وانما لم يجمع لها بينهما كالاب والجد لان خبر الحقوا يمنع من ذلك ههنا بخلافه
ثم ولقوة العاصب بنفسه على العاصب بغيره وليلا يلزم مخالفة اصله
لذكر ضعف ما لا ياتي في الجملة اما تعصيب المساوي فلقوله تعالى **وصيكم**
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله وان كانوا اخوة رجالا ونساء
فللذكر مثل حظ الانثيين واما النازل فبالاولي لان التي فوقه اقرب من
التي في درجته وانما لم يعصب التي دونه وان شاركت غيرها في بؤنة الابن
لان مقتضى التعصيب ليس المشاركة فقط بل هي مع القرب والمساواة

له ولو سلم فارثا حينئذ بالعصوبة والذكر اقرب منها فيجبها وانما لم
يعصب غير من ذكر اخته لانها لا تراث بخصوص القرابة والحكمة في ان كلا
من الاربع لها نصف ما لمعصبها ان الذكر ذو حاجتين غالباً حاجة نفسه
وحاجة عياله والاني ذات حاجة لنفسها فقط وان شهادته مثلثتها
ولم يسلكوا ذلك في ولد الام والابوين مع الابن والمعتق والمعتقة لما مروا
هذه المناسبة تذكر والاف الحكم بذلك لله تعالى وخرج بالذي ساواها الاخ
لاب مع الشقيقة وابن الابن مع البنت **والجد** **وقد يعصب الاخوين** **اعني**
التي من اب او من اهلين بدرج ههنا او فامتازت بتعصيب الجد لانه
بمرتبة اخيهما والحاصل ان البنت يعصبها واحد وكل من الاخوين اثنان
وبنت الابن ثلاثة **والثالث** وهو العاصب مع غيره **الاخت** **فاكثر لغير الام**
مع بنت او بنت ابن او بالضم بدرج الهمزة فيهما اي او مع من بنت الابن
للبنات والاصل في ذلك خبر ابن مسعود المتقدم فان فيه وما بقي للاخت قال
الامام والسبب في جعلها عصبة مع البنت تخصيص النقص بها قال السبكي
وهو حسن اذ لم يكن ثم عصبة ذكر والافقيه شي خبر فلاولي رجل ذكر فانه
اقوي دلالة من خبر ابن مسعود اذ هو واقعة حال لا تدري هل كان ثم عصبة
ذكر او لا **وجوابه** ما قاله الاستاذ ابو منصور انهم اتفقوا على تقدم الاخت
وان خبر ابن مسعود خاص فيتقدم على الخبر الاخر العام ولو كان مع البنت
اخت ومعها اخ يساويها ورثت بعصوبتها بالغير حتى يكون لها نصف
ماله لا بعصوبتها مع الغير لان تعصيبها بالبنت انما هو للضرورة بخلاف
تعصيبها بالاخ وليلا يلزم مخالفة اصله لان الذكر ضعف ما لا ياتي في الجملة
في بيان احكام العصبة وهي ثلاثة اقسام اثنان مشتركان وواحد خاص

بالعاصب بنفسه فقال **وحكم كل من العصبة اربث ما يبقيه ذو القربى**
لغير الصحيحين الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر مع قوله تعالى
للمذكر مثل حظ الأنثيين ليبدل العاصب بغيره ومع خبر ابن مسعود ليدخل
العاصب مع غيره وفايدة ذكره بعد رجل في الخبر ما قاله جماعة أن الرجل
لما كان يطلق في مقابلة المرأة ومقابلة الصبي جالوصف بذكر لبيان أنه
في مقابلة المرأة وهذا كما قال علما المعاني في مثل وما من دابة في الأرض ولا طائر
يظهر جناحيه أن اسم الجنس محتمل للفردية والجنسية معا وبالصفة يعلم
المراد فلما وصف الدابة والطائر في الأرض وبطير بجناحيه علم أن المراد
الجنس لا الفرد وقال النووي فايدته التنبيه على سبب استحقاقه وهي
الذكورة التي هي سبب العصوبة والرجح ولذا جعل الذكر ضعف ما للأنثى
قال **والأولي هو الأقرب لا الأحق والأخفى عن الفائدة لانا لا ندرى من الأخت**
وقال غيره فايدته قطع توهم عدم الفرق بين الرجل والمرأة لانهما في معناه
كقوله صلى الله عليه وسلم من وجد متاعه عند رجل ومن اعتق شركا له في
عبد والسقوط يلتقيه أي كلام من العصبة **أن يوصف الفروض**
باستغراق لأنه معها إنما يأخذ الباقي للخبر ولا باقي ولا يرد الشقيق في
في المشتركة وإن استثناه في الفصول لأنه ساقط من جهة عصوبته وقد
يقال في إسناد اربث الباقي والسقوط لكل من العصبة نظرا لأن العاصب
بغيره لا ينفرد عن العاصب بنفسه حتى يقال فيه ورب الباقي
أو سقط بالاستغراق بل إنما يرثه أو يسقطان بالاستغراق معا والابن
والبنات لا يسقطان بالاستغراق لعدم تصورهما معا وجوابه أنه غلب
في الأول والقضية كما قال في الثاني شرطية لا تستلزم الوقوع كقولك إن

كان

كان الحجر إنسانا فهو باطن ولو ترك يلتقيه لا غنى عنه عطف السقوط على
اربث **والأول** بنصبه لقوله **أخصص** بالنون المتشابهة والباقي **باستحقاق**
داخل على المقصور وهو الاستعمال العربي وكثيرا ما تدخل على المقصور عليه
وهو الاستعمال العربي أي وأخصص العاصب بنفسه دون العاصب بغيره
ومع غيره باستحقاق **كل الترات عند الانفراد** له عن الورثة **لأنه غني** بأعلا له
للوزن أي غني عن **اعتضاد** له بأحد في عصوبته بخلاف العاصب بغيره ومع
غيره ودليل ذلك قوله تعالى وهو أي الأخ يرثان لم يكن لها ولد وكذا لا غيره
من العصبة بنفسه أجماعا واستثنى في الفصول من الحكم الأول والثالث
العتق البعض كان يشترك أربعة في عتق عبد فلكل ربع الولا عليه ولو انفرد
أو كان معه ذو فرض ولم يستغرق كان له ربع التركة أو ربع الباقي فقط مع
أنه عاصب بنفسه وهذا كما قال لا يرد على النظر أدلة تعرض في الباب لعصبة
السبب **فأب** رة العصوبة قد توتر في أصل الاستحقاق كبت ابن وابن
ابن مع بنتين أدلوا لعصوبة بالسقطت وقد توتر في النقص كبت ابن وابن
توتر في الحرمان كبت ابن وابن ابن مع بنت وزوج وابن وابن **والوارثون**
قسموا بالبنا للمفعول لأربعة أقسام **من يرث بالفرض حسب** بمعنى
قط أي كاف يقال حسبك وقطك ذاك أي كافيك **أو بتعصيب ورت**
وترك حسب الكفاية تقدم المعمول وبقرينة قوله **أورثته بذاتارة**
وذاك أخري **جامعا بينهما أو غير جامع** وذا مفعول **اعدد** أي أعد
الذي يرث بهما غير جامع **رابعا الأول** وهو من يرث بالفرض حسب
أي من الجهة التي سمي بها وإن ورث بغيرها كزوج هو ابن عم خمسة **الزوجة**
ثم الأم وولدها بضم الواو وكسر هاء ذكر كان أو أنثى أو خنثى **ووجدة**

Copy

وقوله قال في النسخة لان الجد قطب النسب لا تسقط قوته ببعده الدرجة
فان لم يكن اخ فالاولي للجد وان علا فان لم يكن جد فالاخ لابوين ثم لاب كما يأتي
في القاعدة بالاجماع ولقوله صلى الله عليه وسلم اعيان بني الام يتوارثون دون
بني العلات يرث الرجل اخوه لابيه وامه دون اخيه لابيه حسنة الترمذي
لكن في سنده الحارث وهو ضعيف وقوله فيه يرث الرجل اخ تفسيرا لما قبله والقصد
من ذكر الام فيه بيان ما يترجح به بنو الاعيان على بني العلات وسمى ولد الابوين
ببني الاعيان المرادين بقوله اعيان بني الام يتوارثون لانهم من عيني واحدة
اي اب واحد وام واحدة وولد الاب ببني العلات لان الزوج قد عمل من زوجته
الثانية والعلل الشرب الثاني يقال علل بعد زمل وعلله بعلله ويعله سقاه
ثانيا قاله الجوهرى وقال غيره لان ام كل منهم لم تغل الاخرى لم تنسقه لهنها
واما ولد الام فيسمون بني اخياف ومنه الناس اخياف اي مختلفون قاله
الجوهرى وسياتي الثلاثة في النظم في فصل اولاد الاعيان وانما فسرتم بها
هنا لان اكثرها وقع في الخبر ثم بعد الجد والاح **ابنه** اي ابن الاخ لقوة عضو
على من ياتي وابن الشقيق اقوي من ابن الاب كما سياتي وانما لم يشارك ابن
الاخ للجد كالاخ لضعفه عنه بدليل انه لا يعصب اخته ولذلك لا يشارك
ابا للجد ايضا وان بعد لتقدم جهة الجد وده وسياتي ذلك في باب الجد والاحوة
فان لم يكن ابن اخ **فعم ميت** بالتخفيف لغرام **فابنه** ويقدم منهما الشقيق
على الذي للاب كالاخ وابنه وقوله **عم الاب** اي ابي الميت مبتدأ وقوله **التاخير**
عن اي عم الميت خبر **شانه** والخبر المبتدأ ثم **ابن هذا** اي عم الاب ثم **عم**
الجد **ابنه** **واخذ** بالمعجمة امر من جذوت النعل بالنعل اذا قدرتها
عليها والمراد القياس لانه لغة التقدير اي قس **علي** **الجد** اي الضابط

من

من تقدم الاول فالاولي وقد وضع ذلك بقاعدة مستقلة على الاثر
فقال **قاع** **ر** في معرفة الاول بالعصوبة والارث وهي لغة
الاصل واصطلاحا قضية كلية يتعرف بها احكام جزئياتها ومثلها
الضابط كما يأتي في كلامه لكن فرق ابن السبكي بينهما اذ اكرامهما **المدر**
بان **ما** **صور** ان قصد به القدر المشترك بينهما في الحكم فالمدر كوالا
فان قصد ضبط ما ينوع من الضبط من غير نظري في ما خذها فالضابط والالا
فالقاعدة وهو فرق بالاعتبار والحقيقة واحدة **ان يتحد في اثنين قرب**
لميت وجهه كشقيق واخ لاب **قدم شقيقا** **الخبر** الحق **او يتحد فيهما مجرد**
الجهه دون القرب كابن وابنه **فاسقط البعيد** **بالقريب** لقربه ويعلم
من قوله **فانق** **بمد** **الضابط** **العجيب** مساواة الضابط للقاعدة ولا مشا
في مثل ذلك **مثاله** اي اتحادهما قريبا وجهه **اخ شقيق واخ لاب فالوارث**
هو الذي بالاصلين بدرج الهرمة **النسب** للميت لانه اقوي قرابة ومثله
العم الشقيق والعم للاب وكذا في بني الاخ والعم ومثاله اتحادهما جهة اقربا
كما اقتضاه كلام الغزالي **وابن الاخ الشقيق** والاخ فان ابن الشقيق
يحجب بالاخ للاب لان قرب الدرجة اكد من قرابة الام ولذا يعصب الاخ للاب
اخيه بخلاف ابن الاخ وقال الرازي الاشبه ان بنوة الاخ جهة براسها واوكل
عليه كلام الغزالي المقتضي لما مر من انها مع الاخوة جهة واحدة وبرجحه
كما قال الناظم ان الاخوة في مرتبة الجد دون بنينهم وهو نزاع لفظي **مثاله**
ذلك ايضا **ابن ذاك** اي ابن ابن الشقيق وابن الاخ للاب فان ابن ابن
الشقيق يحجب **بابن ذالرخي** اي بابن الاخ لقربه وكأنه وصف بالرخي لانه
نظما ورتبة عن الشقيق ولم يتعرض له الناظم بل قاله ويقال رجل رخي

خيه

البالي واسع الحال بين الرخامه ود قال في الصحاح واما اذا اختلفا
 جهة واتحدوا او اختلفا قريبا فهو مادكره بقوله **ومن يقدم جهة علي غيره**
يقدم ارثا وان تراخي عن الميت لقوة جهته وقوله وسواه يحرم اي من
الارث ايضا وذلك **قال ابن ابي ذر** اي ابن الاخ **وان يبعد عن**
الميت مقدم علي عم ركن اي علم وهو العرف **ولما قال ان التقدم**
يكون اول الجمة ثم بالقرب ثم بالقوة وما احسن قول الجعبري
في الجمة التقديم ثم بقربه وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا
 قال السبكي وقد يتوهم ان الشقيق ليس باقرب من الاخ للاب لكن اقوي
 وليس كذلك فقد صرح الاصحاب بانه اقرب اي ازيد قربا ولذا اعلموا في الوقف
 والوصية واعلم ان القاعدة التي ذكرها الناظم قد تاتي كما قال في الفصول
 في غير العصبية مثاله في اتحادهما قريبا وجهة شقيقان واختان لاب
 ومثاله في اتحادهما جهة لا قريبا بنتان وبنتان ابن ومن هنا اخذ في بيان
 العصبية السببية ورتبة ارثهم فقال **العصبات السببية**
وهو ذوو الولا ان لم تكن عصبية من النسب فارت ذو الولا عند ذوا
اي فقد عصبية النسب وجب اجماعا وتقدم دليل اصل ارثه عند
الاسباب واما تعصبيهم اي ذوي الولا فانما يثبت للعاصب بالنفس
 لا بالغير ولا مع الغير فلا يثبت لبنت المعق ولا لبنت ابنه ولا لاخته
 فلا يرث به لان الاما لا يرث بالنسب المتراخي كبنات الاخ والعلم بالولا
 الاضعف اولي **والحرر بكسر الراء** المصير رقيقة حررا **ولا هو عصبية**
 ذكر ان او اتى او خشي **لانه المباش** للتحرير ثم عصبية من النسب
 المتعصبون بانفسهم ثم معق المعق ثم عصبية وهكذا علي ما ياتي

المصبات
 السببية

بيانه

بيانه في باب الولا كما ذكره بقوله **وغيره اي المحرم من ذي عصبية الولا**
ترتيبهم ياتي في باب مفصلا ثم بين اخر رتب العصبية وهو جهة الاسلام
ومن تمت عن غير وارث غير اي مضي ذكره والغابر من الاضداد يقال
علي الماضي وعلي الباقي اي ومن تمت عن غير وارث لكل التركة بان لا يكون
له وارث او يكون لكنه لا يرث الكل فماله او فاضل الفرض او التعصيب
في الولا كان يموت عتيق جماعة بعد موتهم الا واحد اعن الواحد وليس
 لغير الواحد وارث خاص **استقر في بيت مال المسلمين المنتظم** ارثا كما
 ياتي وانتظامه بان يلي امام عادل وانما وضع في بيت المال مع ان الوارث
 له المسلمون لتعذر ايضا له جميعهم وليجهد الامام في مصرفه **قال تقيدي**
 بالمسلمين لا للاحرار عن شي بل جريا علي الغالب او تغليبيا والافهم بيت
 مال الكفا ايضا كالفي ويصرف منه لبعضهم ايضا انتهى وانت خير بان
 ذلك صار مالا للمسلمين فالتقييد لبيان الواقع واعلم ان الظرف المستقر
 يجب حذف عامله الا ان يقصد غير الكون المطلق لقوله تعالى فلما رآه مستقرا
 عنده اي ثابتا غير مقلقل اذ لو اريد الكون المطلق لم يذكر فكلما الناظم هنا
 وفيما نراه بعد ان كان من ذلك فذاك والا في اير للركن وقوله **علي الاصع** متعلق
 باستقر ومقابل له انه يرد علي ذوي الفروض النسبية فان لم يكونوا صرفا ذوي
 الارحام لقوله تعالى ولولا الارحام بعضهم اولي ببعض وقوله يوصيكم الله
 في اولادكم وخبر الخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه واستدلوا بالاصح
 بما مر في الاسباب وبيان المسلمين عصبية وهم مقدمون علي هولاء وفي ذلك نظر
 واجابوا عن الآية الاولى بانها منسوخة بآية الوصية كما مر وبيان المراد منهم المذكور
 في آية الوصية لقوله تعالى في كتاب الله فآية الوصية هي آية المقدار لا اصل

التوريث ولذلك يرث الزوج ولا يرث له ويرث ابن العم البعيد المال كله دون
الحال وهو اقرب رحمة عنه وعن الثانية بان الولد انما يقال حقيقة على ولد الصلب
وعن الخبر بانه ضعيف وان صح فهو لانه نفق فيه ان يكون للميت وارث والحال
ان له حالا ولو كان وارثا لما نفق ان يكون له وارث فالمراد انه ليس بوارث كقولهم
الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زاد من لا زاد له لا يقال المراد انه وارث من
لا وارث له غيره لان القابل بتوريثه يورثه مع الزوجين وبان المراد منه حال
ابن عم او مولى وفاء بة تخصيصه رفع توهم سقوطه لكونه حالا وبان الحال
يقال على السلطان فهو المراد في الخبر على معني انه يتقله بيت المال وبصرفه
في مصارفه **او فساد** اي وان علم فساد بيت المال بان لم يلي امام عادل
فينظر ان لم يكن له اي لميت **ذو واسهام** **فماله حق ذوي الارحام** وان
كانوا اغنيا وهم كل قريب خرج عن المجمع عليهم وتفصيلهم يأتي في باب **وان يكونوا**
اي ذوو السهام او بعضهم **رد ما عنهم فضل** عليهم بقسط ارث قد حصل
لهم بالقرابة الخاصة كما يأتي بيانه في بيان وذلك لان التركة مصروفة لهم والبيت
المال اتفاقا فادانته جمة تعينت الاخرى والتوقف عرضة للفوات قال
السيكي كذا قالوه وهو صحيح في قضية التوقف دون لزوم تعين الاخرى لانه
انما يكون فيما هو لاحد من ماله وهما بخلافه واقول بان يلزم هنا ايضا
لاخصار الحق في جهتين بينهما ترتب تغذرت احدهما وقدموا الرد على الارث
بالرحم قال الرافعي لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض اقوى وهذا مع قوله
المقدم في بيان جمة الارث من ورث ذوي الارحام لا يسميهم عصبية يقتضي
انهم ليسوا كذلك اصلا بعصبية ولا ذوي فروض والوجه حمالة على انهم ليسوا
كذلك اصالة بل تزيلا كما يقتضيه مجموع كلامه والافا الارث لا يخرج عنها

لاحق

لاحق في الزوجين في الذي يرد اذا لا قرابة بينهما فان وجد بينهما مطلق القرابة
دخل في ذوي الارحام **وقيل** اي وقال الشيخ ابو حامد **بيت المال اولى**
من هؤلاء وان علم فساد لان الحق للمسلمين ولا يسقط بفقد نياهم كالزكاة
وهو رد اي مردود حكما بان الاول مذهب الشافعي كما قاله الماوردي
والصحيح عند المحققين كما قاله النووي وتعليل بان جهات بيت المال
انما تتعين باجتهاد الامام فاذا لم يتعين فلا استحقاق وان لم تعدم الجهات
كعزبي مات فانا نعلم ان له عصبية ادني ومع ذلك لا استحقاق لهم لعدم
تعينهم بخلاف الزكاة لتعين جهاتهما وبان للزكاة من يقوم بصرفها وهو
المال ذكرهما الماوردي لكن اجاب السبكي عن الاول بان المتوقف على تعين
الصرف لا الاستحقاق وعن الثاني باننا نجعل الامين الذي بيده المال كرب
المال وسبقه الى الجواب الاول الروياني وقال ان قول الشيخ اي حامد هو المشهور
وعليه ان كان المال بيد امين وثم قاض اهل فان اذن له في الصرف في المصالح
دفعه له والاقيل كذلك وقيل يفرقه الامين فيما وقيل يتوقف وصح في الرد
الاول ثم قال والمختار عندي ان يجيزين الدفع والتفرقة **تنبيه** قال
السيكي الذي فهمناه من كلام الاصحاب القطع بانه لا يصرف لبيت المال عند
فساده وهو مشكل بجواز صرف الزكاة للامام الجائر في الاصح بل هو افضل
على راي بل يجب على قول في الاموال الظاهرة فينبغي ان يكون هذا كذلك لانه
لا ينعزل بالجور على الاصح فهو نايب عن المستحقين وتحصل البراءة بوضوئه
اليه وكونه لا يصرفه مصرفه اثم عليه ولم يحضر في الا الا الفرق يجعل الشا
له ولاية على الزكاة بقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة بخلاف هذا وقرق غيره
بان للمزكي غرضا صحيحا في براءة ذمته يتيقن وبان في التفرقة كلفة على المالك

رع

وصرف زمن في الدفع للمستحقين بخلاف الميراث فيهما **ما يقابل به** من الصرف
 لبنت المال اولذي الارحام علي ما مر **فقل** يصرف اليهما **مصلحة** لانه في الاول
 لا يخلو عن عاصب وان بعد الحق بالصانع المايوس واما في الثاني فلضرورة
 الداعية اليه **وقيل** **نور** **يث** **الخبر** انا وارث من لا وارث له في الاول وقياسا علي
 القرابة الخاصة في الثاني **وهذا رجمه اكثرهم** وصححه الشيخان في الاول
 والنووي في الثاني لكن قال الرافعي فيه الاشبه باصل المذهب انه مصلحة
 واختاره الروياني والسبكي **قال** ومستند النووي في تصحيح كونه ارثا
 كثرة القائلين بالصرف اليهم واجيب عن القياس بان هؤلاء لا يرتثون مع وجود
 المعتق بخلاف ذوي القرابة الخاصة ونقل الناطم كالا سنوي عن نص الام انه
 يصرف لبنت المال مصلحة ثم قال ولقائل ان يقول لم يكن هو المذهب المقتضي
 به قال واما خبرنا وارث من لا وارث له فقال البيهقي انه ليس بالقوي وانجي
 ابن معين كان يبطله ويقول ليس فيه خير قوي وعلي ما رجمه الاكثر في بيت
 المال لا يجوز صرفه للمكاتب والكافر وفي القائل وجهان اذ تهمته الاستحالة
 لم تتحقق فانه لم يتعين له واصحهما المنع وفي الموصى له وجهان احدهما لا يجمع
 بين الوصية والارث ويخير بينهما واصحهما يجوز بخلاف الوارث العين لغناه
 بوصية الشرع وعلي الوجهين في كونه ارثا او مصلحة يجوز تخصيص طائفة
 من المسلمين به لانه استحقاق بصفة كالتك الموصى به ولذا يجوز صرفه
 لمن طرأ وجوده او اسلامه او حرية والانت في فيه كالذكر للنسائي في الجمية
 ذكره في الروضة وغيرها ومقتضاه علي القول بانه ارث ان الطائفة يجوز كونها
 من غير البلد لكن منعه ابن الرفعة وذكر من نصه في الام فيمن ترك اخا
 كان النصف مردودا علي جماعة المسلمين من اهل بلده وفيمن لا وارث له

والمسلمون انما يعطون ميراثهم في البلد الذي يموت فيها دون غيره وقد
 بسطت الكلام علي ذلك بعض بسط في مناجح الوصول وعلي ما رجوه في
 ذوي الارحام والرد لا رثم كيفية نيه علي محل بيانها بقوله **وكيف ارث**
ذي الرحم والرد ياتي بعقد بابه نظم اي منظوما اي مجموعا وتنشيه
 الاحكام بالعقد بالكسري القلادة استعارة بالكناية واثبات النظر لها
 استعارة تخيلية **فصل** في بيان احوال الاب والجد من الارث
 بالفرض او بالعصوبة او بهما **عصوبة الاب** المحضة **لدي** اي كايته عند
فقد الولد الوارث الصلي وغيره **وفرضه** المحض **باب** اي مع ابن **وان**
ابن وقوله **بعد** تكلمة **او كان ما يبقيه ذ والفرض اقل من سدسه**
 اي الاب **او عول او عدل** بدرج الهرم **دخل** في الفريضة فهذه خمس صور
 يرث فيها الاب بالفرض وقدين امثلهما غير مترتبة بقوله **فاضم له**
 اي للاب **ابنتين مع زوج** فالباقي فيها اقل من سدسه فنكحاه له وياخذه
 فرضا قال وتسمى ناقصة وكلامه في النظم يشير اليه وستعرف في بيان لنا قصة
 والعدالة والعائلة في كلامه انها تسمى عيلة لان اقصة **او مع ام** فلبنتين
 الثلثان وللأم السدس والباقي سدس ياخذه الاب فرضا ويسمى مثلها عدالة
 لمعادلة اي مساواة مجموع فروضها للمال **او مع ما** اي الزوج والام فلبنتين
 الثلثان وللزوج الربع ولكل من الابوين سدس وياخذ الاب سدسه فرضا
 وتسمى مثلها عيلة **واضم له ايضا ابنا او ابن ابن** وان سفل **نظم** بذلك الصور
 التي يرث فيها بالفرض فقط **وجعه** اي الاب **بين كلا الامر بين** اي الفرض والتعصيب
بالبنات اي كابين مع بنت **ابنت ابن او بنتين** فاكثر من البنات او بنات
 الابن او منها وتقدم ادلة ذلك وعن زيد في احد روايته في بنت وابن

احوال
 الاب
 والجد
 الخ

ان للبنت النصف وللام السدس وللاب الباقي اي فلا فرض له وقد يقال
تسمى في لفظ الباقي فلا يخالف ما مروى بعده لزوم خطأ العبارة كما سيأتي
في قصة الحاج **ولجد فيما قلناه** من احوال الاب في هذا التفصيل وغيره
مثل الاب في غير ما استثناه اهل المذهب من صور خمس بيننا بقوله
اخال غيرهم ورتوا قال اي جمهور العلماء وان كان ظاهر عوده لاهل المذهب
لانهم لم يتفقوا على استثنائه وان اتفقوا على استثنائه بعض ما ياتي اي ورتوا
اخال غيرهم **معه** اي لجد وعطف على اخا قوله **وام اب** بتشديده وعلى
مخذوف اقتصار اقوله **والثالث اجمعه** لغة في الثالث وعلى اخا ايضا قوله
الام اي ورتوا **المعزوتين لعمر** اي العمريتين الثالث كله **ولجد في**
الولا بقصر للوزن **تجبه اخ غير** اي مضي وهو الاخ لغيرهم اي جدي
الولا تجبه اخوه **ثم ابنته** اي الاخ وعطفه بتم لراي رتبته **وارثه** اي الجدي
بالفرض بالبنت اي مع ما فيه **اختلفوا** على وجهين احدهما لابل يربث الباقي
تخصيبا لان لفظ لم يرد به النص في حقه بخلاف **الاب والمرضي** في الفتوي
تورثه به كلاب بجامع الولادة والعصوبة في الف الجدا لابل في كل ذلك
لان الاب لا يربث معه الاخ ولا ام نفسه لادلايمابه بخلاف الجدة **هذه**
استثناها والاولى كل منها يجب ام نفسه ولا تترث معه **الام** في العمريتين
الثالث بل تلك الباقي كما مروى **لا تجبه** في الولا اخ وابنته بل تجبه كما ياتي
بيانه في باب الولا ولم يختلفوا في انه يربث مع البنت بالفرض كما اقتضاه
كلام الشيخين وغيرهما وان قلت لزوم ما روي عن زيد سابقا ان في رثته
ايضا خلافا لما مر ان الشافعي يتردد حيث يتردد زيد قلت ان تمت
الرواية بلا تسمي حمل ما مر على الغالب واستثنى ابو الطيب سادسة وفي

ان الجدة لا يطلق عليه اسم الاب اي حقيقة **ويظهر الاثر** اي اثر الخلاف المذكور
فيما اذا وصي بجزء معتبر مما يبقى صاحب الفرض كان خلف جدا
وبنتا او وصي لاجنبي بثلاث الباقي بعد الفرض فان قلنا لا يفرض للجدة
فيها فالوصية بالسدس والاقبال التسع واعلم ان هذه الوصية كما قال
تضمنت وصية اخري لوارث وهو البنت لادخال الضيم على الجدة دونها
كما لو وصي بادخال الضيم عليه دونها فلم يدخل عليه الضيم لان لا يجبر
ما حصل به الضيم لان ضرر الوصية لا يختص ببعض الورثة ففي هذه
قد اختص الضيم بالجدة فان اجاز للبنت فعلى الاول تنصع من ستة للبنت
ثلاثة والموصي له سهم وللجد سهمان وعلى الثاني من ثمانية عشر للبنت
تسعة وللجد ثلاثة بالفرض وثلاث الباقي سهمان للموصي له ويبقى اربعة
للجد بالعصوبة يجتمع له سبعة وان رد لها بطلت وصيتها ولم تقتصر وصية
الاجنبي الى اجارة لانها دون الثلث فهي على الاول وصية بالسدس ايضا
فتخرج من مخرجه ويقسم الباقي على اثني فتصع من اثني عشر للموصي له
ولكل من البنت وللجد خمسة وعلى الثاني وصية بالتسعة ايضا فتخرج من
مخرجه ويقسم الباقي على ستة فتصع من تسعة بالاختصار للموصي له
سهم ولكل من البنت وللجد اربعة قال ولا يضر عدم صدق قول الموصي اذ عا
صدقه انما يجب حال الاجارة واقول العبرة بالفرض المعلق به وصيته
لا بما اخذه الورثة فيصدق قوله حال الرد ايضا قال واختزرت بمقتضى
اي معلوم بالثلاث ونحوه عن المجهول كجزء او سهم او نصيب فانه لا يظهر
فيه الاثر واقول الصواب حذفه كما في الفصول فانه في المجهول **يلجج** **ث**
ويقبل تفسيره باقل مأمول وحينئذ يظهر فيه الاثر **فما** اي ليس

هذا الخلف لفظيا كما قد روي رعيه الشيخان وغيرهما ويروي ان الحاج
 سال الشعبي عن بنت واب فقال للبنت النصف والباقي للاب فقال له
 اصبحت المعنا وخطات العبارة هلاقت للاب السدس وللبنت النصف
 والباقي للاب فقال خطات واصاب امير المؤمنين قال السبكي وفي اصابة
 المعني نظرا لانه لو اوصي في هذه بمثل نصيب من له فرض من ورثته كان كانه
 اوصي بالثلثين ولو لم يفرض للاب في هذه كان كانه اوصي بالنصف وفي نظم
 نظر **كذا في التاصيل للمسيلا تبدد والفائدة** اي تظهر فائدة الخلاف
 كما تراه عند ذكر القاعدة في التاصيل كان يكون مع الجد بنت فعلى الاول
 اصلها من اثنين وعلى الثاني من ستة وان رجعت بالاختصار الى اثنين
 ولو ترك قوله تبدد والفائدة لا غنى عنه قوله كذا اذ هو اشارة الى ظهور الاثر
 الذي عرّفه هنا بتبدد والفائدة **وقد يقال انه** اي الشاك **يبدا والاثر**
في القول بالجد كان يكون معه بنتان وام وزوج فعلى الاول يسقط وعلى الثاني
 يفرض له ونقول الى خمسة عشر او بنتان وزوج فعلى الاول ياخذ الباقي
 ولا عول وعلى الثاني نقول الى ثلاثة عشر فقد ظهر اثر الخلاف في ثلاثة اشيا
 هذا والاول فقهي والثاني حسبي قال **وفي هذا الثالث** الذي لم ارم ذكره
نظر كبير للزوم مخالفة الاجماع لقيامه على ان الجد لا ينقص مع الولد عن
 السدس ولان محل الخلاف صدق مضابط حالة الجمع بينهما وهو كون التاصيل
 عن الفرض اكثر من السدس واقول وفي الاولين ايضا نظر الاول منهما امر
 فقهي والثاني امر حسبي لا دخل لهما في التسمية كما مر مثله في تسمية الابن
 غاصبا وجمع التعصيب وفرض بنسب واحد بنون وسين في اوله حكم
 مختص به جد واب واما خوروج ذكره اواني حاله كونه معتق

او ابن عم او خوا بن ام باحد ذين بالادغام انتم من السمة وهي العلامة
 اي انصف بكونه معتقا او ابن عم فجمعه الفرض والتعصيب انما هو مع
اختلاف السبب فليس جمعه تجرد واب لان ذلك بسبب واحد
 كما عرفت **فصل** في تفصيل حجة احوال الولد وولد الابن في
 الارث انفراد او اجتماعا **الابن قدرا** بالمعجزة اي فردا اي منفردا عن ذي
 فرض وهو حال من ضمير **حاز كل المال** بالاجماع وهو شان العصبة
 عند الانفراد ولان له مع البنت ضعفها فياخذ منفردا ضعفها منفردا
 وهو كذا **كذلك البنون** اثنان فاكثر **في ذالحال** اي حال انفرادهم بجور
 كل المال فيقتسمونه بالسوية لان كل منهم بجوره عند الانفراد ولا مزية
 بينت **تجوز النصف والبنتان** فصاعدا **لهن قل ثلثان** بزيادة
 قل وان يكن بنون مع بنات **فالمال بينهم على بنات** اي قطع للابن
 ضعف ما لبنت ادى بالنصر في ذلك كما مر ولو ترك ادي لما اختلف المعنى
وولد الابن جمعه مع الثلاثة الانثى **عند فقد الولد كالوارث** اذ النقرة وا
 وقد عرفت حكمهم واد اجتمع البنتان فحكمه ما بينه بقوله **واحب عند**
الاجتماع بالابن **ولد الابن بالاجماع** ولقربه كما مر وان يكن له بنت
 ويكن من ولد ابنته **محض الاناث** واحدة فاكثر حين بعد اخذ البنت
 النصف ما اي سدس **يكمل به** بسكون اللام للوزن **فرض البنات** وهو
 الثلثان او يكن له معها بنوا **ابن صرافا** بكسر صاده اي محضا ونصيبه
 بالحالية **فالباقي** بعد فرض البنت **بينهم سوا صرافا** بفتح صاده ونصيبه
 على التمييز او المصدر اذ لامرية لاحدهم **والشرط** فيهما اي محض الاناث
 والذكور من ولد الابن **تساوي القرب** لميت وقوله **فكل ذي بعد جد**

اي حقيق **بالحجب** ايضاح لما قبله فلو خلف مع بنته ابني ابن وابن ابن
اخذا الاقربان الباقي دون البعيد **لحجبهما وان يك الذكور والانات** من
ولد الابن **معها** اي البنت **فحالاتهم ثلاث** لانهم اما ان يتساوا وقربا او يكون
الاقرب منهم ابني فاكتر او ذكر فاكتر ولو مع ابني وقديسهما على هذا الترتيب
بقوله **فالباقي** بعد فرض البنت **اقسم بينهم كما عرف** في اجتماع ذكور ولد
الصلب وانما هم ان **قرنهم من مية** بالتحفيف **لا يختلف** كبت وابن ابن
وبنت ابن فالباقي بينهما على ثلاثة اسهم **وان يكن بعض الانات اقربا او كلهم**
مع تساوا وقربا وجبا لهم سدس مكل للثلاثين والباقي بعد النصف
والسدس للنازلين من ولد الابن **لا على الاطلاق بل اقرب** اي بل لا قرب
الذكور منهم والموازيات لهم وسائر الانات **العاليات** عليهم من بنات
الابن لان الاقرب كالاخ في الموازيات واما في العاليات فلانه لا يمكن اسقاطه
لانه عصبة ذكر فكيف يحرم من فوقه ويفرد بالميراث من بعده ولو ساوا
لم يفرد مع قريبه ولهذا لا يعصب من دونه ولا من فوقه اذا فرض لها وتقدم
بيان ذلك شافيا وهذا يسمي القريب المبارك فلو خلف مع البنت بنت ابن
وبنتي ابن ابن وابن ابن ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن ابن فليبت
الابن السدس تكمله الثلاثين والباقي لابن ابن ابن مع من يجازيه ومن
فوقه على خمسة اسهم ولا شيء من دونه وليس في الفرائض من يعصب اخيه
وعمته وعمه ابيه وجده وبنات اعمامه وبنات اعمام ابيه وجده الا
النازل من اولاد الابن وفي البيت الاخير عيب التذليل وهو زيادة حرق
ساكن ثاني الحزم مع انه لا يدخل الرجز ومن يكن من الذكور من ولد الابن
اقرب حاز الباقي من المال بعد نصف وجبا للبنت مع الموازية له من

الانات

الانات للذكر مثل حظ الانثيين كما مر وقوله **واحرم سواهم من البنات**
ايضاح وسكنها الموازية للوزن هذا اذا كان من ولد الصلب بنت فان كان
اكثر فحكمه ما بينه بقوله **وان يكن من فرضه الثلثان من ولد صلب**
بالجمع باي رجوع **بالحرمان** بنات الابن لا مطلقا بل حيث لا معصب
من ذكر اقصى اي بعد لابن ينسب صفة لذكر اي حيث لا معصب لهم
من ذكر من ولد الابن ابعد منهم او ذكر ذي مساواة لهم اما اذا عصبت
احدهما فلا يجز من كما سياتي **والذكر فصاعدا** منهم يفضلهم صوابه
يفضلهم **كما غير** اي مضي من ان للذكر ضعف ما للانثي **وان يك الذكور**
والانات من ولد الابن **مع البنات جات الاحوال الثلاث** اي التساوي
قربا وكون الاقرب منهم ابني فاكتر وذكرا فاكتر وقد عرفت حكمها **لكنه**
اي الشك **لا فرض للتي دنت** من الميت لاستكمال فرض البنات **بل بالمساوي**
لها والبعيد عنها عصب وبني علي ان ولد ابن الابن مع بنات الابن كولد
الابن مع البنات بقوله **كذلك** اي حكم ولد الابن مع بنات الصلب **حكمهم** اي
الذكور والانات من ولد ابن الابن **مع النوازي** من بنات الابن **يجوز**
فرضا كان للبنات من النصف او الثلثين فلو خلف بنت ابن وبنت
ابن ابن فللعليا النصف وللسفلى السدس او بنتي ابن وبنت ابن ابن
فليبتني الابن الثلثان ولا شيء للسفلى الا ان يكون في درجتها او انزل منها
من يعصبها وما تضمنه هذا البيت فرد كما قال مما تضمنه قوله **فولد**
الابن نازل برفعه صفة لولد او جده صفة لابن **مع من علات منهم**
كولد ابن بولد بالجمع فيهما اي مع ولد **جعل** واعمله كل ذلك ظاهرة
فلا تطول بذكرها **فصل** في تفصيل جملة احوال ولد الاعيان



ولد الاعيان
والعلات

والعلات وبنهما وولد الاخيا في الارث وتقدم تفسير الثلاثة اما **اولاد**
الاعيان في حالة الانفراد فانهم يعطون **حكمهم للاولاد** بالنظر وقد
 عرفته واما **ولدعات** فانهم **كم** اي كولد الاعيان في ارث **التركة عند**
انفراد لهم لعموم النص وهذا في **سوي المشتركة** بفتح الراء المشددة اي
 المشترك فيها فخذ الجار والمجرور واوصل الصيرر بالعمل توسعافية واجرا
 له مجري المتعدي وضبطها ابن يونس بالكسر على نسبة التشريك اليها
 مجازا وحكي الشيخ ابو حامد وغيره **المشركة** بتا بعد الشين وابد منها
 الناظم قوله **زوج وذات سدس من أم** او **جدة وعدد منظم اليها من**
ولدام واخي عصوبة اي صاحبها من ولد اعيان فقل **بالشركة** في **الثالث**
بين ولدا الاعيان وولد ام باستواء الذكران من الفريقين اي ولد
 الاعيان وولد الام مع الاناث منها **حكم ولد الام في التراث** ووجه التشريك
 انهما فريضة جمعت الفريقين فورا ثامعا كما لو انفردا وان ولد الام لو كان
 بعضهم ابن عم شارك الاخوين بقربا الام وان سقطت عصوبته فالاح
 لا يوين اوي وروي البيهقي وغيره ان عمر شرك بينهم بعد ان كان اسقطهم
 في العام الماضي فقبل له فقال ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضي
 ووجه الاستواء بين الذكر والانثى ان الارث فيما بقربا الام وهي مقضية
 للاستواء وسميت **بالمشركة** لما فيها من التشريك بين الفريقين ولها القاب
 اخرتاني اخر الكتاب وعلم من كلامه ان لصور ثمانية اربعة اركان زوجا
 ومن فرضه السدس من ام او جدة وعدد من ولد الام ليحصل الاستواء
 وعصبة من ولد الابوين فلو كان بدلا لآخر اخوة لاب سقطوا اتفاقا
 لان التشريك بقربا الام واخوات فرض لهن واعيلت اولاده

اسقطها اذا لا يفرض لها معه ولا تشريك وهذا يسمى الاخ المشووم او حتى
 شقيق فبتقدير ذكرته هي المشتركة وتصح من ثمانية عشر ان كان ولدا لأم
 اثنين وبتقدير انوثته تقول الى تسعة وبينهما داخل فتصحبان من ثمانية
 عشر فيعمل بالاضر في حقه وحق غيره على قياسه كما ياتي بيانه والاضر في حق
 الزوج والام انوثته وفي حقه ذكرته ويستوي في حق ولد الام الامران فاذا
 قسمت فقل اربعة موقوفه بينه وبين الزوج والام فان انثى اخذها
 او ذكر اخذ ثلاثة والام واحد واعلم ان التي وقعت للصحابه انما كان
 فيها ام لكن لما شاركتها الجدة في ذلك لحقت بها **وما به حكم للاولاد**
في حال الاجتماع بالاحفاد جمع حقه جمع حافذ يقال على العون وعلى
 ولد الولد والمراد ولد الابن **فاحكم به لولد الاعيان** عند اجتماعهم مع
ولدعات يسكون مع **بلا فرقان** مصدر فرق بين الشيئين ففرقا **فان**
لكن الاخت للاب بتشديد النون ودرج الهمزة **انما تعصب** بذي اخوة
 بتشديد الواو **اليها** اي الى الاخوة **تنسب** اي الاخت او الى الاخت
 ينسب ذو الاخوة فلا تعصب بابن الاخ لانه لا يعصب اخته فكذا عمته
 بخلاف ابن الابن اما **تراث ولد الاخياق** فقد مضى فيه بيان شافي
 عند بيان حصة الارث وزدته ثم بيانا **وابن اخ لغير ام حكمة** حكم ابيه
 فيما مر انفرادا واجتماعا **وهو** اي حكم ابيه **مر عليه** فلا تعيد له **لعم** يخالفون
 اي يخالفوا بنوا الاخوة ابايهم في **سبع صور** يبينها بقوله **لا يتقصون**
الام عن مقدم لها يعني الثالث لان النص في الاخوة وليس هو لا باخوة
 بخلاف ولد الابن لوقوع اسم الولد عليه كما مر ولقوة الولد في الحب ولذا
 يحجبها الواحد بخلاف الواحد من الاخوة **ولا يعصبون** اختهم اذ لا يرث

لها وامتنع بالجدار ثم لبعدهم ولان الجد في درجة الاخ وهو كجهم كذا
 قد ربح بفتح المخففة سقوطهم اي صار سقوطهم رابعا للصورة المذكورة
 فتسقط بنوا الاخوة اي لابوين في ذات تشريك علم لانتفاعلة التشريك
 فيهم ووجودها في ابايهم وابن الاخ الشقيق ما اي ليس اخ لاب به حرم
 ويجرم بالشقيق لقوته وابن اخ للاب ليس بحجب بحال الشقيق يعني
 ابنة والجميع اي كل من بني الاخوة لابوين ولا يحجب بالاخت لغير
 الام حيث عصبت بالبنت ابنت الابن والاخوة لا يحجبون بها مطلقا
 بل يرث الشقيق مع الشقيقة والاخت للاب مع الاخت للاب فاحقة
 لما املت لك يا ذا الثبت بسكون الباء معني الثابت يقال رجل ثبت اي
 ثابت القلب او بمعنى الحجة بجعله مخففا من الثبت بفتح الباء واعلم كما
 قال ان قوله يخالفونهم من باب ركب القوم وقواهم في انه للتوزيع
 بقريضة التصوير بعدة فان المخالفة في الرابعة تختص ببني الاخوة لابوين
 وابائهم فان الاخوة للاب وبنينهم يحجبون فيها وكذا في الخامسة فان الاخوة
 للاب وبنينهم لا يحجبون الشقيق واما السادسة فتختص بالاخوة للاب
 وبنينهم فان الاخوة للابوين وبنينهم يحجبون ابن الاخ للاب واما السابعة
 فتختص ببني الاخوة لابوين وابائهم مطلقا وبني الاخوة للاب وابائهم
 مع الاخت للاب دون الشقيقة فانها يحجبها معا وفي هذه اشكال اذا
 لا يصدق فيها على الاخت اذا كان معها اخوها المساوي لها انها عصبت
 بالبنت كما صدق عليها في صورة ابن الاخ لما مر ان معصمتها حينئذ انما
 هو اخوها لكن الامر في ذلك سهل الحجب باب عظيم في
 الفرائض وهو لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث من الارث

بالكنية

بالكنية او من او فرحظيه والاول حجب حرمان وهو المراد عند الاطلاق
 والثاني حجب نقصان كما بينه ما بقوله **والحجب حجب نقصان** وجب حرم
 بدخ المرأة والمنع كما ياتي قد يكون لصفة في الشخص كالرق او التقدم
 غيره عليه فان كانا عصبة فلا يكون الاحرامان او من ذوي الفروض احتمال
 كونه حرمانا او نقصانا او الحاجب ذا فرض والمحجوب عصبة فهو حجب
 نقصان او عكسه احتمال الامرين ومن يسمى الاستغراق حجا يقول اذا كان
 الحاجب ذا فرض والمحجوب عصبة احتمال الامرين كعكسه **وليس بالمختص**
 ببعض الورثة المحجب **ذوالنقصان** بل يتاتي دخوله على كل منهم وهو
 سبعة انواع ذكر منها في النظم اكثرهم ثلاثة مع اشارته الي عدم الحصر فيها
 بالكاف في اولها المذكور بقوله **كالنقل من فرض الى فرض اقل** منه وذلك
 الخمسة **اللام** من الثلث الى السدس او ثلث الباقي في العريتين **والزوجين**
 الزوج من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن **والتي اكمل بسند**
الثلثان وهي بنت الابن والاخت للاب وقد يعر الجدا ايضا الثاني ما ذكره
 بقوله **او ما ينتقل منه** اي كانتقال من فرض الى عصوبة لم ينتقل
 اي العصوبة اي صاحبها بالوصف بها وهو اربع البنت وبنت الابن والاخت
 لابوين والاخت للاب فانهم ينقص عن قدر فرضهم بوجود معصمتهم
 الثالث ما ذكره بقوله **او عكسه** اي او كانتقال من عصوبة الى فرض **كرد**
الابن وابنه ابا وجد للسديس لغة في السدس عينة تأكيد للسدس
 لغة في السدس الرابع ان يكون بمزاحمة فرض كما في الزوجات والبنات
 الخامس ان يكون بمزاحمة عصوبة كالبنين والاخوة السادس ان يكون
 بالعلو السابع ان يكون بانتقال من عصوبة الى عصوبة كحجب الاخت

لا يوين اولاب باخيها عن كونها عصبية مع الغير الي كونها عصبية بالغير كما
 في بنت اوبنت ابن واخت واح لا يوين اولاب قال الناظر وفي هذا نظر من
 لم يعد المزاحمة حجابا كائن الصلاح كما ياتي بيانه يسقط نوعين من هذه
 الانواع ولما بين حجب النقصان اخذ في بيان حجب الحرمان فقال
والحجب ذو الحرمان قسمين انقسم حجب بشخص او وصف والاول
 يعبر عنه غالبا بحجب الحرمان حتي صار هو المتبادر منه وربما عبر عنه
 بحجب الاسقاط والثاني يعبر عنه غالبا بالمانع وهو لغة الحائل واصطلاحا
 ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم وهذا تعريف
 للمانع مطلقا واما تعريف مانع الحكم الشرعي الذي الكلام فيه فهو ما ذكره
 الامدي من انه كل وصف وجودي ظاهر منضبط مستلزم لحكمة مقتضاها
 تقيض حكم السبب مع بقا حكمته **وذا** اي الحجب بالوصف هو **الوصف** الثاني
 دخوله على كل وارث بخلاف الحجب بالوصف **والوصف** المعبر عنه بالمانع
 ستة كما صرح به في الفصول وغيره تبعا لشجرة الامام البلقيني **قتل**
واختلاف الدين والردة واختلاف ذوي الكفر الاصلي دمة وحرابة
والرق والدور الحكمي كما تاتي مفصلة على هذا الترتيب وما زاد عليها فمجاز
 لان انتفا الارث معة لانه مانع بل لا انتفا الشرط والسبب كما استعرفه
 لكنه قال في شرح هذا الكتاب الموانع الحقيقية اربعة القتل واختلاف الدين
 والرق والدور واما اقرن الدور بالثلاثة لانه ليس وصفا وجوديا
 قال وما زاد عليها فمجاز **كالشك** في مقتضى الارث **بلا تبيين** كما
 سيأتي تقريره فهو نظير المانع لا مانع ولذا ادخل عليه الكاف كما قال
 وذكرها الشيخان خمسة هذه الاربعة واستبها ما وقت الموت انتهى

ومنها

ومنها كما قال المتولي النبوة للخبر الصحيح حين معاشر الانبياء لانور مات كما
 صدقة والحكمة فيه ان لا يمتني احدهم ورثتهم موتهم لذلك فيملك وان
 يكون ما لهم صدقة بعد موتهم توفير الاجور هم واما قوله تعالى حكاية عن
 زكريا عليه السلام فمبني من لدنك وليا يرثني فالمراد ارث النبوة والشر
 والعلم ثم اخذ في تفصيل الموانع فاشار الي الاول بقوله **فمن لم يقاتل**
 المضمون وغيره **مدخل** بعد او خطأ ولو من غير مكف او باكره قصد به
 مصلحة كتاديب وسقي دوائم لاحكام به او شهد بزناه مثلا او باحصانه وغيره
 بزناه او ركي الشاهد بذلك كما ذكرها الشيخان وغيرها **منع** من الارث
 ليس للقاتل من الميراث شي رواه النسائي باسناد صحيح اتفاقا كما قاله ابن ابي عمير
 لكن قال ابن الصلاح انه ليس بالقوي غير ان له شواهد تقويه والمعنى خوف
 الاستعمال في بعضها والحق به بعضها الاخر سد الباب واما خبر ارفع عن امي
 الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ورفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ
 وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ فمعناها رفع اثم ذلك
 ولا تعلق به للارث قال ابو عبد الله الشقاق من ايمتنا وهو شيخ الخبري لو حفر
 بيرا بداره فمات بها اخوه فمهور المذهب انه لا يرثه خلافا لابن سريج والاصطفي
 لكن قال الماوردي والرويان وغيرهما انه لا يمنع في غير المضمون لانه لا ينسب
 للقتل اسما ولا حكما وصححه الاذري وصوبه بل قال ابن الرفعة في المطلب انه
 لا خلاف فيه في حفر البير بداره وكذا اوضع حجر بها وسقوط حائط عليه **والخلف**
 في مانعية القتل **باني تارة** وذلك في غير صور غير العمد العمد وان الخبرين المتقدمين
 وانتفا التهمة وتقدم الجواب عنها وقد بسطت ذلك بعض البسط في منبر
 الوصول فراجع **وبنفع** تارة **اخرى** وذلك في صور العمد العمد وان وقد

يرث المقتول من قاتله بان جرحه فمات قبل المجرع وأشار الى المانع الثاني
بقوله **ولا تورث مسلم من كافر كعكسه** خبر الصحيحين لا يرث المسلم
الكافر ولا الكافر المسلم وقول الخصم ان المسلم يرث الكافر خبر الاسلام يريد
ولا ينقص وقياسا على النكاح والاعتناء مردود بان الخبران صحيحان يزيدهما
بفتح البلاد ولا ينقص بالارتداد واما القياس فبان العبد ينكح الحرة ولا يرثها
والمسلم يغتم مال الحرب ولا يرثه **وعلى** انت بابدال الفه من نون التاكيد الحكم
المذكور في القرابة والنكاح والولاء ومن اسلم قبل القسمة او بعدها لاطلاق
الحرب واما خبر النسائي لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبده او امته فهو
وان صحى الحاكم وغيره فقد اعلمه ابن ابي حزم والقطان مع ظهور حملها على ان ما
بيده لسيده كما في الحياة لا الارث من العتيق ولان الولا فرع النسب فهو اولي
منه بعدم الارث ويفارق ذلك نكاح بعض الكافرات لبنا التوارث على التام
والنكاح على التوالد وقضا الوطركن لما كان اتصالنا بهم تشرعيا لهم اختص
باهل الكتاب لاحترامهم واستثنى بعضهم مالومات كافر عن زوجه حامل
فاسلمت ثم ولدت فان الولد يرث مع حكمنا باسلامه باسلامها وفي الاستثنا
نظر لانه انما ورث حال الحكم بكفره والولادة انما هي شرط لتبين ارثه **والكفر دين**
واحد كيف فرض اي قدر من اتحاد العقيدة او اختلافها لقوله تعالى لكم
دينكم ولي دين وقوله فماذا بعد الحق الا الضلال اشعر باتحاد دينهم ولا ينفك
كالنفس الواحدة في معاداة المسلمين والشرك يجمعهم قال الماوردي وغيره
هذا هو المذهب **وقيل اديان** بنا على ان المنتقل من دين الى اخر لا يقر عليه
فانه يقتضي انه اديان ولقوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وخبر
ابي داود لا يورث اهل ملتين شتي قال ابن الصلاح له رتبة الحسن **وخا**

وجه **فرض** اي ترك لما مر ولا نسلم ان عدم التقرير يقتضي انه اديان انما
يقتضي اختلاف العقائد فعدم التقرير لا خلافا مع الانتقال لا خلافا
الاديان والآية معناها جعلنا لكل من دخل في دين محمد او لكل بني شريعة
وطريقا والخبر محمول على الاسلام والكفر دليل الرواية الاخرى لا يورث
اهل ملتين لا يرث المسلم الكافر فكانت بيان الاول وفرع على الوجهين
قوله **ما** اي فلولوات **يهودي عن** اربعة بنين **ابن مثله** **وابن بجوي**
وقوله **خلاف** **شكك** حال موكدة **وابن ذي نون** **وابن نصراني** **فالمال**
بينهم ارباعا على الوجه المرضي **وقيل لابنه اليهودي فقط** على المرفوض
وقوله **وكل من سوي اليهودي سقط** ايضاح فان قلت كيف يتصور
توارث هؤلاء وخوهم مع ان انتقال من دين الى اخر غير الاسلام لا يقر عليه
قلنا يتصور بالولاء وبالزوجية ويكون احدا يوهبه يهوديا والاخر نصرانيا
بنكاح او وطى شبهة فان الولد يتخير بينهما بعد بلوغه كما حزم به الراعي
حتى لو جاء ولدان واختار احدهما اليهودية والاخر النصرانية جاز التوارث
بينهم بالابوة والامومة والاخوة على انه لا يحتاج لذلك فانه لا يقتل
بمجرد انتقاله بل يبلغ المامن على الاشبه في الروضة كما صلبها في توارثه
تلك المدة على الظاهر والى المانع الثالث بقوله **ولا يرث دوردة** غيره
كما عكس اي كعكسه ولو عاد الى الاسلام بعد موت المورث سواكسب
في الاسلام ام في الردة خبر لا يرث المسلم الكافر قال المتولي ولانه لا مولاة
بينه وبين غيره لتركه دين الاسلام وعدم تقديره على ما انتقل اليه ونقصه
الناظم بما وارتد اخوان الى النصرانية مثلا لبقا لمواالاته بينهما ولا فرق
بين المال والقصاص وان استوفاه وارثه لولا الردة لانه لا يستوفيه

كما نقله السبكي عن الاصحاب وفيه كلام البلقيني اوردته الناظم في الفصول
وتكلمت عليه في ترجمته فراجع **وماله** اي المرتد في بيت المال اذا لوارث
له وقال به ابن عباس وزيد بن ثابت كما رواه الشافعي ولا يخالفهما
على انه روي انه صلى الله عليه وسلم بعث قرّة الى رجل عرس بامراة
ابنته فامر به بضرب عنقه وتخمس ماله وكالمرتد الزنديق وهو من محبي
الكفر ويظهر الاسلام وهو في الحقيقة من افراد المرتد **كذلك من ريس**
اي دفن وكفي بالرسم كما قال عن الموت لانه لازم له غالباً اي مات عن
غير وارث يستوعب **وبالكفر انهم** حال من ضمير ريس اي ماله او الفاء
عن ذي الفرض في كسابر ما يوخذ من الكفار بلا قتال قال في الفصول
وكذا اكل كافر له امان فنقضه ثم استرق ومات رقيقاً الا ما وجب له بحياة
في حال حريته وامانه وحصلت السراية في حال رقه فان قدر الديعة لله
عليه ما رجوه والاولي ان يجعل ما في ماله في موصولة بان تفتح اللام
ليدخل الحقوق كالجاسة المنتفع بها في اصل الروضة في اذ اوقع
في الغنمة كلب ينتفع به ان اراده بعض الغنمين او اهل الخمس ولم
ينارعه غيره سلم اليه وان تنازعوه وامكنت القسمة عدد اقسمت
والا اقرع بينهم وذكر وافي الوصايا انه يعتبر قيمة ما عند من يري لها
قيمة وتعتبر منافعها فيمكن ان يقال به هنا انتهى وقوله **والدار**
الاختلاف فيها كالروم والهند **كالعدم** في انه لا يمنع التوارث تصح
بما علم من عموم قوله والكافرين واحد كيف فرض وتوطية لما هو
مستثنى منه اعني المانع الرابع المشار اليه بقوله **توارث الحرب**
والذي امتنع جذف يا الذي للوزن في **اظهر القولين** لانقطاع الموالاة

بينهما

بينهما بخلاف العادل والباغي لاجتماعهما في اشرف الجهات وهي الاسلام
وهو المتبع تأكيد والقول الثاني لا يمنع توارثهما لشمول الكفر عليه
قال الدارمي ما حصل للحربي لا يدفع اليه ومقتضى اطلاقهم انه لا فرق
بين كون الذي في دارنا او كونه في غيرها لكن قيده الصيمري في شرح الكفاية
بكونه في دارنا وقضيت انه لو عقد الامام الذمة لطائفة قاطنة بدار الحرب
انهم يتوارثون مع اهل الحرب قال الاذري يجوز تزييل الاطلاق على الغالب
فلا مخالفة والتركيب ليس ببعيد ومقتضى اطلاق الناظم ان الحربيين
يتوارثون وان راي بعضهم قتل بعض وبه صرح العمري والرافعي وغيرهما
وفي شرح مسلم والتنبيه للنووي نقلا عن الاصحاب لو كان حربيين يملكان
محاريبين لم يتوارثا ونقله عنه السبكي ولم يتعقبه لكن قال الاسنوي
وغيره انه وهم او غلط **وهل معاها** بفتح الهاء وبكسر ها **وذو امان**
كل حرب جذف يا النسب او كذا في الحرب حتي تمتنع التوارث بينهما وبين الذي
او ذي ذمة حتي لا تمتنع **وجهاً** وجه الاول انهما لم يتوطنا دار الاسلام
ولذا لا يجب الدفع عنهما ولا الحكم بينهما ولو استرقهما اهل الحرب جاز
لنا استرقاقهما منهم كالحربيين **والرابع الثاني** لعصمتها بالعهود والامان
فلومات ذمي يهودي عن ابن مثله واخذ ذمي نصراني واخر معاها هو
فعلي الرابع الميراث بينهم وعلي الاخيرين الاولين فقط المانع الخامس الرق
وهو لغة العبودية وشرعاً حكم يقوم بالانسان بسبب الكفر والرقيق
ولو مكاتباً واعتق قبل القسمة لا يرث اذ لو ورث ملكه السيد وهو اجنبي
من الميت قال الرافي ولم يقولوا انه يرث ثم يتلقاه سيده بحق الملك
يعني كما قالوه في الوضعية لعبد غيره اذ ادام رقه وفي الهبة والوقف عليه

اذا اطلق و فرق الناظم بان هذه الانواع تمليكات اختيارية يكفي في محلها
قابلية الملك بخلاف الارث على ان طاو وساقا فيه بما قالوا في تاركه نقله
عنه المتولي وغيره لكن ردوه عليه بان الارث انما يكون لاسباب وهي
منتفية من العبد وفيه نظر ولا يورث اذ لا ملك له اوله ملك لكنه غير
مستقر ولما لم يكن في هذا المانع تفصيل ولا خلاف معتبر لم يعد له بعده
الناظم بل ذكر تقية بقوله **ومن تبعنا يورث في الجديد** لتمام ملكه
كالخروان كان بينه وبين مولاه مهاياة ومات في ثوبته ثم على هذا جاز
البرقي منهما جميع ماله لوارثيه لاستيفاء مولاه نصيبه فلا حق له
في الباقي **وقيل مولاه شريك** لوارثيه فيه اي في جميع ماله بالقسط اذ
سبب الارث الموت وقد حل كل البدن وفيه كما قال السبكي ضعف لانه وان
كان كذلك فحل الارث المال وهو مختص ببعض البدن فيختص حكمه به
وفي القديم وهو قول زيد لا يورث كعكسه وعليه وجهان اظهرهما عند
اكثرهم وعزوه لنصر القديم كما قاله الشيخان **ماله للمالك** الباقي لانه
نقص من الارث كما في القن **وقيل ان مال هذا المالك يكون من اموال**
بيت المال لاستيفاء مال الباقي بمقابله **وصح الفراض هذا التالى** اذ لا
علقة فيه لمولاه بولاولا غيره وعلى هذا يكون مصلحة لارث لان التقية
على انه لا يورث ولا فبالا لانه لم يورث من كافر بل قسم ثلثا لثلاثة السبكي
وقد يكون كافرا فيكون ماله فيا وعلم من النظم انه لا يورث اذ لو ورث ملك
مولاه بعض المال وهو اجنبي من الميت وبهذا افاق الارث منه وقيل
يرث بقدر حرثته وبه قال على رضي الله عنه قال الرافي وعلى هذا
لومات الحر عن ابن نصفه حر و اخ خرف النصف لابن والباقي للاخ

او عن

او عن ابنين واخ كذلك فقياس قول على عند جماعة من العلماء جمع بينهما
وهو ابن تام فيسقط الاخ وعند شافيان الثوري وصحة القضيون
ويشبهه ان يقول به من ورثه من الاصحاب انه يورث بقدر الحرية
والرق وغيره بان يورث مثل جز الحرية ويقسم بينهما بحسب ما فيهما رقا
وحرية ففي المثال تقسم نصف المال بين الابن والباقي للاخ والجد بما قاله
الشافعي يخصص القديم ما قاله بالعراق وقد صنف مائة وثلاثة عشر كتابا
قاله الثوري في شرح المذهب المانع السادس الدور الحكي وهو ان يلزم من
ثبوت الشئ نفيه فهو هان ان يلزم من ثبوت الارث نفيه واليه اشار بقوله
وامنع لدوراي لاجله **ارث من يفضي اليه سقوطه ثورثه** هو فاعل
يفضي **مما لا ذلك** **عن موت عن اخ** حازر فيعرف اي الاخ **باب له** اي
الميت **فالابن عن ارث صرف** **على المصحح** اذ لو ورث حجب الاخ فيبطل
اعترافه ويصير دورا لان ارثه يورث الي نفيه وما ادي ثبوته الي نفيه
انتفي من اصله والثاني يورث كما يثبت نسبته المشار اليه بقوله **وهو ثابت**
النسب لان ثبوته لا يرفع الاعتراف وقيل لا يثبت لان لو ثبت ورث ولو
ورث حجب المعترف فيبطل الاعتراف بالنسب وكالاخ كل من يحجب للمقره
لو كان ثابت النسب **وشبهها اي** هذه الصورة **يدريه** اي يعلمه **كل من**
دري بعلم الفقه اي اعتاده و ضرري به وذلك كما لو اشترى المريض اياه
قال الرافي اذ لو ورث لكان العتق او التسبب اليه بالشر او صبية للورث
فيبطل اي لتعذر جازته لتوقفها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف
عليها فيتوقف كل من اجازته وارثه على الاخ فيمتنع ارثه وكما لو اوصى
لابن عبده به فمات الاب قبل قبولها وقبلها اخوه او خوه ممن يحجب الموتي

اذ لو ورت لجب القابل في بطل قبوله فيبقى هور قيق فيمتنع ارثه وان
قبلها من لا يجبه الموصي به كابن اخ لم يرث ايضا على الصحيح اذ تورثه
يرد حق القابل الي بصفه ولا يصح من الموصي ان يقبل نصف نفسه الا ان
يكون وارثا وانما يكون وارثا اذا اعتق وانما يعتق اذا قبل فيبقى بصفه
رقيقا وكما لو ادعي على ورثة ميت نسبافانكروا ونكلوا وحلف ورت
ان لم يجبههم والا فلا يصح المنع لئلا تبطل الحجة وكما لو اعتق الاخ او المعتق عبد
من التركة فشهدا بدين للميت وكذا لو شهدا ببنت او زوجة له والاخ والمعتق
معسروا علم ان مطلق الدور ثلاثة اقسام كوني وحكي وحسابي فالكوني
توقف الشيء على ما يتوقف عليه الاخر بمعنى توقف كون كل منهما على كون
الاخر وهذا يقع كثيرا في اصولي الدين والفقه والفلسفة كقولهم ممكنا
في اثبات وجود الواجب الممكن فيفتقر لغيره بدمية وذلك الغير لا بد ان يكون
واجبا او منتبيا اليه والا كان غير مبنية الى الواجب فان انتهى افتقاره الى
الاول لزم الدور والافالتسلسل وهما باطلان فثبت وجود الواجب وهو
المطلوب والحكمي ان يلزم من ثبوت الشيء نفسه كما مر فهو يدور على نفسه
بالابطال وهذا يقع في الفقه كدور الصلاة وغيرها كان يقول لامته
ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها ففصلت مكشوفة الداس
مع قدرتها على الستة ففعل لا تعتق قبلها بالزوم الدور بل عبقها وبطل
قوله قبلها والمشهور انه لا تعتق بحال ابطالا للتعليل المفضي الى الدور قال
الرشيدي ورجع الغزالي عن القول بصحة هذا الدور وصنف فيه جزءا
بين فيه بطلانه قال ولا ريب انه رجوع الى الصواب والحسابي كالكوني
لكن بمعنى توقف العلم بكل من اعلى العلم بالاخر وحاصله ان ينسب

علينا

علينا طريق العلم بمقدارين ووجه الدوران الحركة الدورية يرجع فيها
الدائر الى محله ويعود الامر الي ما كان عليه كما ان هذه الامور الدائرة
يعود الامر فيها الي ما كان عليه فلا يحصل كون ولا حكم ولا علم لكن الدور
في هذا يكون حيث يجعل كل من المقدارين دليلا على الاخر لتوقف العلم
بكل من اعلى العلم بالاخر فلا يمتنع ان يعلم احدهما بسبب اخر وحسينه
فلا دور بالحقيقة بل يبادي النظر اذ الحقيقي يتعذر العلم بمجهوله مثاله
مريضان وهب احدهما للاخر عبد افوهبه الثاني للاول ولما لم يلحقا غيره
وهما تافلا يعلم كل ماصح من هبة الاول وقدر ما رجع اليه الا بعد العلم
بالاخر فحصل الدور فقل مع هبة الاول في شيء من العبد فيبقى عبد الاشياء
وصح هبة الثاني في ثلث الشيء يبقى مع الاول عبد الاثني شيء بعد ضعف
ما صح فيه هبته وهو شيء وضعفه شيان فبعد الجبر والمقابلة يبقى
عبد كامل بعد شيئين وثلاثي شيء وبعد القسمة يخرج ثلاثة اثمان وهو
الشيء فتصح هبته في ثلاثة اثمان العبد ويبقى معه خمسة اثمان وهبة
الثاني في ثلث ثلاثة اثمان فيجتمع مع ورثة الاول ستة اثمان وهي ضعف
ما صح فيه هبة الاول ومع ورثة الثاني ثمان وهو ضعف ما صح فيه
هبة الاول وقس عليه **وما اللعان مانعا كما زعم** زعمه الغزالي وغيره
وذلك لان المعني بالمانع ما يجامع السبب كالرق واللعان ليس كذلك بل
هو قاطع لما به **الارث علم** وهو السبب والمراد هنا النسب فعدم الارث
اي من الولد والملاعن وكل من يدلي به كابعاضه انما هو لان تناف النسب لهذا
بقي الارث بحاله بينه وبين امه واخوته منها الثبوت النسب مجتمعا
فان يكذب نفسه الثاني للولد ثبت ما كان مقطوعا من النسب

والأثر وإن كان الاستلحاق بعد موت الولد وقسمة التركة وكالنافي في ذلك
وارثته بعد موته وولد كالمنفى إلا أنه لا يستلحقه الثاني **فقد في الحكم**
عن ثبت أي حجة **ولا تورث** أنت **أحد بالشك** في وجوده أو نسبه
أو ذكوريته وأنوثته مع الوجود كالحمل أو دونه كالحثي وسباني بها
في محالها والمراد كما قال من عدم الأثر فيه التوقف في القدر المشكوك
فيه إلى زول الشك بالحكم بعدم الأثر ولذا لم يعده مانعا **ولا تورث**
أحد إذا لم ير سبق الهلك لمورثته وذلك بأن يموت بغير غرق أو حرق
أو هدم أو غربة أو معركة وعلمت المعية أو لم يعلم سبق ولا معية بل تركه
كل سائر ورثته لو لم يخلف الآخر إذ حياته عند موت صاحبه لم يتحقق
كل الجنين المتفصل ميتا بعد موت مورثه أما إذا علم سبق الهلك فإن كان
معه عين الهالك فحكمه بين أن لم يطول لبس والأوقف الأثر إلى البيان
أو الصلح لأن التذكر مرجوح قال ويمكن إدراج هذه في أول البيت لأنها في
معنى ما يريد به وإن لم يعلم عيبه فلا أثر كالقسمين الأولين قال وفي
فهم من النظم تعسف ولا يؤخذ من أول البيت لأن المنع هنا مستعمل
كما مر **فصل** في قسم المحجب بالوصف وهو المحجب بالشخص
والمحجب بالشخص أنه عن ستة أب بتشديده **والأم والزوجين**
وولد الصلب بالإجماع ولأولادهم إلى الميت بأنفسهم بلا عتق كما أنه عليه
في ضبطه لهم بقوله **أي كل من أدلى بغير واسطه** الميت بتخفيفه **الامقا**
خذ ضابطه أي ضابط ذلك يجعل الها كما قال ضمير اقال ويجوز جعلها
للتأنيث لاستعمال الضابطة بمعنى القاعدة فهي على الأول مفعول أخذوا
من فاعله وعلى الثاني مفعول أو صفة تحذف أي خذ مقالة ضابطة

ثم ذكر

المحجب
بالشخص

Copy ersity

بعد اهاولان الموجود في كلام البغوي حكاية القولين بلان ترجع ولا يلزم
 من الترتيب على خلاف المساواة في الراجح منه قال ومن اكثر النظر لا يتوقف
 فيما صححناه **بالاب** بالتشديد **وابن وابنه** **اجب** بسكون الباء **الاخوه**
 مطلقا يحذف الهمزتين ونقل حركة الثانية للام كسر او ضم لانها لغتان
 في الهمزة ودليل ما ذكره الاجماع وغيره كما امر **والاخ** الشقيق **فيهم** اي الاب
 والابن وابنه **اسوه** بكسر الهمزة وضمها اي قدوة **في حجب جميع اولاد**
الاب لما مر **كذلك** **كلام** من اولاد الاب ذكر او انثى **بالشقيقة** **اجب** اذا
بانثى من البنات او بنات الابن او منهما **عصبت** لانها القوي عصبوبة فهي
 كالشقيق **وبالعبد** **من صنف** اي الشقيقة **بنات** **علان** **تحد**
 بالحاملة بضبط النظم اي تمنع قال الشاعر انما الفقر والغني بيد الله
 فهذا يعطى وهذا يحجب ولو قري بلجيم اي تقطع كان صحيحا فبنات العلاء
 يمنعن بالعدد من بنات الاعيان **ان لم تعصبن** اي بنات العلات فان
 عصبن لم يمنعن **وبنت الابن** **فاكثر مع** **من فرضها** **الثلاث** من البنات
 او بنات ابن اعلا او منهما **ان لم تعصبن** فان عصبت لم يمنعن
وبكل عاصب ذكر او انثى ممن ذكرت انفا من **محبوب** فقط وهو ولد الاب
 او محبوب تارة وحاجب اخري وهو ولد الابوين **او من حاجب** فقط
 وهو الاب والابن وابنه اي وبكل من هو **لا ولد** **فاجب** **كل عاصب**
 وقد بينه بقوله **ابن اخ وعم وبنيه** **ومعنى** ثم بين بقية حاجبي ولد الام
 بقوله **بنت وبنت ابن وجد ايضا** **احرم** **بهم** اي بكل منهم **اولاد الام**
الفرض وكل ذلك مع دليله علم مما مر **وبكل عاصب** ذكر او انثى **فما** اذا
اهل الفروض **استغروا** التركة كما علم ذلك من حكم العصبية وانما اعاده كما

قال

قال للتنبيه على ان الاسقاط معدود في الحجب واستثنى منه مسيلتين
 بقوله **واستثنى** **ذ** اي صاحب **عصوبة** **في ذات** **تشرىك** وقد مر بيانها
وما اي والقي **لا كدر** بصرفه للوزن **تغزى** اي تنسب وسياتي بيانها في
 باب الجد والاخوة وقوله **لقلب** اي من العصبوبة الي الفرض **فيهم** اي المسيلتين
 تعليل لعدم السقوط فيهما قال وانما اقتصرنا عليهما وان كان ثم غيرها
 من مسائل المعادة لتفردهما بالانقلاب الي الفرض بعد الاستغراق قال
 وتسمية هذا الاسقاط حجا اصطلاحيا في القلب منه شي لانك لا تكاد
 تجده في كتب المتقدمين ولانه خارج عن نوع حجب الحرمان اما عن حجب بالوصف
 فظاهر واما عن الحجب بالشخص فلانه ليس على وتيرته في اسناده الى اوث
 خاص حتى يقال هذا الحجب ابد ولانه لو كان حجا لم يستقم تعديد الشيعين
 من حجب كل واحد ممن يطرقهم الحجب بالشخص كقولهما ابن الابن لا يحجبه الا
 الابن ابن ابن اقرب مع تصور سقوطه بالاستغراق كما لو كان معه ابوان
 وبناتان انتهت ولا يخفى على المتأمل ان ذلك لا يمتنع تسميته حجا ثم هو
 اصطلاح لا مشاحة فيه **فصل** في الفرق بين الحجب بالوصف
 والحجب بالشخص وتقدم فرق اخر وهو ان الاول يتادي دخوله على كل
 الوارثة بخلاف الثاني وبد ابا الحجب بالوصف فقال **ومن حجب بالوصف** **لا**
يجب به احدا ولا تحجب انت به احدا لاحرامنا بالاجماع ولانقصاننا بالقياس
 وماروي عن ابن مسعود مما يخالفه تنسكنا بطواهر الاي كقوله ان لم يكن
 له ولد وقياسا على حجب الاخوة للام مع وجود الاب فشاذ والصحيح عنه
 موافقة الجمهور والمراد من الولد ونحوه في الاي الوارث كما في نوصيكم الله
 في اولادكم **وحجب** **الاخوة** فيما ذكر خارج عن الاصل مع ان قوتهم فيه باقية

الفرق
 بين الحجب
 بالوصف
 والوصف

اذ المعنى الذي جبههم وهو اقربية الاب في غيرهم ومثل الناظر لما ذكره بقوله
كان يموت كافر بربه عن مسلم من البنين وابن عم موافق للميت في
كفره فذا اي ابن العم له المال وقوله **يضم نكحة وان يخلف** اي الكافر زوجة
ما مشرقة بزيادة ما للتوكيد كما في قوله تعالى فيما رحمة من الله مع دين
اي الابن المسلم وابن العم الكافر **حازت** اي الزوجة **ربع التركة** ولا يحجبها
الابن الى الثمن لقيام المانع به والباقي لابن العم ولا يحجب الابن في صورتين
لذلك ثم ثني بالحجب بالشخص فقال **ومن يصر بالشخص ذ احرمان** **فهما**
يحب غيرهما بالنقصان لا بالحرمان وذلك في ثمان صور بينهما بقوله **كلام**
مع ذوي اي صاحبي **اخوة والاب** بالدرج **او مع ولديهما مع جدها**
تحتجب السدس فيهما المكان الاخيرين والباقي لمن حرمهما كما ياتي او كلام
مع اخ شقيق واخ **الاب او مع واحد** من الشقيق والاخ **للاب مع ولدها**
النسب والجد وهذه صورتان باعتبار الشقيق والاخ للاب كما جرى عليه
في شرحه ويجوز عدها واحدة كما في الفصول **او كلام مع شقيقة وابن اب**
وزوجها اي الميتة واعاد كما قال حكم الاربع الاخيرة بقوله **فالام للسدس**
احب بالشقيق والاخ للاب في الثالثة وبالشقيق والاخ للاب مع ولدها
في الرابعة والخامسة وبالشقيقة والاخ للاب في السادسة مع ان احد
الاخيرين فيهما محجوب تنبيه على ان بينهما وبين الاولين تخالفا وهو ان
المحجوب فيهما لم يستقل بالحجب بخلافه في الاولين **واضم لها** اي الصورة
المذكورة **مسائل المعاددة** التي يسقط فيها ولد الاب كجد وشقيق واخ
لاب فها محجوب الجدة من النصف الثلث مع انه محجوب بالشقيق كما يظم
لها **اب وجدتان الواحدة** منها **لالام** كام ام **والاخرى** له اي للاب كام

المعاده

اب فان هذه **تجب به** اي بالاب ومع ذلك **تمنع الجدة الاولى على وحي**
مضارع وهي الشئ اذ اضعف اي تمنعها على وجه ضعيف **عن نصف**
سدسها ونصفه الاخر للاب كما ياتي لانه الذي حرم امه فترجع قابلة
لحجب اليه كما في بقية الصور والاصح ان لها السدس لانفرادها بالاستحقاق
قال الرافي وليس كما مر يعني في الاولين لان الاب يرث بالعصوبة وامه بالقرض
فلا يناسبه رد الفائدة اليه وهناك كل من يورث بالعصوبة فناسب ذلك
وابطال الناظم بام واب او جدمع ولدي ام فان فائدة الحجب ترجع الى الاب
او لجدمع انه يرث بالعصوبة وولدي الام بالفرض قال والفرق السديد ما
قاله ابن الصلاح ان رجوع ام الام لنصف السدس اذا ورثت معها ام الاب
ليس من قبيل الحجب بل من قبيل الارحام كما في الابنين والمدينتين بلخذلان
البعض عند الارحام والكل عند الانفراد فاذا لم يوجد من ام الاب مراحمه لسقط
بالاب اخذت ام الام السدس واما رجوع الام للسدس فلم يكن لارحام اذ هو
فرض اصلها وعلى هذا في عد المعادة وهذه الصورة من الصور المذكورة نظر
اذ الكلام في الحجب الا ان يقال ذكرت المناسبة في مطلق المنع واما على القول
بان ذلك يجب كما مر بيانه اول الحجب فلا اشكال **فهذه صور ثمان ينقص**
المحجوب فيهما من غير حظهم وفصل من غير اي مضي بقوله **اما** اي في الست
الاول **وجد اي في السابعة ثم جده** اي في الثامنة **وما يفوتهم** في الصور
كلها **يحوزها من حرما** اي حرم من جبههم وهو الاب في الاولى والثامنة والجدة
في الثانية والرابعة والخامسة والشقيق في الثالثة والسابعة وذو القربى
في السادسة لترجع فائدة الحجب اليهم قال وفي الرابعة والخامسة والسادسة
نظرا ما في الرابعة والخامسة فقضية قوله ترجع فائدة الحجب الى حجب

الحاجب ان السدس الذي حجب عنه الام الجرد وليس كذلك واما في السادسة
فليس للاخ للاب فيها شي يحبوه عنه حتى يجوزوه وهو لو ورت مع ذي
الفرض لم يرث الا الباقي وانتفا رثته انما هو لان انتفا الباقي وهذا يؤيد ما قلنا
من النظر في عدم الاستغراق حجابا و اقول في نظم نظرا اما في الرابعة والخامسة
فلا نسلم ان مقتضى قولهم ما قاله بل مقتضاه ان له نصف السدس فقط
لان الجدا انما يجب نصف الحاجب للام وقد علمنا ان هذا المقتضى واما في
السادسة فلانه توهم ان حاجب الحاجب يجوز ما كان للحاجب لولاه
وليس كذلك فانه انما يجوز ما يجب عنه المحجوب نقصانا بالمحجوب حرمنا
ولو وقع ما توهمه فكل محجوب غير الاخ يقال فيه ايضا ليس له مع حاجبه
شي يحبه عنه بل المعنى انه يحبه عن ما كان ياخذ له لولا الجب فالموضعان
سواء وقوله لو ورت مع ذي الفرض لم يحصل له لو ورت عند عدم الاستغراق
لم يرث الا الباقي ونحن نقول بمثله في كل محجوب فانه لو ورت عند عدم
حاجبه لم يرث الا ما قدر له وانتفا رثته انما هو لان انتفا ما قدر له وان يكن
اخ واخت من اب مع شقيقة وزوج سببي هو ووصف موكد
فالخت الاولى بدرج هزمه الاولى باخيها تسقط اي هي عصبته به
وقد استغرقت الفروض ومن راي استثنائها اي هذه الصورة من
قولهم ان المحجوب بالشخص لا يجب غيره حرمانا بخلط في ذلك قال
فقسير الرافعي يجب الحرمان بان يسقط الشخص غيره بالكلية والاخ
لا يسقط اخته بالكلية بل في صورة الاستغراق ولانه لم يستقل
بسقوطها بل هو مع الاستغراق واستثنى مع ذلك ايضا زوج وابوان
وبنت وابن ابن وبنت ابن وكذا ام وولداها وخت لابوين واخ واخت

فصل في بيان حكم اجتماع تعصبيين او فرضي وتعصيب
وفرض في شخص وقد بينا على هذا الترتيب فقال **ان يجمع في الشخص**
تعصبيان كابن هو ابن ابن عم **فالارث بالاقوي** منهما لا بهما لما مر في
ترتيب العصبية **كذا الفرضان** يورث باقواها لا بهما لانها سببان يورث
بكل منهما فرض عند الانفراد فيورث باقواها عند الاجتماع كالاخت لابوين
بخلاف ما مر في اجتماع فرض وتعصيب لان الجمع بهما موقوف كما في الاب مع
البنت وبين محل تصور اجتماع الفرضي بقوله **وفي تكاح المجوس ذاي**
اجتماع فرضي في شخص **مصور وفي وطى استتباة** وانما لم يتصور في غيرها
لان الشرع منع من مباشر قسيبه وتعرف القوة بثلاثة امور بيننا بقوله
والقوية من القوابتين **اعرف** انت اما بحجبهما **الاخري** واما عدم حجبهما
دون الاخري بضم العين وسكون الدال واما **كوتها** اقل حجاب من الاخري
وقوله **خذلها** اي بهذه الامور تكلمة ثم مثل لها باللف والنشر بقوله **كلام**
خالقة كونه **جدة** بان يطي امه فتلد ولد ابي امه وجدته ام ابيه فالجد
محجوبة بالامومة **واخت الاب** بان يطي بنته فتلد بنتا فالاولى ام الثانية
واختها من ابيها فترث بالامومة دون الاخوة لان الام لا تحجب بخلاف الاخت
وكالقي دين اي الجدودة والاختية **حوت** بان يطا بنته فتلد بنتا فيطوها
فتلد ولدا فالاولى جدته ام امه واخته لا ييه فترث بالجدودة دون الاخوة
لان ام الام انما تحجبها الام والاخت يحجبها جماعة **فاستقرب** ذلك اي طلب
قربة لفهمك بما ذكرنا تحده قريبا وهذا تكلمة ولو نكح بنته فولدت بنتا
ثم ماتت عنها فلها الثلثان ولا عيرة بالزوجية اتفاقا ولو ماتت بعد
الصغري والمخلقة ام هي اخت لاب وقد مررت او الكبرى والمخلقة بنت هي اخت

ان يجمع في
الشخص
تعصبيان
الاخ

ودة

لاب فتسقط الاخوة ولو وطى الصغرى فولدت بنتا ثم ماتت فقد خلفت ثلاثة
 بنات لهن الثلثان فان ماتت بعده العليا والمخلفة بنت وبنت بنت هما
 اختان لاب فليبت النصف بالبنوة وليبت الباقي بالاخوة او الوسطى فالمخلفة
 ام وبنت هما اختان لاب وكل من الامومة والبنوة اقوي من الاخوة فتسقط
 او السفلى فالمخلفة ام وام ام هما اختان لاب وهذه تأتي في كلامه مثالا لقوله
وان تكن اقواما اي القرابتين محجوبة فالارث قد يجاز بالمغلو به في القوة
كام ام تنقضي اي تنتسب اختا لاب بالنصب على التمييز محجوبة بالنصب
 بالحالية بالام وهي في المثال اخت لاب ايضا كما عرفت فترث بالامومة
 لا بالاخوة كما مروا ام الام بالاخوة لان الحدودة محجوبة بالام **فالنصف وجب**
لها كونها بالاب بالدمج والتشديد مدلية ومحلها اذ لم تجب اما اذا جبت
 كما لو كان معها شقيق فلا ترث شيئا ولذا عبر بقدر المفيدة للتقليل **وهذه الصورة**
المحجوبة بضم الهمزة واحدة الاعاجيب كاحد وثمة واحاديث **في الاجبية** بضم
 الهمزة وتشديد ياء الياء لكنه خففها للوزن ويقال الاجوة وكلاهما من الجوي
 وهي الحاجة يقال حاجيته فجوته اذا القيت عليه كلمة منجبة مخالفة للمعنى
 للفظ قاله الخليل في كتاب العين وقال الجوهرى حاجيته فجوته اذا لعينه
 فغلبيت هذه الصورة يحاجها فيقال خلف اما وجدة فورثت الجدة مع الام
 او فورثت الام الثلث والجدة النصف او خلف اختين لاب فورثت احدهما النصف
 والاخرى الثلث او ورث شخص مع من يرث به وليس ولد ام **وجمع تعصيب**
وفرض قدمضي مبنيا في الفصل المذكور فيه احوال الاب والجد قبل
 تأكيد لمضي **لامر اقتضى** بيانه ثم وهوان الجمع بينهما قد يكون جهة وقد
 يكون جهتين ويتعلق بذلك فرع بيته بقوله **ومن حواه** اي جمع القرض

والتعصيب

والتعصيب ان يساوه شخص اخر **عصوبة** بنصبه على التمييز والحالة انه
 ليس **ثم** بها السكت اي هناك شخص **خاطر** اي مانع **لفرض** كابي **عمره**
 اي الميت **والواحد** من **اخ لام والقرين** وهو ابن العم الاخر **فاقد** للاخوة
 بان ينكح اخوان امرأة قتلا لكل ابنا واحد هما ابن من اخري وابناه ابنا عم ابن
 الاخر واحد هما اخوه لامه **فالنص** فيما ان يقاسم **الثاني** اي فاقد الاخوة **الا**
في الباقي بعد فرضه وهو السدس وقوله **بلا ارتخا** اي ابطانكملة **ونقص**
في ابني عم مولي اي معتق ينتسب **بعض** منهما اي احدهما **اخا المولي**
لام على ان يجب **تراته** اي الميت **لصاحب الوجهين** اي لابن العم الذي هو
 اخ **فاختلف** **الصعب على** **نهمين** اي طريقين **نهم** بجره بالبدلية اورفعه
 بالقطع **بتمحرج** **ونقل** صفة **لنهم** **يحي** اي النهج **قولين** في كل من المسيلتين
قولا **بانتفا** **الشرك** بين ابني العم بل الكل ياخذ ذوا الوجهين لاختصاصه
 بقرابه الام **كالم للاصليين والعم للاب** **والقول الاخر** **الشريك** **فيهما** اي
 المسيلتين **وجب** لاختصاص الاخ بجهة فرض فلا تسقط مشاركته في
 العصوبة كابي عم احدهما زوج وعلى هذا يتساويان في صورة الولاد لا لرض
 فيه **ونهم قاطع بالنص** **فيهما** **ذون** **تفرق** بينهما بان الاخ يرث في النسب
 بالفرض فياخذه ويجهل الباقي بينهما **التساوي** **عصوبة** بخلافه في الولا
 فرجح بالامومة كما في اخ لابوين واخ لاب **وذا النهج هو الاصح في التحقيق**
 كما قاله الشيخان وغيرهما **وقولا** في كلامه بدل والاخر عطف عليه اي وقولا
 اخ بوجوب الشريك ويجوز رفعه مبتدأ خبره محذوف اي يقول الشريك
 فيهما **وجب** **وقاطع** عطف على نهم فقيه الوجهان فيه **وذون** **تفرق** خبر محذوف
 على الاول وصفة ثانية لنهم المحذوف على الثاني والخلاف الذي ذكره في

المسيلتين يجري في ابني عم اب احدهما اخ لام ثم فرع على الخلاف صورة بقوله
وان تخلف المرأة ابن عم حالة كونه **زوجا** وابن عم **اخرا** بصرفه للوزن حالة
 كونه **اخا** لام **يلجا** اي يشدد فهم موزون لكن ابدله للوقف وهو تكلمة فان
 نقل فيما مر بالصحيح **فالنصف** في هذه **الزوج** **وللاخ السدس** **والباقي**
اقسم بين الاثنين سواء قلش تكلمة اي فذك امر من لاس يلووس لواسا
 بالفتح اي ذاق ذواقا قاله الجوهر **وان نقل** بما وهي اي ضعف **فالنصف**
للزوج والباقي لثان وقوله **يقف** اي يتبع الاول تكلمة ثم ما ذكر في صورة
 ابني عم احدهما اخ لام محله اذ لم يكن حاجب للاخوة فان كان فحكمه ما بينه
 بقوله **فان يكن الفرض حجب كان يكون في الصورة الاولى ابنة** **فما**
عن ابني بكر محم بلاتوين المعروف بابن **الجداد** وهو الاقوي عند الشيخ
ابن علي ان الاخ الذي للام ذوا اعتضاد اي صاحب معونة وقوة يقال
 اعتضدت بفلان استعنت به واعتضدت الشيء جعلته في عضدي قاله
 الجوهر **فيسند** اي يفرد بالمال كما في صورة الولاء لانه اذا لم يأخذ
 بقرابة الام رجحت عصوبته كولد لابوين مع ولد الاب **والقرين عاقل**
 تأكيد تأكيد **وارح الوجهين** **لانفاضل** بينهما المحجب اخوة الام بالبيت
 فكانها لم تكن وتفارق صورة الولاء لانه لا ارث فيه باخوة الام فترجح بها
 عصوبة صاحبها كالاخ لابوين بخلاف ما في النسب وفي هذا البيت اختلاف
 حركة ما قبل الروي ان قري تفاضل اسما وهو نوع من عيب السناد وفيما قبل
 اسكان سادس عروضه وتذييل ضربه وهما منوعان وفيه ايضا التنزيه
 وهو افتقار بيت لآخر في تمام المعنى وجواب هذا انه جري فيه على طريقة
 المتقدمين كالخليل وابن جني فانه ليس عيبا عندهم ثم فرع على الخلاف ايضا

صورتين

صورتين بقوله **وان يخلف ابن عمه لاب** حالة كونه **اخا** لام **وابن**
عم اخرا **انتسب** **للاب والام** فذاك اي الاول **السدس** له **بالاخوة** **وذا**
 اي الثاني **له الباقي** وسقط به عصوبة الاول هذا على ما **الفضل** له اي
 على القول الذي له الرجحان اما على المرجوح فالباقي بعد السدس بينهما
سواء وان تخلف امرأة من بني الاعمام **ثلاثة** مفترقي **الاحكام** واحد
 شقيق واخر لاب واخر لام **ومن لام زوجها** اي المرأة **ومن لاب اخ لام**
والشقيق ذونسب واحد اي لم تعد درجة انتسابه للميت **فالنصف**
للزوج والثاني السدس **والشقيق الباقي في الاقوي** من الوجهين
 اما على الاضعف فالباقي بعد النصف والسدس بين الاخ للام والشقيق
 سواء **فقس** بكسر القاف وضمها وهو اولى ليسلم من عيب بالسدس اي
 قس بذلك ما اشبهه فلو خلف ابني عم احدهما اخ لام واخوين لام احدهما
 ابن عم فهم اخوان ابنا عم واخ ليس بابن عم وابن عم ليس باخ فلاخوة الثلث
 والباقي بين ابني العم منهم والاخر قال واشرت بقولي فقس الان مسائل
 الفصل يحتاج الي فكر ونظر **الجدات** اي هذا ما بحث
 الجدات الوارثات وغير الوارثات **ورثت انت من الجدات من تحضا**
نسبها للميت وقوله **والذي مضى** تكلمة **انا** او **ذا** كورا او بالاول
 اي الاناث **ادلت الي الثاني** اي الذكور **بلا تخلف** ذكرين اثنين احترار
 من يخوام الي ام وام ابني ام اب ثم مثل للثلاثة على الترتيب بقوله **كام ام**
ام ام وكام ابني ابني اب وماي والتي **تضم** يحض الاناث الي تحض
 الذكور **كام ام لاني اب** ونصب انا او ذا كورا على التمييز ومن ضابط
 الوارثة المذكور يفهم ضابط غيرها المبين صرحا بقوله **ومن ادلت**

الجدات

بغير وارث ضبط اي منايط حسن **غير ذات الارث** فضبط خبر عن
والمثال له اي لمن ادلت او للضبط **ام ابى ام فذي معطلة** اي خالية
من الارث **وام ام جد حقة حقيقه وان علت** اي ان اطلاقها على ام الام
وان علت حقيقة قطعا **والخلف** انما هو في الرقيقة **اعني التي ادلت**
اليه اي الميت **بالاب** فقيدت **بالاب في وجه ابى** اي منع قال فتكون
جدة مجازا **من يقل به** اي هذا الوجه **فلا يستفسر من يطلق السر**
عن ارث جدة **بل يخبر** بالموحدة المشددة اي بعلم السائل بالجواب حملا
على ام الام لوجوب الحمل على الحقيقة عند الاطلاق قال ولا ينبغي ان يعد
مخطيا اذا تبين ان الام اب واختلف الحكم اذا خلل من جهته كما لا يعد
مخطيا في جوابه بانها لا تجب اذا عبر السائل عنها بالام تجوز في سؤاله عن
جهتها **ومن اباه** اي منع هذا الوجه وقال بالاشتراك **يوجب استفسارا**
قبل جواب من ابى استفسارا اي اطلب الخبر او حالة كونه مستحبرا اي جواب
على المسئول ان يستفسر سائله عن الجدة قبل ان يجيبه اذا لم يره
لاحداهما على الاخرى قال ومن يحمل المشترك على معنييه لا يمكنه القول
به هنا للتناقض في حكمه عند وجود حاجب لاحدهما دون الاخرى **وقيل**
ان لم يختلف في الجدة حكما يجب بالبناء للمفعول والنايب ضمير من
ابى بدونه اي الاستفسار او **يختلف حكما وجب** الاستفسار **كان**
يكون في سؤاله عن ارث الجدة **اب** فانه يجب امله دون ام الام كما
من تصحيح **ذو الصاحب الخاوي** اي الحسن علي بن حبيب الماوردي
اي **استسواله** وكذا التابعه الروياني تصحيح هذا الوجه المفصل
واعلم ان عبارة الخاوي الجدة المطلقة هي ام الام لتحقيق الولادة

فيها

فيها وانطلاق الاسم عليها عرفا واختلف اصحابنا في الجدة ام الاب
اخي جدة بالاطلاق ام بالتقييد وذكر كلامه الخ ففهم الناظم من الاطلاق
والتقييد الحقيقة والمجاز فغيرهما ويتعين حملهما على العرف دون
الدعوى والالزام مخالفتها لكلام الخاوي وان يكون اطلاق الجدة على
ام ام الام وان علت حقيقة لغة اتفاقا دون ام الاب الاقرب منهما
وان يبدى فرقا بينهما لا يقال الفرق تحقق الولادة كما مر في كلام الخاوي
لاي اقول يلزمه ان يكون اطلاق الاصغر على الوالدة حقيقة اتفاقا دون
الطلاق الاب على الوالدة والمجد على ابى الاب وهو باطل والماوردي نفسه
قال في باب ميراث الجد اما الحد المطلق قابو الاب واما ابو الام فمحدد
بتقييد انتهى فظهر ان ذلك انما هو بحسب العرف لا صالة الجدة من قبل
الام في الارث ولتحقق ولادتها والا فالحق ان الجدة حقيقة في ام الام
وام الاب وان لم ترها مجازا فمساويا من العاليات وان ورث لصحة
النفي التي هي علامة المجاز اذ يقال في ام ام الام مثلا انما غير جدة بل
جدة ام تكن هل الحقيقة فيما قلنا في القدر المشترك بينهما او في
كل منهما بوضع يخصه فيه نظر والاقرب الاول لان الاشتراك خلا
الاصل **ولا تفضل جدة تقدرت** جهاتهما على الجدة التي تقدرت
بجهة توزعها على الروس وقيل تفضل توزعها على الجهات كابين
عم هو اخ لام والاضح الاول لان الجدودة قرابة واحدة وهذه
الصورة **يبيها** من ابان اي يوضحها **توزيع** بفت بفت **هذه**
ابن ابنا بترك تنوين هذه فيولد لهما مولود **ويختلف** هذا
المولود مع هذه وهي ذات جهتين **ام الاب** **هذه** تمنع العرف

Copy

rsity

نصف سدسه اي المولود اي ماله **لها واجب في ارجح الوجهين**
لا قلناه لما قلنا ففسر هذا التصویر ما شاء اي شاهده كان
 نكح هذا المولود بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 جدته من ثلاث جهات لانها ام ام امه وام ام ام ابیه وام ابی
 ابی ابیه ومحل الخلاف اذا كانت ترتب بالجهة الممتازة بها لو تعددت
 الجهات اشخاصا فلم ترتب بها لكونها ذات رحم ومحبوبة به لم
 تقض قطعا فلو نكح ابن ابن هند بنت ابن لها اخرفولد لها ولد له
 ام ابی ابیه وام ابی امه او نكح ابن ابن ابیها بنت بنتها فولد لها ولد
 فهي ام امه وام ابی ابی ابیه فلا ترتب بالثانية فيها قطعاً للمصروف
 لمتعددة الجهة المتخذه انه باقوي الجهتين لانهما ولا باحد منهما كظن
 فيما اذا اجتمع في الشخص جهتان فرض بل او لي واعلم ان الجدودة
 لا تكون في الدرجة الاولى للاصول وانما فيها ابوان ولكل منهما ابوان
 فالاربعه في الثانية وهي اولي درجات الجدودة ثم لكل من الاربعه
 ابوان ففي الثالثة ثمانية وفي الرابعة ستة عشر وفي الخامسة
 ضعفها وهكذا ونصف اصول كل درجة ذكور ونصف الاخر
 انات وهن الجدات ففي الدرجة الثانية جدتان والثالثة اربع
 والرابعة ثمان والخامسة ضعفها وهكذا ومن وراثات وغير
 وراثات فعلم بذلك ان كمية ما في كل درجة منهن محصورة فتارة
 يسيل عن تنزيل وتارة عن كمية وتارة عن درجة والسوال عن التدرج
 اما عن تنزيل كل من الوارثات فقط او الساقطات فقط والسوال
 عن الكمية اما عن كمية ما في درجة او درجات معينة من كلهن

او احد الصنفين والسوال عن الدرجة اما مع فرض عدد ما فيها
 من كلهن او مع فرض احد الصنفين فهذه اثنا عشر مطلباً بنده عليها
 الناظم في شرحه وبعضها ياتي في النظم وقد يتوالد منها ما يزيد عليها
 المطلب الاول تنزيل الوارثات اي كيفية نسبتها الى الميت وطريقه
 ما ذكره بقوله **وان تسمى لك وراثات درجة واحدة ورمت اي**
طلبت تنزيلها لمن فيها كمنهجه اي خذ طريقه وهو ان **تخص**
انت انتساب جده الى موروثين امرات بقدر عدة المفروض
 وقوله **يجب ان** اي يكشف تكملة **وانسب كذا** اي كنسبة الجدة
 الاولى جده **اخرى ولكن ابدل اخره** اي اخر نسب الثانية **ابا**
بام وادخل الباعلي المتروك وهو الكري لالزومي كما زعمه كغيره
 من المعترضين على الفقهاء في ادخالهم لها على الماخوذ لدخولها في
 عليه في كلام العرب فقد نقل الارزهرقي عن ثعلب بدلت الخاتم
 بالحلقة اذا اذنته وسويته حلقة وبدلت وبدلت بالحلقة بالخاتم
 اذا اذنتها وجعلتها خاتماً وايدلت الخاتم بالحلقة اذا خبت هذا
 وجعلت هذه مكانه قال السبكي بعد نقله ذلك عن الواحد
 عن ثعلب عن الفراء رايته في شعر الطفيل بن عمر والدوسي لما سلم
 في النبي صلى الله عليه وسلم
قال رمتني هداي الله عنه وبديل طالعني محسي بسعدي
 قال وهذا صريح في جواز ذلك ويكفي الفقهاء ذلك مع قول اهل اللغة
 ايضا ان الابدال هو الازالة **واخذ علي** المذكور من ابدال اب
 بام من اخر النسب الي ان تنتهي **لاخره** بها التانيث اي جده اخرة

Copy

ersity

بان **تختص انتسابها للميت** **ابا** جمع **اب** **فان تسلسل بالدرج عن**
تتريلا اربع وارشات ولا أي متواليات بان يقال الوارشات في
 الدرجة الرابعة وهن اربع كيف تتريلهن **قال ام ام ام ترد و**
ام ام ام اب بالتشديد **تتري** تكلمة وهي صفة لما قبلها **قام**
ام اب ام اب ام اب الاولى من جهة امه والثانية من جهة
 ابية والثالثة من جهة جده والرابعة من جهة ابي جده قال
 وهذا من ارج البصريين وهو المشهور واما الحجازيون فيعكسون
 الترتيب في المثال فيتديون بام اب اب اب وهكذا الى الاول
 واما الكوفيون فيجعلون مكان كل امين جدة وكل ايين جد ففي
 المثال يقولون في الاولى والثانية جدة جدة والثالثة والرابعة
 جدة جده **ومن سواهن** أي الاربع في الدرجة الرابعة **وجب** أي
 سقط من قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها أي سقطت وهن اربع
 ايضا كما استعلمه وغلل سقطن بقوله **اذ لم يرث سوى سي**
الدرجة من درجات الاصول مع تضمينه كما قال بيان كمية
 الوارشات في كل درجة فالوارث في كل درجة للاصول سميها ففي
 الثانية ثنتان والثالثة ثلاثة والرابعة اربع وهكذا الان **الحديث**
 ما بلغن نصفهن من قبل الام ولا يرث من قبلها الا واحدة والباقي
 من قبل الابا كما يأتي فاذا صعدنا درجة تبدلت كل بامها وراثة
 ام الجد التي صعدنا اليه فقط قال وارادوا بالسمي العدد المشتق
 منه اسم الدرجة كالاربعة المشتق منها الرابعة وهو اصطلاح
 لبعض الحساب قال وهو مخالف للغة فان سمي الشيء هو الموافق

اسمه

اسمه لاسمه اي وهنا ليس كذلك المطلب الثاني كمية ما باز
 الوارشات من الساقطات في درجة وانما يكون في اكثر من جديتين
 وطريقه ما ذكره بقوله **وحذ لعلم الساقطات** المحاذيات
 للوارشات **منه** المفصل بقوله **فان ثين را بما من** عدد الوارشات
المفرد **وحط** انت اي اسقط وحضر الاثنان لانها اول درجات
 الجدات **ثم بقدر الباقي اضعف ما تحط** انت وهو اثنان
ومبلغ التضعيف نصفه عدد الاتي **الاب** **ونصفه** عدد
 للاتي **للام فاطرخ ما انتسب** منهن **للا** **ث من جميع ما** اي
 المبلغ الذي **تخصلا** **فالباقي عدد الساقطات** **كملا** وهو
 كما قال بفتح كافه وميمه وابدال الفه من التوين قال الجوهرى
 وغيره اعطه هذا المال كملا اي كله ويجوز كونه فعلا ماضيا فالفه
 للاطلاق وميمه مثلثة لكن الانسب فتحها وضميرها يرجع لعد
 والجملة حال منه باضمار قد اي حال كونه قد **ثم ولم يرث منهن من**
جانب الام سوى واحدة **وباق نصفها** اي النصف الذي
 للجدات من قبل الام **هو** أي سقط **وباققيات الوارشات التي**
من نصفها اي **الاب** **يبقى** العدد الذي **به** اي السقوط **فمن**
 اي حقيق لان مجموع العدد من اذ الف منه احدهما بقي **الخر فان**
سبيلت عن كمية الساقطات **بازا ثمان وارشات فاطرخ** **بتشد**
الطا اثنان منها حالة كونك **مضعفا لما طرخ** وهو اثنان **ستا**
يكن الحاصل بالتضعيف **ضعف** **مربع** **العدد** الذي هو ثمانية
 وذلك مائة وثمانية وعشرون لانه ضعف المربع الذي هو اربعة

يد

وستكون المركبة من ضرب ثمانية في مثلها والمربع هو حاصل ضرب
 الشيء في مثله **فالقمة** اي الضعف **عدده** **المعتمد** للارث
والساقطات الباقيات وهن **مائة وخمسة** وهن **عشرون**
سنتون منها **مع ثلاثة** تخصها اي الام اي اللاتي من قبلها
لان هذا العدد **فاصل من نصفها** **بعد الواحدة الذي**
قد ورتت من نصفها والق سبعة **بقيت** من الثمان **الوارثات**
من نصفه اي الاب صلة القوج **سبع وخمسون** من الساقطات
بدت اي ظهرت **من مسقة** اي الاب وهذه صورة الجدات الواقعة



في الدرجة الخامسة وارثة
 وغير وارثة ليقاس عليها
 فانظر تجد هن ست
 عشرة والوارثات خمس
 واحدة من قبل الام واربع
 من قبل الاب والساقطات
 احدي عشرة سبعة من قبل
 الام واربع من قبل الاب
 المطلوب الثالث كمية ما بارا
 الساقطات من الوارثات في درجة وطريقه ما ذكره بقوله
وان يك المفروض عدد الساقطات والقصد بان علم عدد الوارثات
 في البيت عيب التذييل مع انه لا يدخل الرجز كما مر **فاضعف**
اثنين الى ان يحصل ما جاوز العدد المفروض **واضعف**

من

من **عدة مراتب التضعيف للتضعيف** وهو اثنتان **الحاصل**
 هو **الجواب** وقوله **فاضعف** بذلك **واضعف** **تكملة** **فلو قيل** كم بارا
 مائة وعشرين ساقطة من الوارثات فاضعف الاثنين الى ان
 يبلغ في المرة السادسة مائة وثمانية وعشرون فضع الاثنين
 لعدة مرات التضعيف وهو ستة يكن الحاصل عدة الوارثات
 الموازيات للمائة والعشرين الرابع كمية كلهن في درجة كان
 يقال كم في الدرجة الخامسة جدة وطريقه يعلم من الثاني في
 المثال المطلوب ستة عشر الخامس كيفية ترتيب كلهن في درجة
 فانسب نصف ما في الدرجة لام الميت والنصف الاخر لاميته ثم
 انسب نصف ما خصها لاميها والنصف الاخر لاميها وهكذا الى
 الاثرها الاثنين ويفعل مثله فيما خص جهة الاب فاذا استلكت
 عن ترتيب الاربع في الدرجة الثانية لهن فانسب نصف الاربع
 للام ونصفها للاب وقل جد تاام وجد تااب ثم انسب احدي
 جدي الام لامها والاخرى لاميها تكن ام ام وام اي ام وانسب
 احدي جدي الاب لاميها والاخرى لاميها يكن ام ام اب وام اي اب
 وذلك هو المطلوب السادس كيفية ترتيب الساقطات في درجة
 كان يقال كيف ترتيب الاربع الساقطات في الدرجة الرابعة وهو
 الخامس مع طرح الوارثات في المثال انسب نصف ما في الرابعة
 وهو اربعة للام يكن ترتيبهن ام ام ام وام اي ام وام ام
 اي ام وام اي ام ثم انسب النصف الاخر للاب يكن ام ام
 ام اب وام اي ام اب وام ام اي اب وام اي اب فاطرح

الوارثات من النصفين يكن الباقي وهو المطلوب السابع كمية
كلهن في درجات كان يقال كم جدة في خمس درجات متوالية من
اولي درجاتهن وارثات وساقطات فاضعف اثنين ابدأ بعدد
تلك الدرجات واطرح من الحاصل اثنين ابدأ فما بقي فهو المطلوب
ففي المثال اضعف اثنين خمس مرات يحصل اربعة وستون
فاطرح منها اثنين يبق اثناك وستون وهو المطلوب ولا يخفى
ان المراد بالوارثات في هذا وما يليه بعد ان كلاً لو انفردت
لورثت لانهن يورثن مجتمعات الثامن كمية الوارثات في درجات
كان يقال كم جدة وارثة في خمس درجات من اولي درجاتهن
فزد على الاعداد المفروضة اثنين ابدأ واضرب المجتمع في نصف
العدة المفروضة ونصف واحد ابدأ فما حصل فاطرح منه واحد
اذا يكن المطلوب ففي المثال زد اثنين على الخمسة واضرب المجتمع
في نصف الخمسة ونصف واحد وذلك ثلاثة يحصل احد وعشرون
فاطرح منها واحد ابقى عشرون وهو المطلوب التاسع كمية
الساقطات في درجات كان يقال كم جدة ساقطة في خمس درجات
من ثاني درجاتهن فاجمع الوارثات والساقطات في تلك
الدرجات مع زيادة درجة بما مر في السابع واطرح من الحاصل
جملة الوارثات في الدرجات المجموع ما فيها بما مر في الثامن
يبقى المطلوب ففي المثال زد على العدة المفروضة واحداً
واجمع ما في ست درجات من كلهن يكن مائة وستا وعشرين
من الوارثات يكن سبعا وعشرين اطرحها من جملة الكل يبقى
تسع

تسع وتسعون وهو المطلوب العاشر السؤال عن درجة فرض كمية
ما فيها من الكل كان يقال اي درجة جملة ما فيها من الوارثات
والساقطات اربع وستون فنصف العدد المفروض مرة بعد
اخرى الى ان ينتهي للواحد ثم زد على عدة التنصيف واحداً ابدأ
فما كان فهو سمي تلك الدرجة ففي المثال نصف الاربعة والستين
ثم نصفها وهكذا الى الواحد وزد على عدة التنصيف وهي ست
واحد مجتمع سبعة فتعلم ان العدد المفروض في الساعة الحادي
عشر السؤال عن درجة فرض كمية وارثاتها كان يقال اي درجة
جملة ما فيها من الوارثات خمس فقل للخامسة لما مر ان الوارثات
منهن في كل درجة بقدر سميها الثاني عشر السؤال عن درجة فرض
كمية ساقطات الحادي عشر فاضم للعدد المفروض اقل ما يصير
به المجموع زوج زوج ونصف المجتمع مرة بعد اخرى الى ان ينتهي
للواحد وزد على عدة التنصيف واحداً ابدأ فما كان فهو سمي تلك
الدرجة ففي المثال اقل ما يزد على الاحد عشر ليكون المجتمع زوج
زوج خمسة فيحصل ستة عشر فنصفها ثم نصف الثمانية ثم الاربعة
ثم الاثنين ثم زد على عدة التنصيف وهي اربع واحد امكن المجتمع
خمس فالعدد المفروض ساقطات الخامسة ولو قيل اي درجة
فهي ساقطة واحدة فزد على الواحد ثلاثة ليكون زوج زوج
يكن اربعة فنصفه مرتين وزد على الاثنين واحد مجتمع ثلاثة
والمفروض ساقطة الثلاثة **الدرجات والافراد** لا يوين اولاً
هذا الباب خطير جداً ومن ثم كانت الصحابة رضي الله عنهم يتوقون

الكلام فيه جدا اخبار تدل على ذلك كخبر الدارقطني والاصح انه
من كلام عمر اكرم على قسم لجد اكرم على النار وقول علي من سره
ان يقتل جرائم جهنم قليقض بين الجد والاختوة وبالحيلة لا بد من
الكلام فيه فاذا اجتمع معه الاختوة فعن الحزبي انه يسقطهم واختاه
جماعة ووجه بابن ابن الابن كالابن في اسقاطهم فليكن ابوالاب
كالاب فيه وبانه اقوي لولايته ولان الابن لا يسقطه وبانه اما
كالاخ لابوين فيسقط الاخ لاب او كهدا فيسقط بذاك او دونهما
فيسقطانه والكل متعذر فتعين رجحانه والمذهب للمنع ووجهه
بان الاخ يعصب اخته فلا يسقطه لجد كالابن وبانه يبدل بالاب
فلا يسقطه كام الاب وبانه اقوي لجهة البنوة وبان الاختوة يشبهون
الاولاد عصوبة وفرضية بخلاف الجد وبان فرعه وهو ابن الاخ يسقط
فرع الجد وهو العم وقوة الفرع من قوة الاصل قال الرافعي وحقيقته
اسقاط الجد لكن الاجماع منعه فلا قل ان لا يسقط به قال الناطم
وفي دعواه كغيره الاجماع نظر فقد حكى ابن حزم عن بعض الصحابة
تقديم الاخ وقال به الدبوسي من الخنفية واقول به ان صح لا يفتي
بمجرده في الاجماع لجواز حدوثه بعده كما ياتي مثله في المباهلة
عن ابن عباس كيف وائمة الاصول وغيرهم على ان القول به يلزم
احداث قول ثالث بعد الاتفاق على قولي تقديم الجد والمشاركة
وهو ممتنع ثم ان يجمع جد واخته لاب او ابوين فاما ان
يكونوا مع ذي فرض او دون ذي فرض فان كانوا بدونه
وجب له اي لجد **الاحظ** اي الاكثر نصيبا من قسامة كذا

ومن

ومن ثلث مال فالباقي لهم للذكر مثال حظ الانثيين ووجه
اعتبار الثلث ان له مع الام حنلي مالها والاختوة لا ينقصونها عن
السدس فلا ينقصونه عن ضعفه وتعرف تفاوت الكسرين
باعتبارهما من مقام سهمهما واسم قدر التفاوت بتسمية الفضل
بين البسطين من المقام فمقام الثلث والخمسين مثالا خمسة
عشر وثلثه خمسة وخمسة ستة وهي اكثر بواحد وهو ثلث
خمس للمقام **واربع ربع من ربح** اي ولا حظ طريق من ثبت في العلم
بان نقول الاحظ قد يكون القسام وقد يكون الثلث وقد يستوي
كما فصلها بقوله **فقل قسام** اذا كان الاختوة **دون عدليه** بكسر
العين اي مثليه هو **الاحظ** له ولم يجاوز **ذاك** اي قسامه لجد
عدليه **خمس** من الصور بان يكون معه اخت او اختان او ثلاث
اخوات او اخ او اخ واخت وقوله **تخلف** اي الخمس اي تحفظ كلمة
ويستوي الامران اي القسام والثلث مع عدليه يسكون عيني
مع له صلة يستوي **وذاك** اي الاستواء في ثلاثة من الصور **مفصلة**
بان يكون معه اخوان او اخ واختان او اربع اخوات فصور هذا وما
قبله ثمان قال واثبت التاني ثلاثة مع ان معه ودها مونت لان
الاصل فيها وفي اخواتها ثبوت التاكر مرة وامة وفرقة فسوغ
الرجوع اليه ضرورة النظم ولان زيادتها مع المونت وحذفها مع
المذكر لغة لعدى بن الرباب على القياس في غير العدد واقول اذا
حذف المعدود جاز الوجهان **والثالث في سوي الصور الثمان**
المتقدمة **افضل** له **وحين** وجود **ذاك** اي سوي الثمان

لا تتأهل المثل اي لا تتأهل بحذف احدي التابين وما ينال
اي يصيب **الحمد** او يصيبه **الحمد** بنصيبه ورفع في **القائل** اي
تماثل انقسام والتك في الحالة الثانية هل هو **بالفرض** او **بغيره**
بالانقسام الشامل للحمد مع الاخوة لا الخاص بهم بعد اخذه فرض
او **خير المفتي** بالبنا للمفعول اي او بتخييره بينهما فيه **خلاف**
اطلقه اي لم يعزه الى احد ابو عبد الله **محمد** بل اتخوينا **السطر**
بفتح السين المهملة المالك **فيما علقه على قرايض الامام** اي
القاسم احمد بن محمد الرشيد **الحرفي** نسبة الى حوف مصر
المالك **قلت ويبدو لك جدوي** اي يظهر لك فائدة هذا
الحلف في اي على القولين **الاولين في وصية مضي** **نصويرها**
في شبه هذا امر تضي وهو ما اذا ترك بنتا وجدا او وصي شئت
ما يبقى بعد الفرض فنصور ثما هنان يترك جدا واخوة وقد
اوصى بذلك فعلى الاول تصح الوصية اذا اجاز الاخوة كما تقع
عليه ثم ولما كان الحكم على الثاني هنا مخالفا له ثم استدركه
بقوله **لكن** بالتشديد **بطلها على الثاني** **ظري هنا فان ذاك**
مقتضى النظر الصحيح وذلك لعدم ما يبط به بعد ثمتها
واما على الثالث فالظاهر الصحة على تقدير اختيار المفتي الاول
وتظهر فائدة ايضا في التاميل فان ترك جدا واربع اخوات
فعلى الاول اصلها من ثلاثة وعلى الثاني من ستة وعلى الثالث
تختلف باختلاف **قال ولا يخفى** ما في هذا الخلاف من غرابة
وصنعفه ولم يجد لصاحبنا **الخلفاء بل حسنوا** **الثالث** اي

التعبير

اي التعبير به **لما لا يخفى** من انه اسهل كما قاله الرافي وورد
به النص في حق من له ولادة وهي الام دون انقسام فتل ولانه
عني امكن الاخذ بالفرض فهو اولى ومقتضاه انه ياخذ بالفرض
وبه صرح المص قال ابن الرفعة وهو ظاهر نص الام لكن ظاهر
كلام الغزالي والرافي انه بالعصوبة قال السبكي وهو عندي
اقرب ونص الام ليس ظاهرا في خلافه كما ادعاه ابن الرفعة بل
سألت عن هذه الحالة قال بل قد اقول بذلك في قولهم انه يقرب
له الثلث اذا انقصه القسام عنه وانهم يجوزوا في العبارة ولو
اخذه فرضا لاخذت الاخوات الاربع فاكثر الثلثين فرضا لعدم
تعصيبه لهن لارثه بالفرض وفرض لهن اذا كان ثم ذو فرض
فالحاصل انه مع الاخوة عصبة ولكنه محاط له على قدر الفرض
لانه لا يفرض له مع الاخت الا في الاكدرية قال وقد تضمن كلام
ابن الرفعة نقلا عن بعضهم ان جمهور اصحابنا على التعصيب وهو
الذي قدمته واميل اليه هذا كله اذا لم يكن معه ذو فرض اما اذا
كان قله اربعة احوال **لانه** اما ان يستغرق المال او يبقى اقل
من السدس او قدره او اكثر منه وقد بينا على هذا الترتيب
بقوله **وان يكن معهم يسكون العين اخواتي صاحب استغراق**
بالفرض ثم كان اي اخو الفرض **ذا اي صاحب استغراق**
كهم مع بنتين وزوج وام او مقيبا اقل من سدس كهم مع
بنتين وزوج دفع **الحمد** **فيها سدس** **بالفرض** **عائلا** **لانه**
ذو فرض **بالجد** **ودة** **فيرجع اليه عند الضرورة** **ومنع** **فيها**

في

تراث اخوة اذ لم يبق شي **او مبقيا السدس** كهم مع بنتين
وام السدس اي الجدة **اي السدس** قال والظاهر انه بالعصوبة
 واقول صرح شيخه السلقيني كالقولي بانه بالفرض لانه لو اخذ
 بالعصوبة لنقص عن السدس بالمقاسمة وهو محتج مع انه
 وافق على هذا في الاكدرية حكما وتغليلا وكونه يرجع فيها بالاخوة
 للعصوبة كما ياتي لا يضري ذلك **وارث اخوة** في هذا الحال ايضا
يحد بالحالة اي يمنع لما مرو ولوقري بالحجم اي يقطع كان
 صحيحا وقد مر نظيره ولما كان اطلاقهم لهذا الحال يوهم التعميم
 عقبه بقوله **اقول الاثني الاكدر** **تغري** فان الاخت فيها
 لا تمنع وسياتي بيانهما **فان يك المبني اكثر** من السدس **يعطى**
 اي الجدة **الاحظ من تقاسم** في الباقي **ركن** اي علم المساواة الاخ
وتلك ما ياتي بعد الفرض كما يعطى الثلث بدون ذي فرض
وسدس لكل المال لان البنين لا ينقصونه عنه فالاخوة اولي **بقدر**
 تركة وكذا ركن اي وسدس مقرون بالمقاسمة وثلث الباقي فيه
 اعتبار الاحظ قال ابن الرفعة ونظر تخيير الجديين الثلاثة ما
 اذا غضب متليا فصوره متقوما فان للمالك الخير من المثال
 وقمة المتقوم لكنه مخير بين الاحظ وغيره والجدة يتعين له
 الاحظ حتى لو اراد غيره لم يزل ملكه عن الزائد على مختاره قال ولعل
 الفرق ان الاقل هناك اخلا في الاكثر فلا عرض لة في العدو وعنه
 واقول يفرق ايضا بان الارث قري فلا يزول الملك عنه بمجرد
 الاختيار بخلاف الغصب وبان اختيار الجدة واقع في ملكه والمالك

في بدل ملكه على ان هذه ليست نظير تلك لان المادة هنا الخمر
 وتم التخيير **ورعا تساوت الثلاثة** اي القسام وثلث الباقي
 وسدس المال **في حالة الجدة في الورثة** كجد وزوج واخوان
 وح **فالحلف المتقدم** عن السطحي **جاره** هنا **ان حصر انزاد**
وكننت فيه للقسام **تقدم** اي وان ترد حصر مسايل القسام
 مطلقا حاله كونك معتد القسام في ارث الجد تجدها خمسة وخمسين
 كما فصلها بحواب الشرط وهو قوله **ففي المسايل الثمان** وهي
 الخمس المتقين فيها قسامه والثلث المستوي فيها الامران **احتم**
به اي القسام **اذ انتفى فرض** واحكم به فيها ايضا **مع ربع**
وسدس **الف** اي ركنها كان يكون في كل من الثمان زوجة وجدة
 فذلك ثمان ايضا **ومع ربع** **وسدس** **كذلك نصف** كان يكون في
 كل من الثمان زوجة او جدة او زوج فذلك اربع وعشرون **وبعد**
ثلثين كبنتين **وبعد سدس** **يقفو** اي يتبع **نصف** كبنت و
 ابن **ومع نصف** **وثلثين** كبنت وزوجة **قاسم** اي الجد فيها **من**
لم يكن من الاخوة **على تعديل** **سما** اي ارتفع وهو صادق باخ واخت
 وباختين فذلك تسع **وبعد ثلث** **كام** **او ثلث** **وربع** **كام** وزوجة
قاسم اي الجد فيها **الخال** **واخت** **اذلك** اربع وانما لم يقاسم فيها
 اختين لان الفرض ان فيها ثلثا وهو منتف مع الاختين القود
 الام معها الي السدس وسقوط ولدها بالجد **فاحيط بالراسما**
 جمع مرسوم بفتح الميم **وكسر السين** اسم مكان من الرسيم وهو
 ضرب من سيرة الابل والمراد موضع المشي في ضبط المسايل من

Copy

rsity

تفاصيل ونصحيح وغيرها وبعد نصف والربع باسكان العير كبت
 وزوج يقاسم أي الجدة اختا فهذه مسيلة **وبالغرا** التي يبارها
إني خاتم المسائل التي تخص فيها قسام الجدة للاخوة مطلقا وذلك
 خمس وخمسون كما فروا بالنظر لصنفى الاخوة لابوين ولاب مائة
 وعشر قال وإنما اقتصر على حصص مستأيل القسام دون فروضه
 الثلاثة لامكان ذلك وتقدر هذه واعلم ان هذه المسائل يقع
 في بعضها القسام ويستوي في بعضها القسام وتلك المال وبعضها
 القسام وتلك الباقي وبعضها القسام وسدس المال وبعضها
 هذه الثلاث فتأملها **ولقيت** أي الغرا **ايضا بالأكدر به لا وجه**
مشهورة مرضيه منها تكدر اصل زيد لأنه لا يفرض في باب الجدة
 والاخت ولا يعيل وقد فرض واعال ومنها تكدر اقول
 الصحابة فيها باختلافهم كما يأتي بيانه ومنها ان الميت امرأة من
 اكدراوان عبد الملك سال اكدريتا او رجلا يقال له اكدراوان ابو
 اكدراوان الزوج كان اسمه اكدراوان الجدة كدر علي الاخت ارثها
 او ان رجلا اسمه اكدراوان ابن عباس عنهما واما تلقيها بالغرا
 فلظهورها من غرة الفرس لأنه لا يفرض للجدة مع الاخت الا انها
 لأنه غار عليها وقد أخذ في تصويرها وبيانها فقال **والاخت**
لا يفرض لها في غيرها بالجدة أي معه وباعتباره واما الفرض
 لها معه في المقادة كما يأتي فانما هو باعتبار ولد الاب علي اشكال
 فيه يأتي **ولنات الى تصويرها** فتقول هي زوج وام **قالا**
اختا وجد بالوقف علي لغة ربيعه او هو غطف علي زوج **فالسدة**

المكدرية

الباقي

الباقي بعد فرضي الزوج والام **الى الجدة** فرضا لأنه فرضه مع
 الابن ولتقدر العصوبة لأنها تؤدي الي نقصه عن السدس
 بالمقاسمة وهو ممتنع فاصلها من ستة **وعولت بنصفها**
لتسعة الاخت رجوعا لفرضها كالجد اذ لامعصب لها ولا
 سبيل الي اسقاطها ثم بعد العول **قسمة الاربعة** الحاصلة من
 نصيبها **عليها علي تقاضل عمر** من ان لا ذكر مئلي ما لا تني
حتم خبر قسمة اي واجبة لتقدر تقضيلها عليه كسائر موز
 الجد والاخت **فسيبعة وعشرين اعتمد** انت في تصحيحها **للزوج**
 منها ثلثا تسعة **وثلث الباقي ستة للام واختم** بالنون
 المتقلة **باستحقاق الاخت ثلث ما يبق** بجر الاخت باضافة
 استحقاق اليها ونصب ثلث به **بعد** أي بعد فرضي الزوج والام
وفاز بالذي تبقى الجدة وغير كما قال عما الكل بما ذكر تنبيهها علي
 انه يعاها بها فيقال فريضة وراثتها اربعة لاحد ثم ثلث المال
 وللثاني ثلث الباقي وللثالث ثلثه وللرابع الباقي اذ للزوج تسعة
 وهي ثلث سبعة وعشرين وللأم ستة ثلث الباقي وللاخت اربعة
 ثلثه وللجد الباقي ويقال فيها اربعة في فريضة لاحد من المال
 جزو الثاني نصف الجزو وللثالث نصف الجزيين وللرابع نصف
 الاجزا اذ للجدة ثمانية وللاخت نصفها اربعة وللأم نصفها ستة
 وللزوج نصفه الثلاثة تسعة قال الرافعي وقياس كون الاخت
 عصبية بالجدة ان تسقط كما في بنتين وام وجد واخت لتعصيبها
 بالبنات وهو رواية عن زيد وينبغي اثباتها قولنا لا محالة **ففي**

ففي

لما مرانه يتردد حيث يتردد زيد واقول يفرق بينهما في تلك
عاصبة والله عاد لجد لفرضه بخلافه هنا لما عاد لفرضه ولا
معصب لها عادت لفرضها ثم ما ذكره الناظم فيها هو المشهور الصحيح
من روايتي زيد وعند أبي بكر تسقط الاخت وعمر وابن مسعود
للأم السدس والباقي كما مر فتعال الي ثمانية وعند علي يفرض و
كما مر لكن بغير نصيب الاخت عليها وعند أبي ثور تسقط الاخت
وللام ثلث الباقي وللجد الباقي وبعضهم خالف في تقرير بعض ذلك
فأخذوه **وان يكن بدل الاخت اختان** وقد جبا الأم الي السدس
فالثلث الباقي بعد الفرضين **انفس نصف** له أي الجدة
بالعصوبة كما اقتضاه كلام القاضي أبي الطيب وغيره وهو
الظاهر على ما مر في استواء القسمة والثلث كما استوت هناك السدس
قال السبكي وهو المعروف من كلام الأصحاب نعم كلام القاضي
حسين يقتضي أنه بالفرض هنا **والنصف الآخر للاختين** أي
كل وهو كلمة فتصح من اثني عشر قال البيضاوي في الغاية القضي
ولو كان بدلها ثلاث أخوات أو أكثر يتجه أن يفرض كلهن أيضا للجد
المقاسمة بخلاف الاختين انتهى ووجه أنه لو قاسمن لنقص حصة
عن السدس بخلاف الاختين والناظم حكى كلامه ثم قال ولم يظهر لي
صحته واقول كلامهم لا سيما قولهم لا يفرض للاخت مع الجد إلا في
الأدوية يقتضي عدم صحته فالجد فيها السدس وللأخوات
الباقي وان نقص كل منهن عن نصف ما أخذه غايته باق وفيه
الاشكال إلا في زيادة الاخت عن نصف ما أخذه في المعادة

بغير ذلك
الكل

فان

فان بها أي الاخت **بدل أخوها يلقي** أي يطرح من الإرث
إذا افترض له وتلقب هذه بالعالية باسم الميمنة **ولم يكن** فيها
زوج لم تلقب الأدرية كما في اللتين قبلها بل **تلقب خرقا** بالقصر
لوقوف والنصب بترغ الخافض أو بتلقب بتضمينه تسمى **حكما**
أي الخرقا **مضى ضمنا بالأغرابه** من أن للام الثلث والباقي بين
الجد والاخت اثلاثا فتصح من تسعة ولقيت بالخرق الخرقا أقوال
الصحابه فيها أي كثر نقا واليه أشار بقوله **والخلف فيها اشاع**
في الصحابه فقال زيد فيها ما مر وهو المشهور وأبو بكر للام
الثلث والباقي للجد وعمر للاخت النصف وللأم ثلث الباقي وللجد
الباقي وعثمان لكل الثلث وعلي للاخت النصف وللأم الثلث وللجد
الباقي وابن مسعود للاخت النصف والباقي بين الجد والأم سوا
وفي رواية له للاخت النصف وللأم السدس وللجد الباقي وله رواية
ثالثة كقول عمر والروايتان سوا في المعنى فهذه ثمان روايات هي
في الحقيقة سبع وان رجع معناها ليست ومن ثم لقبتم بالممثلة
والمستبعة والمسدسة كما يأتي آخر الكتاب مع القاب آخر وتلقب
لها بالممثلة هو الحامل على عدى الروايات ثمانية أو أقل القوم إنما
يعودون بها سبع لما عرفت **وان تردد ضبط الماهر الإحفظ للجد**
من الأمور الثلاثة **مع ذي الفروض** ووصف ضبط التكملة بقوله
يفي من حفظ قال بكسر الفاء ويفتحها يجعله من المغالية أي في
الحقة انتهى ويلزم على الكسري السناد وجواب الشرط قوله **فان**
ان تحده نصف الزوج أو أقل منه كزوجة فان يكونوا أي

Copyrsity

الاخوة دون مثليه الصادق بخمس صور كما مر **استقل الجدل**
بالقسام لانه الاخط **او زاد واغلى مثليه** **كان ثلث باق افضل**
 له وحينئذ لا تختص الصور بتقييده الزيادة كما قال بقوله على مثليه
 احسن من اطلاق الرافي لها لانه يدخل في عبارته اخوان او اربع
 اخوات او اخ واختان والفرض نصف ومعلوم انه لا حظ فيها
 لتساوي الثلاثة قال واذا انتفى ما يعين القسام او ثلث الباقي
 تساوي او ربما تساوت الثلاثة كما عرفت **وان يكن اي الفرض ثلثين**
 اي قدرهما كبتين او بنت وبنت ابن **فالمقاسمه خير له ان**
كانت المقاسمه له بكسر السين **اختاف فقط والا** اي وان لم تكن
 المقاسمه له اختاف فقط **فاستحق السردسا** وان ساوي القسمة
 في بعض الصور لما مر من اختيار التعبير بالفرض على القسمة
 وتعبيره كما قال بالاستحقاق اولى من تعبير الرافي بالخير لانه يتبادر
 من الخبر انه اكثر **وان يكن بينهما اي النصف والثلثين الفرض**
رسا اي ثبت كبت وزوجة **يقاسم الاخت والاختين والاخ** وذلك
 ثلاث صور ويقاسم مجزوم جوابا للشرط لكنه كسر لا لتقاسما
والسردس في سواه اي المذكور من الصور الثلاث **للجدد**
 اي ثبت وملتخص هذا الضابط انه متى اجتمع مع الجد والاخوة
 ذو فرض والفرض ان كان نصف او اقل **فالقسمة خير مع اخ**
 او اخت او اختين او ثلاث او اخ واخت فان زاد واغلى مثليه
 فثلث الباقي خيرا وان كانوا مثليه استويا وقد يستوي **الثلث**
 وان كان الفرض ثلثين **فالقسمة خيرا** ان كان معه اخت والاخوة

السردس وان كان الفرض بين النصف والثلثين **فالقسمة خير**
 مع اخ او اخت او اختين فان زاد واغلى السردس ثم احدث في بيان
 من يجامع الجد والاخوة من ذوي الفروض بقوله **والاخي والجد**
والزوجان والبنت هم هذا **والسردس ان** **كذا بنت**
الابن قال ومن هنا علم ان قولهم يفرض المجد مع البنت بنت
 الابن محله اذ لم يكن معه اخوة لما عرفت في هذا الباب وكانهم
 اهلوه لافراد هم الجد والاخوة بباب **ثم ان اخ فقد والجد**
في تعصبيه لمن وجد من اخوات كالاخ المعصوب وهذا
 تقدم في العصبية النسبية لكن هذا الباب كما قال هو محلي بيان
 الحال التي يقع فيها ذلك اما اذ وجد الاخ فهو الذي يعصبه
 لا الجد وان كان في درجة لقوة الاخ عليه في تعصبيه لان
 تعصبيه به مجمع عليه وبالجد مختلف فيه وليس كالاخوين
 لتساويهما ولا يكتم من ثلث له منزلة مساواته له من كل وجه
 ولذا قد لا يعصبه بل يفرض له اذا كان الفرض خيرا له وقد
 تفضل الواحدة من تخايات في المعادة ويتقدم تعصيب
 البنات لمن علي تعصبيه علي ما قال الرافي فيما مر في بنين وام
 وجد واخت بخلاف من مع الاخ ثم تعصبيه لمن محله **ان لم يكن**
الفرض له بموجب بفتح الجيم وفيه عيب السناد اما اذا كان
 الفرض موزجه عينا او اختيارا فلا تعصيب كذا قاله وفي كونه
 لا يعصب حالة الاختيار كلام مر فان قلت تعصبيه لم يشك
 لانه ان كان مع من كالشقيق فيجب الاخت للاب او كالاخ

للأب فتحية الشقيقة في الجملة أو كالأخ للأم فلا يعصم
والكل باطل قلت أجيب بأنه كالأولين لامعنيين بل في جنس
الأخوة للأب وأخوة الأم الزائدة في الشقيق غير معتبرة لجمها
بالجد **وحكمه** أي لجد **أيضا مع الصنفين** من الأخوة كما
مضي مع أحدهما من أن له خير الأمرين أن لم يكن معهم ذو
فرض والأخيرا الأمور أن كان الفاضل أكثر من السدس والأفالسدس
وغير ذلك مما مر وأما حكم الصنفين معه فهو ما ذكره بقوله
وولد الأصلين أي الأب والأم واحد أو أكثر **يُعَادِلُ الجَد** بفك
الادغام للوزن **بُولِدِ الأب** أي يعدونهم عليه في القسمة لأنه
ذو ولادة فحجبه أخوان وارث وغيره كالأم عن الثلث ولأن أولاد
الأب أخوة يترتبون لو انفردوا معه فادأ وجد من يمنهم حجبا
كأولاد الأم والأم معه ولأن ولد الأبوين يقول للجد كلانا إليك
سوا فأزحمت بأخي حصته ولأخذ كما يأخذ الأب ما نقصه أخوة
الأم من الأم قالوا وإنما لم يعد الجد ولد الأم على ولد الأبوين لأخلاق
الجهة قال الرافعي وأقوى منه أن يقال ولد الأم مع الجد محروم
أبدا بخلاف ولد الأب مع ولد الأبوين **وبعد أخذ حظه بالحسب**
مصدر بحسبه بالفتح أحسبه بالضم حسبا وحسابا وحسابا
وحسابة عددته قاله الجوهري أي وبعد أخذ الجد حظه بالحسب
من أحد فروضه الثلاثة أو ما تقتضيه القسمة **حاز الميراث**
ولد الأعميان وبأي رجوع **فرع الأصل** الواحد أي ولداي
ولد الأب **بالحرمان** من الأثر لحجبه بولد الأصلين لجد وشقيق

وولد

وولد الأب يدخل ولد الأب في القسمة والباقي بعد حظ الجد للشقيق
ويسقط ولد الأب في جميع المعاداة **الأب إذا كانت** أي وجدت
شقيقة فقط فرعاً يعطي أي ولد الأب لجد وشقيقة وأخ
لأب القسمة على خمسة للجد سهمان وللشقيقة سهمان ونصف
وهو قدر فرضها والباقي للأخ للأب فتصع من عشرة **وربما سقط**
لجد وشقيقة وأخت لأب القسمة على أربعة للجد سهمان وللشقيقة
سهمان وهما قدر فرضها وترجع بالاختصار لاثني وتسقط
الأخت للأب وكهم وجدة القسمة بعد سدسها خير للجد فيقسم
الباقي على أربعة فتصع من أربعة وعشرين للجد أربعة والباقي
على أربعة للجد عشرة وللشقيقة الباقي عشرة وهو دون فرضها
وترجع بالاختصار لاثني عشر وتسقط الأخت للأب أيضا وسياتي
بيان عدة المسائل التي يعطي فيها ولد الأب وأما ضابط ما يعطي
وما يسقط فيه فبيته بقوله **فإن على نصف يزد ما يفضل**
أي فإن يزد الفاضل بعد أخذ الجد حظه على نصف المال **فإنه**
أي الزائد على النصف **لو ولد أصل يحصل** فإن لم يزد على النصف
فلا شيء له سواء كان قدره أم دونه وتقدم أمثلة ذلك وعلم من
الاقتصار على استثنائها الشقيقة سقوط ولد الأب مع الشقيقتين
لأنه لا يبقى له معهما شيء كجد وشقيقتين وأخ لأب للجد الثلث ولهما
الباقي وهو قدر فرضهما ولا يزدان عليه كالأخوة فيما مر وهذا
كما قال السبكي يدل على أن ما أخذته في هذه الصور بالضرورة
واللزيم واعتل ويؤيده عموم قولهم لا يفرض للأخت مع الجد

الا في الاكاديمية لكنه معارض بانه لو كان بالعصوبة لحرم بالشقيقة
 ولد الاب وان فضل اكثر من النصف ولكن اما عصبية بانفسهن
 او غيرهن او مع غيرهن والكل باطل كما لا يخفى في غير الثالث
 واما فيه فانه يلزم ان ياخذ كل منهن نصف ما للعصبة فقط
 وقد يجتار الثالث ويقال هذا الباب مخالف لغيره قال الناطم
 وقد يجتار الرابع وان لم يعدوه مع العصبية مع الغير لافراد الحد
 والاخوة تباب قال وقد يستأنس له بما مر من فرق الرافعيين
 العصبية بغيره ومع غيره بانه اذا قلنا عصبية بالغير فالغير
 عصبية او مع الغير لم يجب ذلك ثم قال ولا يزول بذلك الاشكال
 للزوم حجب ولد الاب بالشقيقة وان فضل اكثر من النصف **وان**
نرم مسايل المعاددة بفك الادغام للوزن سميت بذلك
 وان لم يكن العد من الجانبين لان فاعل قد ياتي بمعنى فعل تجاوز
 وجاز ودافع ودفع وقال السبكي لانه نزله المعدود منزلة
 العاد **محصوره** حال وكذا ما **اشتد** اي انفرد **منها** مسيلة
شارده اي نافرة والمراد خارجة والحال الثانية تأكيد للاولى
 اي وان تطلب حصص مسايل المعاددة **قولد الاعيان** تحملها
ان لم يعبروا اي ان لم يجاوزوا **عديل اخت واخ** وصدق
 عدم مجاوزتهم ذلك باخ واخت وباخ وباخت وباختين وباختين
 في خمسة حدود اذ لو زادوا عليها لم يمتنع الا للمعاددة **يعتبر**
 صفة عدل كما قال وهو تكلمة **وتكان** اي والحالة انه كان
من ولد اب مقل مع الموجودين من ولد الاعيان **عدلي**

اودون

٥٨
اودون ما يكمل ذلك فالجملة ثلاثة عشر مسيلة اذ الحد
 الاول من ولد الاعيان يتاتي فيه حد واحد من ولد الاب
 اخت وفي الثاني ثلاثة اخ واخت واختان وفي الثالث خمسة
 اخ واخ واخت واخت واختان او ثلاثة وفي الرابع ثلاثة اخ
 واخت واختان وفي الخامس واحد اخت فذلك ثلاث عشرة
 لها خمس حالات بينهما بقوله **والفرض في الجميع** اي والحالة
 ان الفرض في جميع الثلاثة عشر المفهومة من الكلام **فقد**
زكن اي علم **او كان فيها فرض هو الرابع بالسدس قرن او واحد**
من ذين اي من الرابع والسدس **او نصف** فهذه الخمس تنصب
 في الثلاثة عشر تبلغ خمسا وستين ويحيى في الحد الثالث فقط
 ثلاث مسايل بينهما بقوله **وضم انت** **للتجد اخت الميت** مخفيا
من اب وام واخنته للاب بالثلثين اي مع فرض ثلثين **ونصف**
وسدس او نصف **وتن ان خلوا** اي الحد والاختان عن الزايد
 عليهما من الاخوة فجملة مسايل المعاددة ثمان وستون قبلا ومن
 المعاددة غير ذلك تجدوا اخ واخت لابوين واخ لاب وكجدة وجد
 وشقيقة واربع اخوات لاب ورده الناطم بان ذلك غير خارج
 عنها لان المعاددة في الاولى بما ذكرنا لم تات الابال عوض لعدم
 تاتها بنصف اخ فاضطر للمعاددة به واما الثانية ونحوها
 فلا مكان المعاددة فيها بثلاث اخوات فلاحاجة للزيادة ويجوز
 كما قال جعل وضم مبنيا للمفعول فيرفع اخت واخنته عن عدة
 المسايل التي يفي فيها لولد الاب شي فقال **وربما يفي لولد**

العلات هي اعاد هذا وان تقدم لبني عليه قوله **وذلك**
كأين في ثمان حالات اربع مع ذي الفرض وهي **إذا كان مع الجد**
شقيقة كما مر ومعها **ام او جدة** **ولدا** **اب** بنشد يد الباوعدم
 بالادغام للوزن **منهم** مع الشقيقة **عدلي** **اخ** والجملة صفة لولد
 اب وصدقه باخ واخت وبنات اخوات واربع بدون ذي الفرض
 بينهما بقوله **او معهما عدل** **ثلاثة** اي العدد المئتم وصدقه باخ
 وباختين **والحالة انه لا فرض بعد** فالجملة ثمان وعدها بعضهم
 ستانظر للفرض مع قطع النظر عن اخذه والمعنى واحد ولا بأس
 بتفصيلها فالاولي جد وشقيقة وام واخ واخت لاب تصح
 بالبسط من مائة وثمانية باعتبار القسمة لان الباقي بعد السدس
 لا يصح على ستة فتصير بمافي اصلها ستة تبلغ ستة وثلاثين
 للام ستة والجد عشرة وللشقيقة ثمانية عشر يبقى سهمان
 لا يصحان على ثلاثة فتصير من المائة والثمانية وتلقب بمختصر
 زيد لانه صحها بالاختصار من اربعة وخمسين واختصارها
 لذلك اما بعد انتهائها القسمة او عند ابتداء التاصيل او بينهما
 اما الاول فباعتبار ما مر ثم ردها للاربعة والخمسين لانفاق
 السهام بالنصف واما الثاني فباعتبار ثلث الباقي فان اصلها
 ستة والباقي بعد السدس ثلاث له صحيح فيبلغ ثمانية عشر
 للام ثلاثة والجد خمسة وللشقيقة سبعة فبقي سهم لا يصح
 على ثلاثة فتصير مما قلنا واما الثالث فباعتبار القسمة كالاول
 لكن اذا صارت لست وثلاثين زد على السهمين نصفهما التمتع

علي

على الثلاثة وللسهام الكل نصف صحيح زده عليه فتصير مما قلنا
 ويعاينها فيقال انت امرأة لقوم يقتسمون ميراثا فقالت
 لا تجزوا لي حامل فان وضعت ذكرا وانثى ورثا او احدهما فلا
 فهو في هذه اذا ترك جدا وشقيقة واما وزوجة اب حاملا للمسيالة
 الثانية هي الاولى لكن ولد الاب ثلاث اخوات الثالثة كالاولي
 ايضا والرابعة كالثانية الا ان بدل الام فيها جدة وكلها تصح
 مما صحت منه الاولى الخامسة والسادسة جد وشقيقة واخ
 واخت لاب او ثلاث اخوات له تصحان من ثمانية عشر للجد ستة
 وللشقيقة تسعة وثلاثة لولد الاب السابعة جد وشقيقة
 واخ لاب فتصير من عشر ولذا تلحق بالعشرية للجد اربعة وللشقيقة
 خمسة وللأخ واحد الثامنة جد وشقيقة واختان لاب القسمة
 على خمسة ولان نصفها فنبذل عشر وبعد القسمة يبقى واحد لا يصح
 على الاختين للاب فتصير من عشرين ولذا تلحق بالعشرين للجد
 ثمانية وللشقيقة عشر ولكل اخت سهم **واجعل ابا جد وان**
 علامع الاخوة فيما مر **جد معهم لا ابن اخ** اي لا تجعله مع الجد
كاصله اي كالأخ معه **فالفرق** بينهما **يدري من رشح** مما
 مر في العصبات النسبية قال وهذا الحكم وان كان معلوما
 مما مر في الفروق بين بني الاخوة وابائهم فقد ذكرناه هنا الامر
 اقتضي ابراده **بيان** **معنى الكلالة في التزويل**
 في قوله وان كان رجل يورث كلاله وقوله يستفتونك قل
 الله يفتيكم في الكلالة تاسي بكثير من الفرضيين في بيان معنى

الكلالة وافرادها بالذكر قال وفي مدلولها لغة ثلاثة عشر قولا
 احدها جميع القرابات ثانياها كل وارث والاقراب ان مراد قايله
 من القرابة ثالثاها قرابة الرجل خلا والده وولده رابعها بنو العلم الابا
 خامسها قرابات الام كالعصبات قرابات الاب سادسها بعيد
 القرابة سابعها ما عدا الابوين والاح حكاها الراغب عن قطرب ثم قال
 وليس بشئ ثامنها كل من لم يرته اب او ابن او اخ تاسعها ميت ليس
 له ولد ولا والد عاشرها هذا الميت وورثته قال والظاهر ان
 مراد قايله انها تقع عليهما معا فان الرافي قال في حكايته وعن
 الارهري وقوعها عليهما جميعا حادي عشرها المال الذي لا يرثه
 ولد ولا والد ثاني عشرها الفريضة التي ليس فيها ولد ولا والد
 ثالث عشرها اطلاقها بالاشراك على من لم يترك ولدا ولا والدا
 وعلى من ليس بولد ولا والد من الورثة وعلى القرابة من غير جهة
 الولد والوالد ومنه قولهم ما ورث المجد عن كلاله قال وهذه
 الاقوال لا يجري كلها في المراد بها في التزويل بل يجري منها
 ثلاثة او اربعة وقد بينتها بقوله في النظم بقوله وفي المراد
 بالكلالة في التزويل **اختلف** اي اختلف فيها على الصحابة
والاكثرون منهم على انه مما عرق وتبين لامر اجمل **فقيل**
 المراد بهما **وارثون** ما فيهم ولد وان نزل **والد** ذكر وان
 علا قال القرطبي وغيره وهو قول جمهور اهل العلم وعري
 للسافعي ومالك واحمد ودليله خبر الصحابي عن جابر بن
 علي النبي صلى الله عليه وسلم وانما مريض فقلت يا رسول الله

انه

انه لا يرثني الا كلاله فكيف اصنع في مالي فلم يجبي حتى نزلت
 يستفتونك الآية ولم يكن له يومئذ ولد ولا والد **وقيل ميت**
فقد زين اي الولد والوالد قال الامام وغيره وهو قول جماهير
 العلماء ودليله خبر ما الكلالة يا رسول الله قال اما سمعت الآية
 التي نزلت في الصيف يستفتونك والكلالة من لم يترك ولدا
 ولا والدا رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين **وقيل ميت**
للولد او وارثون فاقدوه اي الولد قال ولما وقع الخلاف في
 حكاية الثالث عن ابن عباس اثبت باوقال ويجوز اثبات كل منهما
 قولاً فيكون الاقوال اربعة والى ذلك اشرت بقولي **فاعدد** اي
 الاقوال ثلاثة او اربعة على ان بعض العلماء جعلها القرابة التي
 ليست من جهة الوالد والولد كما مر بيانه في بيان جهة الارث وحكي
 انها اسم لمن لا اب معه ولا ابن لقول سعد وكان له بنت انما يرثني
 كلاله فتكون الاقوال في الآية ستة لكن لم ار من قال بالخامس
 من الصحابة مع انه يمكن جعله فرعاً لاحد الاولين ثم بين
 مقابل قول الاكثرين بقوله **والوقوف في معناه** اي لفظ الكلالة
روى عن عمر رضي الله عنه فقد قال حين طعن اعدمو الي لم
 اقل في الكلالة شيئاً يعني شيئاً يتق به والا فقد روي عنهم
 الاقوال المتقدمة في النظم وقد سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الكلالة فقال يكفيك اية الصيف يعني التي في آخر السورة
 لنزولها في يوم صايف كما ان التي في اولها نزلت في يوم صايف
 فتوقف وقال ايضا ثلاث لأن يكون رسول الله صلى الله عليه

وسلم بينهن احب الي من الدنيا وما فيها الكلالة والخلافة والربا
 وقاما لم يردده في بيانها لان في الآية اشارة تكفي المحتمل وعمر كان
 مجتهدا ولكنه توقف لعارض ويحتمل انه اذ ذكرها لكنه لم يكف
 بادراكه **وعز وسابق** وهو القول بالعرفان **الجل** اي معظم
 الصحابة **اشتهر** بين العلم لما مر من الادلة وبيان كون الشيء
 مشهورا غير بيان في نفسه فلا يكون هذا تكرارا مع قوله والاكثر
 انه عما عرف وقد تقدم في بيان جهة الارث بيان اصل الكلالة واعرها
 في قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة **مقدمان التاصيل**
والتصحيح **وغيرها** تقسمه التركات هذا شروع في بيان ما يحتاج
 اليه هنا من الحساب لما مر ان هذا العلم مركب من الفقه والحساب
 وهو علم بكيفية التصرف في العدد لاستخراج مجهول من معلوم بوجه
 بينهما وموضوعه العدد من حيث تركيبه وتحليله ومسائله القضايا
 التي يطلب نسبة محمولاتها الى موضوعاتها فيه كعلمنا بان ضرب
 ثلاثة في اربعة ثمانية عشر **وعايتة** استخراج مجهول من معلوم بوجه
 التصرف في العدد ولا ريب ان الفرضي يقتضيه بعد معرفة الفتوي
 لمعرفة التاصيل والتصحيح وقسمة التركات ولما كان المقصود
 منها بالذات الثالث لانه ثم ثلثا واولان وسيلتان له والثاني
 متوقفا على الاول والثالثة على مقدمات بدا بالمقدمات
 ثم بالاول ثم الثاني ثم الثالث والمقدمات جمع مقدمات بكسر
 الدال كمقدمة الحديث الجماعة المتقدمة منه من قدم اللام
 بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله

التاصيل
والتصحيح

وبفتحها

وبفتحها على قلة كمقدمة الرجل في لغة من قدم المتعدي اي
 امور متقدمة او مقدمة على المقاصد التي بعضها بالذات
 وبعضها بالغير كما استعمله وتعريف التاصيل والتصحيح
 يأتي في محلها والمقدمات التي ذكرها ثلاث مترتبة كما صنع
 الاولي ما بينهما بقوله **وبين كل عدد من نسبة** بكسر النون
 وضمها من **نسب اربع في علمها** تصور او تصديقا **مستفوعة**
 عظيمة وهي **تأمل تد اخل توافق** **تباين** فعد داهامتا
 متداخلان متوافقان متباينان **يعني** **من الحاذق** بضم الياء
 من غني بكذا بالبناء للمفعول اي اهتم به وقد بيني للفاعل
 والحاذق الماهر وبين وجه الحصر في الاربع بقوله **فان تساويا**
فقل تماثلا ولم يتساويا فان **عدا الاصغر** بالدرج **الكبير** اي
 لخصاه والمراد افناه مرتين فاكثر **ادخلا** اي تدخلا ادغمت
 الثاني الدال لتقاربهما فخرجنا في بهمة الوصل لتعذر البدل بالسا
اول يقن الاصغر الاكبر بل **عدد ثالث** **افناهما** اي افنا كلامهما
 على حدته **توافقا** **افناهما** **واحد فقط** **تباينا** **افرقا** **بإدراك**
 الفقه من نون التوكيد امر من فرق يفرق اي افرق بين الاربع
 وسوي في الغايق بين المخفف والمتقل في فرق وحكي القرافي
 عن بعض شيوخه ان العرب خصت الاول بالمعاني والثاني
 بالاجسام ثم بين الناظم امثلة الاربع بقوله **فخسة وخمسة**
ثلاثا وثلاثة وتسعة **تدخلا** وسمى تدخلا ومداخلا
 وان لم يكن من الاكبر دخول لما مر في المقادة **وبها يقال**

ثلاث

كن

Copy

rsity

في المداخلات تناسب وفي عدد هما متناهيان **وهو اصطلاح**
أزقله بفتح الهمزة والفاء أي جماعة منهم الخوفي وابن البنا فلا
 مشاحة بان التناسب لا يختص بالمدخلات وقد عبر ابن البنا
 أيضا عن غير التباين بالاشتراك فرد النسب اليهما والاول
 اعدل لاختلافهما بالجدود واللوازم والاحكام **وسنة وتسعة**
توافقا وكل ما تدخلا توافقا لان الاصغر اذا افني الاكبر
 توافقا باجزا الاصغر من غير عكس اي كلي كما هو المقهور والاول
 فله عكس صحيح وهو بعض المتوافقين متدخلا لان اذ الموجبة
 الكلية تنعكس جزئية وكمل بقوله **فان منه** اي ما تقر في
 المتوافقين والمتدخليين **بابا** اي واضحا **خمس وستة**
تباين وخرج كما قال بكل عدد من الواحد والواحد وان تسا
 والعدد والواحد وان كان الواحد مفنيا لكل عدد لانه ليس
 بعدد بل مبداه ولان العدد ما ساوي نصف مجموع حاشيته
 القريبتين او البعيدتين على السوا والواحد ليس كذلك وقد
 يطلق عليه العدد مجازا لطلاق الكل على الجز او تغليباً وعن امام
 هذه الصناعة اي محمد عبد الحق بن طاهر ان العدد يطلق على
 الواحد باشتراك او تشكيك فلا احتراز ولا مجاز وعلى التشكيك
 يفسر العدد بما فسر به النخاعة بانه ما وضع لكمية الشيء قال
 الناطم فان قلت ما ذكرته في حد المتوافقين من ان الاصغر
 لا يفني الاكبر يقتضي ان بينهما وبين المتدخليين تبايناً وقول
 كل متدخليين متوافقان ولا عكس يقتضي ان بينهما عموماً

مطلقاً

مطلقاً لا تبايناً قلت **المراد** بالتوافق في قولهم كل متدخليين
 متوافقان مطلق التوافق وهو الاشتراك الاعظم من التماثل
 والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التداخل لانه
 كما يشترط في المنقسم لانواعه صدقه على كل منها وحمله عليه
 حمل مواطاة يشترط ايضا في تلك الانواع ان يكون كل ما متنا
 كما تقر في محله ولانه يلزم منه ان يكون قسم الشيء قسماً
 منه وهو ممتنع انتهى **فصل** في المقدمة الثانية
 وهي الطرق التي يتوصل بها لمعرفة ما يتحقق من النسب
 وهي ثلاثة بينهما بقوله اجمالاً **اصل** معنى توصل في تفاضل
 بين المتدخليين والمتوافقين والتباينين **لعلم النسب**
 صلة صل وكذا قوله **بالطرح او بالحل او بالقسمة** على سبيل منع
 الخواصا العلم بنسبة التماثل فلا يفتقر لطريق لانه ضروري
 اذ كل احد من لم يمارس الحدود والرسوم يدرك التفرقة بين
 التماثل والتفاضل بداهة ثم تفصيلاً بقوله **وليس تدعى**
بالاول المشهور بين الفرضيين وهو الطرح ورمما يسمى بالافنا
 والالتقاو الاسقاط ولذا نوع التعبير عنه في قوله **فاسقطه الاذي**
 اي الاصغر من **الكبير** اي الاكبر **اسقاطه فصاعدا** الى ان يفني
 الاكبر ويبقى منه بقية اقل من الاصغر **فان في به فقل تدخلا**
ولا تنفي في الحكم بذلك من التونا بالقصر وهو الفتور **وان لم**
يفن منه بل تبقى واحد تبايناً او **لا يد على الواحد** **فان**
 اي الزايد **بلا وتنا** اي فتور من اصغر فان يكن اي الزايد

بينة

افناء اي الاصغر توافقا ولم يفنه بل كان منتزعا الواحد
احكم بالتباين او غيره اي الواحد اطرحه اي الغير بل انتزاعا
من فاضل الكبير نحو ما سبق ولا تنزل تحت على هذا النسب
 اي النظم حتى يصادف الذي يقينهما من واحد او عدد مما يقين
 من تباين او توافق **فاحكم به عليهما اي على العددين فلو كانا**
 ثلاثة وتسعة فاطرح الثلاثة من التسعة ثلاث مرات تقى
 فيها مئة اخلان او اربعة وستة فاطرح الاربعة من الستة
 مرة يبقى اثنان اطرحهما من الاربعة مرتين تقى فقد انتهى
 الطرح لغود ثالث فها مئة توافقان او اثنين وثلاثة فاطرح الاثنين
 من الثلاثة يبقى واحد فها متباينان او خمسة وثمانية فاطرح
 الخمسة من الثمانية يبقى ثلاثة اطرحها من الخمسة يبقى اثنان
 اطرحهما من الثلاثة يبقى واحد فها متباينان ايضا **قال وقد**
استنبطت قاعدتين ينتفع بهما العالم بهذا الفن في التمثيل
 اذا طول بمثال خاص ويكتفي بهما عن السبق والحدس احدهما
 في ايجاد اقل عددين يتفقان بخز معلوم فاضعف مخرج الجز
 فيكون الحاصل هو اصغرهما فان اردت اكبرهما حملت المخرج على
 ضعفه فيكون الاكبر كما الوسييت عن اقل عددين يتفقان بالثلاث
 فاضعف مخرج الثلث يحصل ستة وهي اصغر العددين فاذا
 اردت مخرج الثلث على الستة يحصل تسعة وهي اكبرهما
 فالستة والتسعة اقل عددين يتفقان بالثلاث **الثانية في**
 ايجاد اقل عددين يتفقان بجز معلوم مقيدتين بعدة الاسقاط

المحتاج

المحتاج اليهما في معرفة توافقهما فحصل اقل عددين يتفقان
 بذلك الجز بما قروا وحفظهما وهذا ان يحتاج فيهما
 ابد الى اسقاطين اي من غير نظر لتكرار الاسقاط بالعدد الواحد ولا
 ففيهما ثلاث اسقاطات فان اردت اقل عددين يتفقان بذلك
 الجز ويحتاج فيهما الى ثلاث اسقاطات فاجعل اكبر المحفوظين اصغر
 المطلوبين ومجموعهما اكبر المطلوبين فان اردت اقل عددين يتفقان
 بذلك الجز ويحتاج فيهما الى اربع اسقاطات فاحفظ الحاصلين
 اخرافى المثال ولجعل اكبرهما اصغر المطلوبين ومجموعهما اكبر
 المطلوبين وهكذا الى ان ينتهي الى اخر العدة المطلوبة فلو قيل
 كم اقل عددين يتفقان بالنصف ويحتاج فيهما الى ست اسقاطات
 فاضعف مخرج النصف يكون اربعة وهو اصغر عددين متفقين
 بالنصف يحتاج فيهما الى اسقاطين ورد مخرج النصف على اربعة
 يكن ستة وهو اكبرهما ثم اجمع الاربعة للستة يكن عشرة وهو
 الاكبر من اقل عددين متفقين بالنصف ويحتاج فيهما الى ثلاث
 اسقاطات واصغرهما الستة فاجمعها للعشرة يكن ستة عشر
 وهي الاكبر من اقل عددين متفقين بالنصف ويحتاج فيهما الى اربع
 اسقاطات واصغرهما العشرة فاجمعها للستة عشر تكن ستة
 وعشرين وهي الاكبر من اقل عددين متفقين بالنصف ويحتاج
 فيهما الى خمس اسقاطات واصغرهما الستة عشر فاجمعها للستة
 والعشرين يكن اثنان واربعون وهي الاكبر من اقل عددين يتفقان
 بالنصف ويحتاج فيهما الى ست اسقاطات واصغرهما الستة

ن

طات

Copy

rsity

والعشرون فهذان هما المطلوبان ثم نبي بطريق القسمة فقال
والاصغر ينصبه مفعولا اول لقوله اعتبار ومفعوله
الثاني اماما واقسم في طريق القسمة لاري اي الاكبر عليه
اي الامام فعلم جواب اقسام اي تعلم مداخلتها او غيرها فان
يصح قسمه بفتح القاف اي قسمته عليه **تدخلا او لا يصح**
فان ينكسر ذو واحد اي الواحد فمدخلا في نحو طرعا
اي والحكم كما مضى في نحو هذا الطريق من طريق الطرح من الحكم
بالمباينة والا اي وان لم ينكسر واحد بل اكثر فاعتبر ايضا اما ما
ثانيا وقوله ما ينكسر مفعول اول لاعتبر واقسم على ذلك اي
الامام الثاني الامام الاول فان يصح قسمه عليه والتوافق
اخلى اي انكشف او ينكسر عند ذلك اي العدد المنكسر اتخذ
ايضا اماما ثالثا وهكذا حتى تزيحقا اماما ما ينقسم عليه
ما يليه من الائمة قبله حالة كون ذلك رسم خطا وذهنا
فقل توافقا اذا وترى واحدا فقل متباينا وكن متشاهدا
وخارج بالقسم غير معتبر لانه غير مراد لنفسه بل المعتبر
الامام والذي قد انكسر فلو كانا ثلاثة وستة انقسم الاكبر
 على الاصغر فهما متداخلا او ستة وتسعة فاجعل الستة
 اماما واقسم عليه التسعة فلا يصح فانتفى كونها متداخلتين
 فاجعل الثلاثة الباقية اماما ثانيا واقسم عليه الامام الاول
 فينقسم فهما متوافقان قال وينبغي ان يكون الوضع اذا
 علمته بالخط على هذه الصورة ليسهل العمل ٩ ٦ ٣ ولو

كانا تسعة وخمسة عشر فاجعل التسعة اماما واقسم
 عليه الخمسة عشر فلا ينقسم فاجعل الستة الباقية من الخمسة
 عشر اماما ثانيا واقسم عليه الاول وهو التسعة فلا ينقسم فاجعل
 الثلاثة الباقية اماما ثالثا واقسم عليه الامام الثاني وهو الستة
 فنقسم فهما متوافقان وهذه صورته ٩ ٦ ٣ ولو كانا احدا
 وعشرين واربعة وثلاثين فاقسم الثاني على الاول يبقى منه
 ثلاثة عشر فاجعلها اماما ثانيا واقسم عليه الامام الاول وهو
 احد وعشرون فلا ينقسم فاجعل الثمانية الباقية اماما ثالثا
 واقسم عليه الامام الثاني وهو ثلاثة عشر فلا ينقسم فاجعل
 الخمسة الباقية اماما رابعا واقسم عليه الامام الثالث وهو
 الثمانية فلا ينقسم فاجعل الثلاثة الباقية اماما خامسا
 واقسم عليه الامام الرابع وهو الخمسة فلا ينقسم فاجعل الاثنين
 الباقيين اماما سادسا واقسم عليه الامام الخامس وهو
 الثلاثة فلا ينقسم فقد انتهت ههنا الواحد فالعدد ان متباينا
 وهذه صورته عم ٩ ٦ ٣ ٨ ١ ٥ ٣ ٢ ثم ثلث بطريق
 الحل فقال **ونفجحل ان** بالفتح **كلامهما اي من العديدين**
المتفاضلين ان كان اول بصرفه للوزن وهو ما لا يفنيه
 الا الواحد الخمسة وسبعة او كان الاول **الذي** اي ارتفع
 اي الاكبر **فقط** اي والاصغر مركبا وهو ما يقنيه
 الواحد وغيره كاربعة **تباينا في القسمين** **وكسر** **ان**
 يكون الاكبر مركبا والاصغر اول **فجحل** **كلامهما اي**

الأول بالجمع **اضلاعه** يدل من الأول جمع ضلع بكسر الضاد
 وفتح اللام ويجوز تنسكيتها قاله الجوهري وغيره أي يحل الأكبر
 لاضلاعه الأول التي تتركب منها بان تجعل مخرج الجز الذي
 ظهر له أحد ضلعيه وتقسيم عدد ذلك عليه يخرج ضلعه الآخر
 فإن كان أوله فلا يمكن حله أو مركبا فحله أيضا كما عرفت وهكذا
 إلى حيث تريد أو يخرج بالقسمة عدد أوله فيكون الخارج الأخير
 والخارج المقسوم عليها هي جملة اضلاعه التي يحل اليها ولما كان
 صحة الحل بضرب اضلاع بقضها في بعض فإن خرج ما حلته
 فذلك صحيح والافلا **فان يكن** بعد الحل **كالاصغر** كافه اسم
 يكن خبره **فيها** أي وان لم يكن مثل الاصغر في اضلاع كثلاثة
 وستة فالسنة لها نصف اقسامها على مخرجة يخرج ثلاثة وهو
 أول والخارج والمخرج ضلعا السنة وفيها مثل الاصغر **فان**
 أي الاصغر **داخل في الأكبر** وعند فقده أي مثل الاصغر
 في اضلاع كثلاثة وأربعة **تباينا وان يكن كلاهما بتركيب**
فمن برفعه خبر لكلاهما والجملة خبر يكن واسمها ضمير الساتر
 وينصب خبر اليكن بالوقف بلغة ربعية واسمها كلاهما وبتركيب
 صلة فمن على التقديرين أي وان يكن كلا العددين حقيقيا
 بتركيب **فحل كلاهما الماد كراي** لاضلاعه الأول **وفي ضلع**
كل واحد منهما انظر بالبنا للمفقول **فان يكن اضلاعه** **ذا**
 يعني الاصغر **لذا** يعني الأكبر **ولا تكون له** والحالة أنك
قد فقدت الاشتراك بين اضلاعهما أصلا أو لم تفقده لكن

بشترك

بشترك بعض من أحدهما البعض الآخر فهي ثلاثة اقسام
 رتب عليها جواب الشرط وهو قوله **فقل** حالة كونك **مطابقا**
 باللف والنشر بين تلك الأقسام وهذه الأحكام أعني **تداخلا**
تباينا توافقا ولو كان أربعة وعشرين وستة وتسعين
 وحلت كلاهما لاضلاعه الأول كان اضلاع الثاني ثلاثة
 وخمسة اثني عشر والأول ثلاثة وثلاثة اثني عشر وكلها متو
 للأكبر فمنها متداخلا ولو كانا اثنين وثلاثين واحدا وثماني
 كانت اضلاع الأكبر أربع ثلاثات والاصغر خمسة اثني عشر
 وليس منها ما يماثل شيئا من اضلاع الآخر فمنها متباينان
 ولو كانا ستة وثمانية كان اضلاع الأكبر ثلاثة اثني عشر
 والاصغر ثلاثة واثنين فقد ماثل ضلع أحدهما ضلع الآخر
 لأن لكل منهما ضلع اثنين فمنها متوافقان ولما مر أن الاشتراك
 بين المتفاضلين إنما هو بين المتوافقين والمتداخلين أخذ
 في بيان ما يشتركان فيه وما يعتبر من الأجزاء المشتركة فقط
والاشتراك في العددين الذين اتفقا هو الثالث من الأجزاء
عرفت سابقا وهو الذي يفنيهما وذلك أربعة وعشرين
 وستة وثلاثين فإن الثالث المفني لكل منهما اثنا عشر فبشترك
 بماله من الأجزاء وهو النصف والثالث والرابع والسادس والنصف
والاشتراك في عددين ذوي أي صاحبي **تداخل** **بما**
لا يفترق من الأجزاء ستة واثنى عشر فانهما يشتركان في النصف
 والثالث والسادس لأنها الموجودة للستة وصرف اصغر للثلاث

ن

الجزء الاول هو **المعتبر** من الاجزاء المشتركة لان القصد بالنظر
 في الاجزاء اختصار الاعداد المودي اليه اعتبار الادق فوجب
 اعتباره وادقها في مثال التوافق نصف السدس وفي مثال
 التداخل السدس وهو اي الادق **اسم واحد من العدد الذي**
اعتبر به اشتراك في اي في المتوافقين والمتداخلين كما في المثالين
 فان اسم الواحد من الاثني عشر في الاول نصف سدس ومن الستة
 في الثاني سدس **المختصر** اي اعتبار الاشتراك بذلك لاجل قصد
 اختصار المختصر فاللام كما قال للتعليل ثم ذكر ما يعرف به الثالث
 الذي يعتبر به الاشتراك في المتوافقين بحسب ما يعرف به توافقها
 من الطرق المتقدمة بقوله **فالثالث مجزئ** اي جزئ كان او جزئ
 الادق **توافقا** اي فالعدد الثالث الذي توافق المتوافقان مجزئ
 هو **اكبر ما يطرحه** اي اكبر عدد **تطابقا** اي المتوافقان بطرحه
 ان عملت بالطرح كالاثني عشر في المثال الاول فلا عبرة بالاصغر
 وان افني كلامهما كالاثني والثلاثة والاربعة والستة في ذلك
 المثال وهو اي الثالث **الامام المنتهي اليه** ان عملت بالقسمة
 كالاثني عشر في ذلك المثال ايضا وهو **ضلع تطابقا** اي المتوافقان
عليه ان عملت بالحل وكان الاشتراك في ضلع واحد كالثلاثة المشتركة
 فيها التسعة والخمسة عشر بعد حلها لاضلاعهما **فان ترد** اي
 الاضلاع المشتركة على واحد **فما يضرب** **ركبا** اي فالثالث ما رك
 بضرب الاضلاع المشتركة فلو حللت الاربعة والعشرين لاضلاعهما
 ثلاثة وثلاثة اثنيات والستة والثلاثين لاضلاعهما ثلاثة

وثلاثة واثنين واثنين فالمطلوب اثنا عشر لتركيبها من الاضلاع
 المشتركة وهي اثنان واثنان وثلاثة واعلم ان كيفية الجزء
 الادق من المتوافقين متحدة وكيفية مختلفه والالكان متماثلين
 وهي من احدهما تسمى وفقا ولمعرفة منهجهان قسمة وجل فاشارة
 الي الاول بقوله **ووفقا** **كل منهما ان** **طلبا** بالف الاطلاق **يقسم**
 برفع لغته في جواب الشرط الماضي **ذو الوفق على ذي العدد**
 الثالث فما خرج فهو المطلوب فلو قسمت على الاثني عشر الاربعة
 والعشرين خرج اثنان وهو وفقها ونصف سدسها لانه اسم الواحد
 من الثالث او الستة او الثلاثين خرج ثلاثة وهي وفقها ونصف
 سدسها لذلك والي الثاني بقوله **ومن يكن** **لمخرج الحل اعتمد**
ياخذ من الاضلاع ما اي الضلع الذي **يبين** غيره منها وهو
 غير المشترك منها فان توحده فذاك والركب كما بينه بقوله **مركا**
 بكسر الكاف حاله من ضمير ياخذ **بالضرب** **ما يعاين** في الخط اوفي
 الذهن من اضلاع كل عدد على حدتها حالة كونه **موقدا** بفتح الدال
 فلو حللت التسعة لاضلاعهما ثلاثة وثلاثة والخمسة عشر لثلاثة
 وخمسة لكان وفق الاول ثلاثة لانفراده بهما والثاني خمسة
 لذلك ولو كانا ستين وثمانية عشر وحللتها لكان اضلاع الاول
 اثني واثنين وثلاثة وخمسة والثاني اثني وثلاثة وثلاثة
 والمشارك بينهما اثنان وثلاثة ومسطحها ستة والعددان
 متفقان بالسدس والمباين من الاول البقية اثنان وخمسة
 ومسطحها عشر فهي وفق الاول لانهما سدس والمباين من الثاني

السهم او اقل او اكثر بحسب ماله من الاصل والعلة الجامعة للثلاثة
 وغيرها من بقية الطرق ان نسبة حظ كل وارث او فريق من الاصل
 الي الواحد او عدة احاد الفريق كنسبة حظ الواحد من المصحح الي
 جزء السهم فهذه اربعة اعداد متناسبة تناسبا هندسيا اي
 لنسبة الاول للثاني كنسبة الثالث للرابع اولها الحظ من الاصل
 ثانيها الواحد او عدة احاد الفريق ثالثها الحظ من المصحح رابعها
 جزء السهم والمجهول المطلوب معناه ان كل اربعة اعداد متناسبة
 كذلك ففي مجموعها خمس طرق ثلاثة منها تقدمت ورابعها ان تقسم
 عدد الفريق على عدد جزء السهم ثم الحظ على الحاصل وخامسها
 ان تقسم عدد الفريق على حظه ثم جزء السهم على الخارج والضابط
 فيما اذا كان المجهول الثالث كما هنا ان تضرب الاول في الرابع ثم تقسم
 الخارج على الثاني او تقسم الرابع على الثاني ثم تضرب الحاصل في الاول
 او تنسب الاول للثاني وتأخذ من الرابع بقدر ذلك او تقسم
 الثاني على الرابع ثم الاول على الحاصل او تقسم الثاني على الاول
 ثم الرابع على الحاصل **فان اردت في المثال الاول** من مثالي
 الفصل السابق وهو جدتان وثلاثة اخوة لام وخمسة بني
 عم **مقدار حظ الاخ** من المصحح **مفصل صفة لحظ جزء سهمها**
 بالنصب على الراجح مما يفسره اضرب الاتي **ثلاثين** بدلا من جزء
 سهمها **اضرب** **سهمين** فيه اي في جزء السهم وهو اي الحظ الذي
 هو سهمان **قدرا الواجب** **للمهر** اي الاخوة من الاصل **يكن** اي
 يوجد **سنتون** **واقسم** اي الستين **عليهم** يرتفع من القسمة

عشرون وهو الذي لواحد منهم وجب واضرب سهم الجدتين في
 الثلاثين واقسم الخارج عليهما يكن لكل منهما خمسة عشر وضرب الثلاثة
 لبني العم في الثلاثين واقسم الخارج عليهم يكن لكل منهم ثمانية عشر **ومن**
يكن بالثان **منهم حسب** بالفق من الحساب اي ومن يكن قد
 حسب بالطريق الثاني من الطريق المذكورة **يقسم ثلاثين على عدد**
 اي الاخوة **ويضرب الحاصل** وهو عشرون **في سهمهم** يخرج مال كل منهم
 ويقسم الثلاثين على الجدتين وتضرب الخمسة عشر الخارجة في سهميها
 وعلى بني العم وتضرب الستة الخارجة في ثلاثة حظهم يكن لكلها
 ذكر **او اردت العمل** بالثالث **سم من ثلاثة** عدد الاخوة **سهمين** اي
 سهمين يكن ثلثين **ومن ثلاثين** **خذ الثلثين** اي ثلثيها **يحصل**
 لكل اخ **بكل منهم** من الثلاثة **عشرون** كما عرفت وسهم من اثنين
 عدد الجدات سهمهما يكن نصفا فخذ من الثلاثين نصفها وهو مال كل
 جدة وسهم من الخمسة عدد بني العم سهمهم يكن ثلاثة اخماس فخذ
 من الثلاثين ثلاثة اخماسها وهي مال كل منهم وبالطريق الرابع اقسّم
 على الثلاثين الاخوة يخرج عشر اقسّم عليه سهميهم والجدتين يخرج
 ثلثا عشر اقسّم عليهما سهمهما وبني العم يخرج سدس اقسّم عليه
 سهمهم يخرج لكل ما ذكر وبالخامس اقسّم الاخوة على سهميهم يخرج
 واحد ونصف والجدتين على سهميها يخرج اثنان وبني العم على سهمهم
 يخرج واحد وثلثان اقسّم على كل من الخواص الثلاثين يخرج لكل ما
 ما ذكر **وقس بما ذكرته** في الاخوة **الباقين** من الجدتين وبني العم
 وقد عرفت **واعلم** ان نسبة حظ كل من الاصل اليه كنسبة ماله

من المصحح اليه فهذه اربعة اعداد متناسبة ايضا والمجربون منها
 الثالث ففي استخراج خمسة طرق ايضا ان تضرب لكل حظه في المصحح
 وتقسيم الخارج على الاصل او تسمى حظ كل من الاصل وتضرب الخارج في
 المصحح او تقسم الاصل على حظ كل ثم المصحح على الحاصل او تقسم المصحح
 على الاصل وتضرب الخارج في حظ كل او تسمى الاصل من المصحح وتقسيم
 الخارج على حظ كل فيحصل عشر طرق لاستخراج حظ كل بعد التناصيل
 والتصحيح وتخصيل جزء السهم وان كانت باعتبار الضابط الكلي خمساً
 ثم بين اختيار صحة القسمة بقوله **والانصباب بالفرض للوزن اجمع**
وقابل ما اجمع منها اي بالمصحح الذي قسمت لاختبار متبع
 اي لاجله فان ساوه فالعمل صحيح والافلاقي المثال اذا صحت الانصبا
 كانت مائة وثمانين فالعمل صحيح ولو كان اقل او اكثر فاعيد العمل
 لانه مختل **استخراج حظ كل وارث من مبلغ التصحيح بعد**
التناصيل وقبل التصحيح ان كان بعد تخصيل جزء السهم ففيه النظر
 الخمس الاول من العشر لعدم الاحتياج فيها الي التصحيح او قبله وهو
 المراد فطريقه ما قال **ان ينكسر نصيب حيز فقط** عليه ثم بالتباين
 بينه وبين حيزه **ارتبط في خط ذاك الصنف المبين للفرد منه استقر**
 اي استقر حظ الصنف لواحدة لانه جزء سهم الصنف اذا الصنف جزء سهم
 المسيلة حينئذ فاذا ضرب فيه الحظ وقسم عليه الخارج خرج الحظ
وان توافق اي الصنف وحظه فوق ما انكسر للفرد لانه جزء سهم
 الصنف اذا راجع الصنف هو جزء سهم المسيلة حينئذ فاذا ضرب
 فيه الحظ وقسم عليه الخارج خرج وفق الحظ **والذي نصيبه انقسم**

عليه

عليه **فاضرب حظه بما التسم** بالاصل في **احاد ذاك الحيز المنكسر** عليه
 حظه ان يبينه **وفي وفقه** ان وافقه لان كلامه من اجزاء السهم **وكل**
حظ من الاصل ميز بما قلنا وقد مثل لكل من المبينة والموافقة بمثال
 فقال الجدة وسبعة اعمام لكل عم خمسة سها ما لانها جميع ما قد
 انكسر لكلهم **لدي اي** عند تباين ظهري **وعدهم اي** سبعة الجدة **اذ**
حظها منقسم بالصفة عليها ومجموع الخطوط اثنان واربعون ومثله تصح
 المسيلة **فان يكن اعمامه اي** الميت **عشرين** يكن لكل منهم سهم واحد
 يقيناً **اي خمس حظهم لان توافق اي** اعمام وحظهم اي لتوافقها به
 اي الخمس **وخمس عددهم** اربعة **لمن بقي** بفتح القاف على لغة تنمى اي الجدة
 بلا ضرب لتصيبها لانه واحد ولا اثر لضربه فتصح من اربعة وعشرين
فلو نصيب جدة تعدد اضربت عدده اي عدد نصيبها في المبين او وفق
 الموافق **كما انهم** في تقرير القاعدة من الضرب في عدد المبين ووفق
 الموافق جدة وزوجة وثلاثة اعمام لكل عم سبعة حظهم واضرب لكل من
 الجدة والزوجة حظها في عدد اعمام يكن للجدة ستة وللزوجة تسعة
 وتصح من ستة وثلاثين ولو كانت اعمام فيها اربعة عشر لوافقوا حظهم
 بالسبع فاجعل سبعة وهو واحد لكل منهم فلم اربعة عشر واضرب
 لكل من الجدة والزوجة حظها في سبع اعمام يكن للجدة اربعة وللزوجة
 ستة وتصح من اربعة وعشرين ولو تركت زوجا واخوين لام وخمس
 شقيقات فاصلها ستة ونقول لتسعة والمبينة بين الشقيقات
 وحظهن فقط فاربعة من لكل شقيقة فلم عشرة وللزوج ثلاثة نظراً
 في الشقيقات فله خمسة عشر ولكل اخ خمسة لان له سها واحداً

فتصح من خمسة واربعين ولو كن عشرين لوافقن حظن بالربع قال
 ربه لكل منهن فلمن عشرون وللزوج ثلاثة في ربع عدد من خمسة
 عشر ولكل اخ ربع عدد من فتصح من خمسة واربعين وبذلك عرف ان
 المذكور هنا نوع من التجميع ولما خرج من بيان وقوع الكسر على صنف اخذ في
 بيان وقوعه على صنفين وصورة كما عرفت اثنتا عشرة اربع حالة مباينة للحظيما
 واربع حالة الموافقة واربع حالة الاختلاف وقد بينا كلها فقال **والكسر**
ان يقع على صنفين وبان **الصنفان العظيمان** فان تماثلا اي الصنفان
 في حكمه اي في حكمه لحظ المنكسر على فريق ذي تباين لحظه **ذكر** لكل
 واحد من كل منهما حظ صنفه ولمن صح عليه حظ مسطح ضربه في احد
 الصنفين وذلك لما مر في الانكسار على صنف واحد مباين لحظه **وان تباينا**
فكل صنف منهما فاضرب نصيبه بدون وقف اي توقف في عدد غيره
 اي الصنف اي في عدد الصنف الاخر فما كان فهو لو احد ذلك الصنف
 لان ضرب عدد في مسطح عددين وقسمة الخارج على احدهما كضرب العدد
 الاول في الاخر فلو ضربت اثنين في مسطح ثلاثة وخمسة وقسمت الخارج
 على الخمسة مثلا كان كضرب الثلاثة في الاثنين وكذا لو قسمته على الثلاثة
 كان كضرب الخمسة فيهما وقد علمت ان جزء السهم في صورة تباين الصنفين
 مسطحهما وانك في الطريق الاول المذكور في الفصل المتقدم تضرب حظ
 كل صنف في جزء السهم وتقسم الخارج على عدد الصنف فيكون ضرب حظ
 احد الصنفين في جزء السهم الذي هو مسطحهما وقسمة الخارج على
 ذلك الصنف كضرب ذلك الحظ في الصنف الاخر ومن ذلك يعلم علمه ما
 ياتي من الصور **ودو حظ سلم** من الكسر **فاضرب نصيبه من اصل قدم**

في سطح ذينك الفريقين المتباينين لانه جزء السهم فما كان فهو لذي
 الحظ وان توافق الصنفان فاضرب ما ركن **لكل صنف في جميع**
وفق فريقه اي الصنف الاخر فما كان فهو لو واحد ذلك الصنف **ودو**
القسام حق فاضرب نصيبه من التاصيل في مضروب وفق
 حيز في صنف اي في الصنف الاخر فما كان فهو لذي الانقسام **او دا**
 اي وان تداخل الصنفان **فكنوا في** بينهما سبق لما مر ان كل متداخلين
 متوافقان وان شئت فادفع حظ اكبرهما الواحدة واقسم اكبرهما على
 اصغرهما واضرب الخارج في حظ اصغرهما يخرج ما لو واحدة واضرب حظ
 من صح عليه حظه في الاكبر فما كان فهو له هذا كله في الحالة الاولى اما
 الثانية والثالثة فقد بينا بقوله **وان يوافق كل صنف ما استحق**
اولم يوافق منهما غير صنف **فارجع** كلا اي كل موافق منهما في الحالين
لوفقه وما مر في حالة مباينة كل منهما لحظه **اتبع** بان تنظر بين
 الراجعين في الثانية فان تماثلا فلكل واحد من كل صنف وفق حظهم
 واضرب حظ من صح عليه في احد الراجعين او تباينا فاضرب وفق
 مال كل صنف في راجع الاخر يخرج ما لو واحد الصنف واضرب حظ من صح
 عليه في مسطح الراجعين او توافقا او تداخل فاضرب مال كل واحد
 من كل صنف وفق حظ صنفه في راجع راجع الصنف الاخر واضرب حظ
 من صح عليه في مضروب احد الراجعين في وفق الاخر وبان تنظر بين المتباينين
 والراجع في الثالثة فان تماثلا فالحظ المتباين لو احدهما يابنه ووفق
 الحظ الموافق لو احدهما ووافقوه وتضرب حظ من صح عليه في احدهما
 او تباينا فاضرب الحظ المتباين في الراجع يكن ما لو واحد المتباين ووفق

الحظ الموافق في عدد المياين يكن ما الواحد الموافق وحظ من صح عليه
في مسطهم ما أو توافقا أو تراخا فاضرب الحظ المياين في راجع الرابع
يكن ما الواحد الموافق وحظ من صح عليه في مضروب احدهما في راجع الآخر
وقد اخذ في امثله بعض ذلك فمثل للصورة الرابع الحالة الاولى على الترتيب
السابق بقوله **كزوجته وسبعة من ولد الام معهم من الاعمام عدد**
مثلهم اي سبعة فاضربهم في مجموع من يسكون النون اثني عشر وكل
صنف من الصنفين حظه قد انكسر عليه مع تباين بينه وبين
حظه فانظر تجد بين الفريقين تماثلا عريضا فخمسة الاعمام قل
للم الواحد منهم وللآخر خبر الذي لولد الام واضرب لها اي للزوجة
ثلاثة حظها في سبعة احد المتماثلين وبعد اي بعد استخراج
الانصبا ما تقرق منها بالقسمة احكام اي اتقن جمعه مختار عينا
فتعرف ان المصحح اربعة وثمانون وان تكن اعمامه اي الميت ثمانية
فذاك تمثيل الحال اي صورة ثانية فكل من الصنفين يباينه حظه
وهما متباينان فاضرب لهم واحداي لاجله خمسة الاعمام في سبعة
عدد الاخوة يفر اي العم بها بالقصر للوزن اي بخمسة ولان اي
وثلاثين فلم يمايتان وثمانون وللآخر اي لاجله اضرب في الثمان عدد
الاعمام اربعة حظ فريق الاخوة يظهر نصيبه من الاعداد المتفرقة
من الضرب وذلك اثنان وثلاثون فلم يمايتان واربعة وعشرون وسبعة
عدد الاخوة سطح مع الثمانية عدد الاعمام والحاصل وهو ستة
وخمسون اضرب فيه حظ الباقي وهي الزوجة تخرج مائة ومائة
وستون وتضع المسيلة من ستمائة واثنين وسبعين وان يك الاعمام

معها

معها اي الزوجة ستة وولد الام تسعة والبنة اي والقطع
بانه قد توافق الصنفان بالاثلاث فخمسة الاعمام في ثلاث
راجع الاخوة اضرب لهم يكن له خمسة عشر فلم يمايتان وللآخر
اضرب اربعة حظ الاخوة في اثنين من ستة اعني بالاثني راجعه
اي راجع عدد الاعمام يكن له ثمانية فلم يمايتان وسبعون والستة
اضرب ثلثها في التسعة او بالعكس والحاصل اضرب في نصيب الزوجة
يكن لها اربعة وخمسون وتضع من مائتين وستة عشر وان تكن
اي المسيلة بحالها ولكن ولد الام ثلاثة واضرب لفردهم حظه
اربعة في اثنين ثلث عدة الاعمام لتوافق عددي الصنفين بالثلث
يكن له ثمانية فلم يمايتان اربعة وعشرون واضرب لهم خمسة الاعمام ذا
تمام في ثلث اخوة واحد ايكن له خمسة فلم يمايتان وثمانون وذا تمام حال
لازمة واضرب حظ المرأة ثلاثة في ستة تركبت من ثلث احدها
في الآخر بعبارة اي بالاعتبار اذ لا يرتفع بضرب ثلث احدهما في الآخر
شي عن اكبرهما فيكون لها ثمانية عشر فتضع من اثنين وسبعين
ثم مثل بمثال لصورة من الحالة الثالثة بقوله وان يكن اعمامه
في الصورة المذكورة عشريين فوفقها اربعة بقيت فاضرب
في اربعة للاخوة اي حظه يبد والذلي لكل ذي اخوة بالتشديد
وهو ستة عشر فلم يمايتان واربعون واضرب لهم خمس حظه
بالوقف بلغة ربعة اي واحدا في عدة اخوة ثلاثة يكن له ثلاثة فلم
يستون ميايما بنصبة بقوله يبعد والحالة حال من عد اي بعد
عدد ميايما بحظهم واضرب نصيب زوجة ثلثه فيما ارتفع

من ضرب عدد اخوة فيما يرجع من عدة الاعمام يكن لها ستة وثلاثون
وتضع من مائة واربعه واربعين والقيس اي بما ذكر من الامثلة اعتمدت
في سائر الاقسام الاثني عشر ياد المستعد لهم مثل ذلك وامرها
سهل فلان طول يدك فاعليك بضبط القواعد وقد استوفاهما كلها
في الفصول وغيره ثم اخذ في بيان وقوع الكسر على ثلاثة اصناف واربعه
فقال وان يرد كسر على ما سبقنا فقس على الذي مضى محققا له ونقص
على بيان ما ذكر من المثالين في الباب قبله اي باب التصحيح والانكسار
فيهما على ثلاثة اصناف وانت فاعتبر اي فقس على المثالين بقية الاقسام
التي عرفتها ثم فاضرب لكل جدة في المثال الاول وهو جدتان وثلاثة
اخوة لام وخمسة بني عم نصيب كل من واحد في المحصل من ضرب
عدي اخوة والعاصب وهو خمسة عشر يكن لها ذلك فلجدتي ثلاثون
واضرب لكل عاصب مناسب اي نصيب ثلاثة حظه في سطح من سواهم
اي الجدات والاخوة وهو ستة يكن له ثمانية عشر فلم تسعون وللأخ
اضرب حظ اخوة اثنين نحو اي نسبهو اللام في سطح جدات وولد عم وهو
عشر يكن له عشرون فلم ستون وتضع من مائة وثمانين وارود بتات
اي في المثال الثاني وهو عشرون جدة وتسعون اخا لم وتسعون ابن عم
عد ولد الام لتصفه خمسة واربعين لموافقة حظه به كذا عده ذوي
العصوبة للثلاث ثلاثين لموافقة حظه به ثم الفرد من كل صنف من
نصيبه فان ترد نصيب كل جدة فراجع اخلافه وهي العمد
في تمييز ذلك قابل بكل منهما الجدات ولكن لو فوق الزوق للصفيين الآخرين
ذا اي صاحب اثبات اعني بوفق الوفاق ثلاثة لبني العم وتسعة للاخوة

وقد

وقد شد اخلافا طلب بذاك المنهج المعتمد الذي يتوصل به لمعرفة
اقل عدد ينقسم على كل من عدد من مفروضين اقل مقسوم على كليهما بجد
تسعة واضربه في سهم كل من علماء والعمل في نصيب كل واحد من
اخوته اي الميت ان تقول قابل بوفق عدد في جملة اي قابل بجملة
وفوق عدد هم وهو خمسة واربعون عشرين عدد الجدات ثم الراجع الذي
بقي وهو راجع الاعمام ثلاثون جده اي وفق عدد الاخوة للعدد اي
العشرين والثلاثين ذاتوا في الاول بالخمس والثاني بثلاث الخمس فاذدهما
اي العدد دين الثاني لاثني ثم الاول الى اربعاهما متداخلك والاصل
اربعة رحمه للوزن ثم اتى بالف الاطلاق وشم في الموضوعين للترتيب الاخباري
ونصف حظ الاخوة اضرب اجمعاه في اكر الوفاق اي الاربعة اذ هو
الاقل اي اقل عدد ينقسم على الاثني والاربعة يكن نصيب كل اخ بالتشديد
ما حصل وهو اربعة فلم ثمانية وستون واعمل كذا في حظ كل عاصب
من بني العم مراعياما كان من تناسب بان تقابل براجعه الجدات
وراجع الاخوة يكن راجعاهما اثني وثلاثة وهما متباينان واقل عدد
ينقسم عليهما ستة فاضربه في ثلث سهامهم يكن له ستة فلم خمسين
واربعون وتضع من الف وثمانين كما مر وفي الذي اوردته كفايه
لضابط الاصول اي القواعد بالعناية من الله تعالى وان في نهاية
الاعراض شرح له على الجعبرية ولم يكمله ما فيه من ذال النوع الذي
كلاصافه غنية المرتاض في هذا الفن ومن ذابيان ما وغنية مبتدا
خبره فيه اوفاعليه المناسبة اي هذا مبحث المناسبة
من النسخ وهو الازالة والتغيير والنقل يقال نسخت الشمس الظل

يد

ازالته ونسخت الرج اشار الديار غيرتها ونسخت الكتاب نقلت ما فيه
 الى اخره ومن ذلك المناسبة لازالة او تغيير ما صحت منه الاولى بموت
 الثاني او بالمصحح الثاني او لانتقال من وارت لآخر وهي اصطلاحان
 بموت وارت فاكثر قبل فسمي الزكة فان قلت المناسبة مفاعلة تقتضي
 صدور الفعل من الجانبين وهو منتف هذا العلم بان المسئلة المناسبة
 ليست منسوخة وبالعكس قلت تقدم جواب مثل هذا وايضا لما
 كان في المتوسطات شبه المفاعلة ونزل غير هامر لفظها اطلق علي
 الكل ذلك طرد الباب وانما عبرت بشبه المفاعلة في المتوسطات
 لا بالمفاعلة مع انما موجودة فيها لان وجودها فيها مجاز لان ناسخ كل
 منها غير منسوخه والمفاعلة حقيقة انما تكون حيث يكون الفعل من
 اثنين فاكثر يفعل كل بالآخر ما يفعل الاخر به ثم هذا الباب نوع من
 التصحيح لكن ما مر بالنظر لميت واحد وهذا بالنظر لاكثر فلذا عطف به
 وهو يتضمن ستة اقسام لانه اما ان يكون في المسئلة ميتان او اكثر
 وعلى كل منهما اما ان لا يحتاج لتصحيح جديد او يحتاج وعلى قسمي
 الاكثر اما ان يتوارث الموتى بعد الاول اي يرب بعضهم من بعض ولو
 في بعض البطون او لا وقد اخذ في بيانها على هذا الترتيب فقال ان
 مات قبل القسم بفتح القاف اي القسمة وارت عمل مصحح بفتح الحاء
 لكلميت بالتحفيف مستقل صفة لمصحح وما المسبوق بالموت هو
 الميت الثاني من المسئلة الاولى قسم على مصحح له فاما ان يصح عليه
 او يباينه او يوافق كما يبين بقوله فان سلم من كسر اقنع منهما
 اي من المصححين بالاول لحصول الغرض وان يكن مباينا للمصحح

فحصل

فحصل اقل ما على المصححين مع قسمه ومنه تصح المسيلتان و
 فاضرب احدهما في الاخر كما عبر به هو في مواضع كغيره اذ لو اعتبر اقل
 عدد يصح على المصححين لصحت المسيلتان في المثال الثاني الاتي من
 اثني عشر لكنهما انما يصحان من اربعة وعشرين كما سيأتي او كان ذاتا
 له فليقتصر اي فليطلب محصل من ضرب مصحح اوله حتى في راجع
 الثاني على ذلك النسق المتقدم من اعتبار اقل جزء ليحصل اقل ما يصح
 على المصححين فما بدا من الضرب في القسمين فمعه صحتا اي المسيلتان
 مقادير وان نرم ان تقسم العدد المرتفع من الضرب فمن له شيء من المصحح
 الثاني ضرب فيما لموروث له من الاول اي في الذي يجب لمورثه من
 المسئلة الاولى لدي اي عند تباين والا اي وان لم يباينه بل وافقه
 يضرب ماله من الثانية في وقفه اي وفق ما لمورثه من الاولى وكثيرا ما
 يعبر عن المصحح بالمسئلة فلذا ذكر مرة وانت اخري وما الاولى ينسب
 جزا لهما الضرب لاهلهما فيه نصيب كل وارت بها ومثل لكل من الصفة
 والمباينة والموافقة بمثال على هذا الترتيب بقوله كجدة وابنين مات الواحد
 منهما عن ابنة وابنين فهو اي المثال فاقدر للكسر والمسئلة الاولى
 من اثني عشر اثنان للجدة وخمسة للفرع الحي وخمسة من الفرع غير
 صحت على مصحح الثانية اي خمسة للبنت واحد ولكل ابن اثنان
 فاقنع بتلك المسئلة البادية اي الظاهرة من بدايد وظهر فالبا
 بدل من الواو وجوبا او المقدمة من بداه قدمه والبايد من الهزة
 جواز او بالجملة هي صفة غير محتاج اليها معني وان يكن من مائة
 الواحد من الابنين ابني يكن مصحح الميت الاخير اثنين وماله

من الاولى وهو خمسة مبان له اي لمصححه **فقل: من ضعف الاولى**
اي من اربعة وعشرين من ضرب احدهما في الاخرى **صحتا واضرب لكل**
ابن لثان اي الميت الثاني من الثانية **سبعة** في ما مورثه خمسة
فلهما عشرة **واضرب لكل من ذوي الاولى** الخط اي حظه من باقي
جمع الثانية فللمجدة اربعة وللفرع الحى عشرة **فقس عليها ما لها ماضيا**
اي مشابهة **وان يخلف هالك ابوام** بالوقف بلغة ربيعة مع **ابنتي**
ثم ماتت عنهم وفي النسخة المرجوع عنهما منهم وهي الانسب اي ثم مات
من المذكورين **بنيت وحلفت ذوي الاولى فقط** فقد حلفت جدة
وجدا واحدا لابوين **فان يكن** اي الهاك الاول **انتي في الاخرى** تاني
اخر الكسري في المسيلة الاخيرة **سقط اب** لانه ابوام والمجدة
السدس وللأخت النصف والباقي يرد عليهما ان لم ينتظم بيت المال
فتكون من اربعة **وحظ الميت الثاني** من الاولى وهي ستة سهمان **يوافقان**
مستيلته بالنصف **واضرب نصفها في الاولى** فتصحان من اثني عشر لابل
اثان بالابوة ولاشي له بالجدودة لانه ابوام وللأم اثان بالأمومة
وواحد بالجدودة وللبنت اربعة بالبنوة وثلاثة بالاخوة وان انتظم
بيت المال فكل من المستيلتين من ستة وسهما الميت الثاني من الاولى
يوافقان مستيلته بالنصف ايضا فتصحان من ثمانية عشر لابل ثلاثة
بالابوة ولاشي له بالجدودة لما مر وللأم ثلاثة بالأمومة وواحد بالجدودة
وللبنت ستة بالبنوة وثلاثة بالاخوة ولبيت المال اثان **وان يكن**
اخا ذكورة حصين بالبنات المفقول من حصنه بالمعملة ثم المعجزة
عن حاجته واحتضنه حبسه والمراد المنع اي فما منع الاب في

الثانية لانه ابواب وجينيد **فالاوله** يسكون لها الورث من ستة
والثانية من ضعف تسعة للمجدة ثلاثة والمجد عشرة وللأخت خمسة
وحظ البنت الثانية اي الميتة من المسيلة الاولى وهو اثان **يوافقان**
الاخرى بنصف قلترد اي الاخرى **لتسعة** نصفها ويتبقى اي يطلب
ذاك العود الذي نضع منه المستيلتان **اي سطح ستة وتسعة**
فمن ذاك اي اربعة وثون اي وخمسين **متحقا كما ذكر** **وجز سهم**
الواد اي الستة التي هي المسيلة الاولى **تسعة** بنصبه بقوله **جمع**
اي صار **وجز سهم المصحح الثاني** **واحد** نصف حظ البنت قال وانما
كان واحدا لان ما يحصل لها من الثمانية عشر اذا قسم على اصل مستيلتها
يخرج لكل سهم واحد **واذا عرف ذلك فقسم يتبع** فمن له شي من الاولى
ضرب في تسعة او من الثانية في واحد فللاب تسعة بالابوة وعشر
بالجدودة وللأم تسعة بالأمومة وثلاثة بالجدودة وللبنت ثمانية
عشر بالبنوة وخمسة بالاخوة **وهذه المسيلة تعري الى** اب العباس
وقيل الى جعفر عبد الله بن الرشيد **المأمون** فيقال لها المأمونية
لانه لما أراد ان يقدر يحيى بن أكرم قضا البصرة احضره واستحققه
فاحس يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين سلني فان القصد علمي لا خلق
وكانوا يمتحنون القضاة والعمال والامراء بالفرايض فقال ما تقول
في ابوين وابنتين لم تقسم التركة حتي ماتت احدي البنتين عن الباقي
وقيل عنهم وعن زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل وامرأة
فاعجب المأمون فطنته وقال عرفت الجواب فولاه وحكي الحافظ
عبد القوي المقدسي ان يحيى اذ كان ابن احد وعشرين سنة واستحققه

من الاولى وهو خمسة مياين له اي لمصححه **فقل** من ضعف الاولى
اي من اربعة وعشرين من ضرب احدهما في الاخرى **صحت واضرب لكل**
ابن لثان اي للميت الثاني من الثانية **سبعة** في ما مورثه خمسة
فلهما عشرة **واضرب لكل من ذوي الاولاد** الخط اي حظه منها في
جمع الثانيه فللمجدة اربعة وللفرع الذي عشره **فقس عليها ما لها ماضيا**
اي مشاهمة **وان يخلف هالك اب او ام** بالوقف بلغة ربيعة مع **استين**
ثم ماتت عنهم وفي النسخة المرجوع عنهما منهم وهي الانسب اي ثم مات
من المذكورين بنت **وخلفت ذوي الاولى فقط** فقد خلقت جدة
وجدا واختا ابوين **فان يكن** اي الهاك الاول **انتي في الاخرى** تانيث
اخر الكسراي في المسيلة الاخيرة **سقط** **اب لانه ابوام** والمجدة
السدس وللأخت النصف والباقي يرد عليهما ان لم ينتظم بيت المال
فتكون من اربعة **وحظ الميت الثاني من الاولى** وهي ستة سهمان **يوافقان**
مستيلته بالنصف **واضرب نصفها في الاولى فتصحان** من اثني عشر للاب
اثان بالابوة ولاشي له بالجدودة لانه ابوام وللأم اثان بالأمومة
وواحد بالجدودة وللبنت اربعة بالبنوة وثلاثة بالاخوة وان انتظم
بيت المال فكل من المستيلتين من ستة وسهما الميت الثاني من الاولى
يوافقان مستيلته بالنصف ايضا فتصحان من ثمانية عشر للاب ثلاثة
بالابوة ولاشي له بالجدودة وللمامر وللأم ثلاثة بالأمومة وواحد بالجدودة
وللبنت ستة بالبنوة وثلاثة بالاخوة ولبيت المال اثان **وان يكن**
اخذ كورة حفين بالنال المفعول من حصنه بالمهملة ثم المعجزة
عن حاجته واحتضنه حبسه والمراد المنع اي فها منع الاب في

الثانية لانه ابواب وجينيد **فالاوله** يسكون الها للوزن من ستة
والثانية من نصف تسعة للمجدة ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة
وحظ البنت القانية اي الميتة من المسيلة الاولى وهو اثان **يوافقان**
الاخرى بنصف فلترد اي الاخرى **لتسعة** نصفها **ويستقي** اي يطلب
ذاك العدد الذي تضع منه المستيلتان **اي سطح ستة وتسعة**
فمن **دال** اي اربعة **ونون** اي وخمسين **محتا كما ركن** **وجز سهم**
الراوي اي الستة التي هي المسيلة الاولى **تسعة** بنصفه بقوله **جمع**
اي صار **وجز سهم المصحح** **الثان واحد** نصف حظ البنت قال وانما
كان واحدا لان ما يحصل لها من الثمانية عشر اذا قسم على اصل مستيلتها
يخرج لكل سهم واحد واذا عرف ذلك **فقس يتبع** فمن له شي من الاولى
ضرب في تسعة او من الثانية في واحد فللاب تسعة بالابوة وعشر
بالجدودة وللأم تسعة بالأمومة وثلاثة بالجدودة وللبنت ثمانية
عشر بالبنوة وخمسة بالاخوة **وهذه المسيلة تعري الى** **ابن العباس**
وقيل **ابن جعفر عبد الله بن الرشيد المامون** فيقال لها المامونية
لانه لما اراد ان يقدر يحيى بن اكنم قضا البصرة احضره فاستحققه
فاحس يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين سلمي فان القصد علمي لا خلقي
وكانوا يمتحنون القضاة والعمال والامراء بالفرايض فقال ما تقول
في ابوين وابنتين لم تقسم التركة حتي ماتت احدي البنتين عن الباقي
وقيل عنهم وعن زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل وامرأة
فاحب المامون فطنته وقال عرفت الجواب فولاه **وحكي** الحافظ
عبد الغني المقدسي ان يحيى اذ ذاك كان ابن احد وعشرين سنة فاستحققه

مشايخ البصرة واستصغروه فامتحنوه فقالوا له كم سن القاضي
فقال سن عتاب بن اسيد حنن ولاة النبي صلى الله عليه وسلم مكة
فينبغي للمسؤول الفحص اي البحث **عن المدفون** الاول اهود ذكر
ام انتي والافتكون مخطيا لاختلاف حكم الاب باختلاف ما بل يختلف
به ايضا كما قال الناطم حكم البنت الحية لانه يجوز ان يكون غير اي
الميتة على تقدير الانوثة فيكونان اختين من ام فلم ياه من الثانية
السدرس ونصع المسيلتان من ثمانية عشر لابل ثلاثة بالابوة ولائي
له بالحدودة لما مر وللأم ثلاثة بالامومة وواحد بالحدودة وللبنت
سنة بالبنوة وواحد بالاخوة ولبيت المال اربعة واما على تقدير
الذكورة فلا يختلف الحكم وان جاز كونها اختين لابوين اولاب كما لا
يختلف في الجدة وان جاز كونها جدة لام على تقدير الانوثة وجدة لاب
على تقدير الذكورة واعلم انك لو عملت في الباب كل مسيلة على حدة كما
بحيت لا تعلق لواحدة باخرى صح لكن يطول ويفوت القصد من قسمة
المسايل على حساب واحد وان علة اقتصارهم في الباب على التباين والتوافق
يعلم مما مر في التصحيح لان المذكور هنا نوع منه كما مر ولابن الرفع
هنا كلام فيه نظردكرته في مزيج الوصول **فصل** في بيان
العمل في المناسحة التي فيها اكثر من ميتين **وان بحث قبل القسام**
ثالث من الورثة والباقي من ورثة الاولين **او غير اي غير الباقي منهم**
الثالث وارث مع من مضي اي بقي اي كايها مع الباقي وهو كما قال
حال من ضمير وارث بالنظر لغير فقط **او مع بعضهم** جمع الضمير باعتبار
المعني **او منفرد** عطف على كايها المقدرو وقف بلغة ربيعة اي وان

المناسحة

بحث

بحث قبل القسمة ثالث والحال ان ورثته هم باقي ورثة الاولين فقط
او غير باقهم حالة كونه مع باقهم كلام او بعضهم او منفردا **فان عمل له**
اي الثالث **مصحا كما عهد** في الميت الثاني **واقسم عليه** اي على مصح
الثالث **حظه مما اعتبر** اي من العدد الذي صحت منه الاوليان **كانه**
المسيلة **الاولي** وصار المصحح الثالث **كانه** الثاني **وحقق ما ذكر في الميتين**
تصححا وقسمه تسهلا عليك هذا وقد علمت ان في كلامه اربعة احوال
فلنذكر على ترتيبها امثلة ما قلنا ترك زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات
منها ثم مات ابن عن الباقي ثم بنت كذلك فالاولي من اثنين وسبعين لابن
منها اربعة عشر وقد ترك اما واخوين وثلاث اخوات لابوين فمسيلة
من اثنين واربعين والاربعة عشر تنافقها بنصف سبع فتصمان من
مايتين وستة عشر فمن له شيء من الاول ضرب في وفق الثانية ثلاثة
او من الثانية ففي وفق حظ صاحبها واحد فللام اربعة وثلاثون ولكل
من الابنين الميتين اثنان وخمسون ولكل بنت ستة وعشرون وجعان
بالاختصار الى مائة وثمانية للتوافق بالنصف فللام سبعة عشر
ولكل ابن ستة وعشرون ولكل بنت ثلاثة عشر فماتت احدهن عن ام
واخوين واختين لابوين فمسيلة لها من ستة وثلاثين يباين حظها
من الاوليين فتصح الثلاثة من ثلاثة الاف وثمانماية وثمانية وثمانين
فمن له شيء من الاوليين ضرب في ستة وثلاثين او من الثالثة ففي ثلاثة
عشر وللام ستمائة وتسعون ولكل من الابنين الف وستة وستون
ولكل من البنين خمسمائة وثلاثة وثلاثون ولو كانت بحالها الا ان
البنت تركت مع الباقي زوجها فمسيلة لها من ثمانية عشر يباين حظها من

Copy

University

الاوليين ايضا فتصح الثلاث من الف وتسعمائة واربعه واربعين فمن له
 شي من الاوليين ضرب في ثمانية عشر او من الثالثة ففي ثلاثة عشر فلام
 ثلثمائة وخمسة واربعون ولكل من الابنين اربعمائة واربعه وتسعون
 ولكل من البنيتين مائتان وسبعة واربعون وللزوج مائة وسبعة عشر
 ولو كانت بحالها الا ان البنت تركت مع هولا ابنين وثلاث بنات فترثها
 مع الاولاد الام والزوج فمسيلتها من اثني عشر بياين حظها ايضا فتصح
 الثلاث من الف ومائتين وستة وتسعين فمن له شي من الاوليين ضرب
 في اثني عشر او من الثالثة ففي ثلاثة عشر فلام مائتان وثلاثون ولكل
 ابن ثلثمائة واثناعشر ولكل بنت مائة وستة وخمسون وللزوج
 تسعة وثلاثون ولكل ابن في الثالثة ستة وعشرون ولكل بنت فيها
 ثلاثة عشر ولو كانت بحالها الا ان البنت لازوج لها وتركت ثلاثة عشر
 ابنا وثلاث عشرة بنتا وكانت امها قتلها فمسيلتها من تسعة وثلاثين
 توافق حظها بجدة من ثلاثة عشر فتصح الثلاث من ثلثمائة واربعه
 وعشرين للام من الاوليين فقط سبعة عشر في ثلاثة باحد وخمسين
 ولكل ابن كذلك ستة وعشرون في الثلاثة بثمانية وسبعين ولكل بنت
 كذلك نصف ذلك ولكل ابن في الثالثة سهمان في جزء من الثلاثة عشر وهو
 واحد باثنين ولكل بنت فيها واحد ولا يخفى ان وارث الثالث قد يكون بعض
 الباقي في الاولين وحكمه يعلم بالقياس على الباقي وان لم ينص عليه
 في النظم **واعمل كذا في ميت رابع فصاعدا وما سوى المصحح الاخير**
 فيما اذا كانت الموتي ثلاثة او اربعة فصاعدا **احده مصحح واحد**
 واعتبره مع الاخير كالمصحح الاول مع الثاني واعمل عماله مثاله في الاربعة

زوجة وابوان وابستان ثم مات الاب عن الباقي واخ لابوين ثم الام عن
 عن الباقي وام وعم ثم احدي البنيتين عن الباقي وزوج الاول من سبعة
 وعشرين مات الاب عن زوجة وبني ابن واخ فمسيلتها من اربعة
 وعشرين توافق حظها من الاول بالربع فيصحان من مائة واثنين
 وستين من له شي من الاوليين ضرب في ستة او من الثانية ففي واحد
 فللزوجة ثمانية عشر وللأم سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون
 وللأخ خمسة ثم ماتت الأم عن ام وبني ابن وعم فمسيلتها من ستة
 توافق حظها من الاوليين بالثلث فتصح الثلاث من ثلثمائة واربعه
 وعشرين فمن له شي من الاوليين ضرب في ابنتين او من الثالثة ففي تسعة
 فللزوجة الاول ستة وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة
 ولام الثالث تسعة ولعمها كذلك ثم ماتت احدي البنيتين عن زوج
 وام واخت فمسيلتها من ثمانية توافق حظها بالنصف فتصح الاربعة
 من الف ومائتين وستة وتسعين فمن له شي من الثلاث الاوليين ضرب
 في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وستين فللزوجة الاول التي هي ام
 في الرابعة مائتان واربعه وتسعون والبنت الباقية سبعمائة وخمسة
 عشر وللأخ اربعون ولام الثالث ستة وثلاثون ولعمها كذلك وللزوج
 الرابعة مائة وخمسة وتسعون ثم بين نهيها اخبر قوله **وان يرث**
من مات بعد الميت الاول منه اي من الاول وما توارثوا اي الحالة
ان الموتي غير الاول لم يرث بعضهم من بعض فحصل لكل حصة مصحح
وما اي والمصحح الذي الاول اجعله كاصل للمسيلا قدما وما غير
من الموصل اي مما جعل كالأصل قابل به تصحيحه اي مصحح غير

الاول كما تقابل الاصل بالاصناف **وفصل** الانصبا كما في غير المناسحة
فكل تصحيح اي مصحح غير الاول **يصح القسم** اي قسمه حظ صاحبه
 عليه فاطرحه واما حكم مصحح غير الاول **عليه حظ انكسر**
موافق له او غيره اي مباين له **فليعتبر** كغير انكسر عليه حظ
 فيما يسه بقوله **ووفقه** ان وافق او جملته ان يابن اثبت انت
وبعد اي وبعد الابنات اطلب لكل الاعداد المثبتة **اقل مقسوم**
على كل منها فاما كان اخيرا في مصحح اول فيعلم انه ما منه صح
 اي المسائل **والذي ضربته** في الاصل هو جزء السهم الاول فاعرف
 نفعه اي وصفه بكونه جزء السهم ومن له شيء من الاول ضرب في
 جزء سهمها فيما بدا يجب **لذلك** اي الذي ضربت ماله ان كان
 حيا ولو ارتبه **ان كان ميتا وما تلقيه الميت** فاقسمه على مسئلته
تظفر بجزء سهمها وقسمته امثلة ذلك زوجة وثلاثة بنين من غيرها
 مات الثلاثة مرقبين كل عن ابن وبنت الاول من اربعة وعشرين وكل
 من الثانية والثالثة والرابعة من ثلاثة سهام وسهام كل ابن من الاول
 يباين مسئلته والاعداد الثلاثة متماثلة فتصح الاربع من اثني
 وسبعين ومن له شيء من الاول ضرب في ثلاثة او من غيرها في سبعة
 فللزوجة تسعة ولكل ابن ابن اربعة عشر ولكل بنت ابن سبعة
 زوجة وثلاثة اخوة لاب مات احدهم عن ابنين ثم الثاني عن زوجة
 وثلاث بنين وبنت ثم الثالث عن زوجتين وابنين الاول من اربعة
 والثانية من اثني والثالثة من ثمانية والرابعة من ستة عشر وحظ
 كل من الاول يباين مسئلته والاعداد الثلاثة متداخلة فتصح

الاربع من اربعة وستين وجزء سهم الاول ستة عشر فتضرب فيه ما
 لكل منها وجزء سهم الثانية ثمانية فتضرب فيه ما لكل منها وجزء سهم
 الثالثة اثنان والرابعة واحد زوجة وابنان وبنت من غيرها مات
 احد الابنين عن ابن وبنت ثم الآخر عن ابني وبنت ثم الاخرى عن ابني
 الاول من اربعين والثانية من ثلاثة والثالثة من خمسة والرابعة
 من اثني وسهم كل ميت من الاول يباين مسئلته والاعداد الثلاثة
 متباينة فتصح الاربع من الف ومائتين واضرب ما لكل من الاول في جزء
 سهمها ثلاثين ومن الثانية في مائة واربعين ومن الثالثة في اربعة
 وثمانين ومن الرابعة في مائة وخمسة ابن عم وثلاث اخوات مفترقات
 مات ابن العم عن ام وابنين ثم الاخت للاب عن زوج وابنين وبنت ثم الاخت
 للام عن زوج واربعة بنين الاول من ستة والثانية من اثني عشر والثالثة
 من عشرين والرابعة من ستة عشر وما لكل ميت من الاول يباين مسئلته
 والاعداد الثلاثة متوافقة فتصح الاربع من الف واربعماية واربعين
 واضرب ما لكل من الاول في مائتين واربعين ومن الثانية في عشرين
 ومن الثالثة في اثني عشر ومن الرابعة في خمسة عشر للشفقة سبعة
 وعشرون ولابن العم مائتان واربعون لكل من ابنيه مائة ولأمر اربعون
 ولزوج الاخت للاب ستون ولكل من ابنيها اثنان وسبعون ولبناتها
 ستة وثلاثون ولزوج الاخت للام ستون ولكل من بناتها خمسة واربعون
 واعلم ان لهذا المنهج شرطين ان يكون الموتي سوي الاول من ورثة ليصير
 مسئلته كالاصل وسهام كل ميت منها كسهمه في بقول الاصل وان لا يرث
 احدهم الاخر لما مر انه لا بد فيه لكل ميت من مسئلته تصح على ورثته

فلو توارثوا فان اقتصر على ذلك لزم اهمال حظ من مات من ورثته
وان ضم حظ الى مامعه من غيره وقسم المجتمع على ورثة الثاني لزم
عمل المسيلة بغير هذا المنهج وهو خلاف الفرض وتصححها من
عدد يمكن تصحيحها من اقل منه وهو خطأ والشرطان معلومان
من قوله منه وماتوا توارثوا فلو خلف الاول كما في ثلاثة بنين مات
احدهم عن ابنين ثم احدهما عن ابنتين عن ابنتين فان لميت الثالث
غير وارث في الاول او خلف الثاني كما في زوجة وخمسة بنين ثلاثة
منها وابنتين من غيرها ثم مات احد الاشقاء عن من يرثه في الاول
فقط ثم شقيق اخر عن من يرثه فيهما يعني المنهج الاول **واول النسخين**
المذكورين **دعوم** لعدم اختصاصه بما جمع الشرطين المتقدمين
بخلاف الثاني **الاسمي في الجدول المعلوم** بينهم فانه عام فالوفيق له الاول
والجدول لغة النهر الصغير وعرفا المربع المستطيل قال لقلا عن شيخه
الجلاوي فاذا كان في المسيلة ميتان فقط فاكتب ورثة الاول في
سطر قائم كل وارث تحت اخر ثم افصل بينهم بخطوط ممتدة عرضا
ثم مد خطين موازيين للخطوط احدهما فوق الوارث الاعلى وثانيهما
تحت الاسفل ثم ثلاث خطوط قائمة متوازية احدها متصلة بطراف
الخطوط الممتدة عرضا والاخران معاطفان لها بحيث يصير كل وارث
في مسطح مربع وقدامه مربع ونسم هذين الصنفين من المربعات
القائمة جدولين وكذا كل صنف من المربعات يوارثها يسمى جدولا
ثم ارسم المصحح فوق الجدول الثاني منها وارسم حصة كل وارث منه
في المربع من الجدول الثاني ثم عمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدول

الاولين اولهما الورثة وثانيهما المحصص من المصحح واكتب بار الميث
الثاني في المربع الاول من المربعين الموازيين له من جد وليه مات او علا
لذلك كمي ثم لورثته خمسة احوال لانهم اما كل من بقي من ورثة الاول
او بعضهم او غيرهم فقط او غيرهم مع كلهم او بعضهم فقي الحالين الاولين
اكتب ورثة الثاني في اول جد وليه كما في ورثة الاول وفي الثالث مد
تحت جد وليه من المربعات الموازية لمربعة بعدد اوليك الورثة
واكتب في كل مربع من هذا ذلك الوارث ولا يحذف العمل من ذلك في الحالين
الباقين ثم صحح مسيلة الثاني وارسم مصححها فوق الجدول الثاني
من جد وليه واكتب حصة كل من ورثته في المربع الذي قدامه كما في
ورثة الاول ثم ارسم للمسيلة الجامعة جدولا خامسا متصلا بجدولي
الثاني وهكذا ابدأ العمل لكل ميتين خمسة جداول اثنين للاول واثنين
لثاني والخامس مشترك فان صحتا من مصحح الاول فارسم عدد الاول
فوق الخامس ليقابل عند الامتحان وما يخرج من قسمة حصة الثاني من
الاولي على مسيلته فهو جزء سهمها فاضرب فيه حصة كل وارث منها
وانت الخارج وحده ان لم يرث من الاول او مع حصته منها ان ورث منها
في المربع الذي قدامه من جدول الجامعة وان صحتا من عدد ثالث فارسم
فوق الخامس وارسم على كل عدد فوق ثاني جدولي كل ميت قوسا وارسم
على القوس الاول مصحح الثانية او وفقه وعلى الثانية حصة الميت
الثاني من الاول او وفقه ثم اضرب كل حصة من جدولي المحصصين المرسومين
على قوس ذلك الجدول وانبت الحاصل لكل من الجامعة في المربع الموازي
من الجدول الخامس لمربع صاحبه ثم اجمع المحصصين في الخامس

وقابل بمجموعها المرسوم فوقعه فان ساواه صح العمل والا فلا وقد علمت ان
حصة الثاني من الاول امان تصح على مسئلته او تباينها او توافقها
وعلى كل منها لا يخلو من حال من الاحوال الخمسة السابقة فيكون لحواله
خمسة عشر ولها امثلة بعددها فلنذكر بعضها التنبيه به على الباقي
وان كان الناظر ذكرها كلها فلو خلف زوجة وثلاث بنين وثلاث بنات
منها ثم ماتت الزوجة عنهم فضعها هكذا

الاولى من ابني وسبعين	زوج	٩	٧٢	٩
للزوجة منها تسعة وورثتها	ماتت			
هم بقية ورثة الاول ومسيلته	ابن	١٤	٢	١٦
من تسعة والتسعة منقسمة	ابن	١٤	٢	١٦
عليها فتصح للمسيلتان من	ابن	١٤	٢	١٦
مصحح الاولى وجزء سهم الثانية	بنت	٧	١	٨
واحد قد ضربت فيه حصة	بنت	٧	١	٨
كل منها وجمعت الخارج الى	بنت	٧	١	٨

حاله من الاولى فصار لكل ابن ستة عشر ولكل بنت ثمانية فرسمتها في
الجدول الخامس فكان ما رايت ثم الحصص الستة متوافقة باليمن فترجع
الي ثمانية لما ياتي فتصعان من تسعة لكل ابن اثنان ولكل بنت واحد كما
رايت في الجدول السادس ولولا الاختصار لم تصنع ولو كانت بحالها
الا ان الاولاد من ام ماتت قبل ايهم ثم مات بعده احد البنين عن
ثلاثة بنين وبنت فاعمل كما مريكن هكذا

ولم يرث الابن احد من الاولى ومسيلته
من سبعة والاربعة عشر منقسمة عليها وجزء
سهمها اثنان فاضرب فيه حظ كل وارث بها
يكن لكل ابن اربعة ولكل بنت اثنان والنصيب
الباقين من الاولى باقية بحالها ولو كان
البنون في الاولى من الزوجة والبنات
من اخري ماتت قبل الاب ثم ماتت لاحد
البنات عن زوج والباقي فقد تركت
زوجا وشقيقتين لسقوط ولد الاب
فاعمل كما مريكن هكذا

زوج	٩	٧٢	٩
ابن	١٤	٢	١٦
ابن	١٤	٢	١٦
ابن	١٤	٢	١٦
بنت	٧	١	٨
بنت	٧	١	٨
زوج	٣	٣	٣

وبعض ورثة البنت لم يرث من الاولى وهو
الزوج وبعضهم بعض بقية ورثة الاول
وهما الشقيقتان ومسيلته من سبعة
بالعول وماتت عن سبعة وهي منقسمة
عليها فيصعان من مصحح الاولى ايضا وجزء
سهم الثانية واحد فاضرب فيه حصة كل
منها فللزوج ثلاثة ولكل من الشقيقتين
اثنان يصمان الي ما معهما من الاولى يصير مع كل
منها تسعة ومع الزوجة من الاولى تسعة وكل ابن منها اربعة عشر
فاشت هذه الحصص في الجدول الخامس يكن ما رايت ولو كانت الاولى
بحالها الا ان من ماتت هو البنت وتركت الباقي فهم جميع بقية ورثة

رؤية النظر

ام متداخلة ام متماثلة ام مختلفة من ذلك **الاختصار ممكن**
 عقلا بل **وجبا** صناعة لاجتماع اهلها عليه حتى يعد تاركهم
 مخاطبا **وذلك** اي الاختصار في **المناسبات يكثر** وللعلم في طريقتي
 احدهما في اخر العمل اي بعد التصحيح ويسمى اختصار السهام ويسمى
 وكانها في ابتداءه ويسمى اختصار المسائل وهو ثلاثة انواع لان
 ارت الباقي من كل الاموات اما بالعصوية فقط او بالفرض فقط او
 ولم يذكره في النظم وقد بدأ بالاول فقال **فمن يريد ان ينظر**
ان ينحصر وارث كل ميت في بقية الورثة الاولى دون ما تفاوت
في مطلق التعصيب بزيادة ما للتاكيد اي بلا تفاوت في الارث
 بمطلق التعصيب **يفرض كالعدم** من مات بعد من سبق
 بالموت **انقسم** وابدل من يفرض قوله **يقسم على الباقي** من الورثة
ما للاول كانهم وراثته من اول الامر وذلك كمت عن زوجة التي
عشر من ولده من غيرها ما فهم **الاذكر** ماتوا كلهم سوى
ابن وابنة مع المهر فالميت بالتخفيف في هذه الطريقة المختصر
كانه مات عن الثلاثة المذكورين بدأ اي ابتداء فقط **ثم ذروا**
الورثة فمسيلة من اربعة وعشرين تضع منها المسائل الاحدي
 عشرة باختصار عشر منها ولو عملت بالطريقة الاولى صحت من
 عدد كثير مع زيادة عمل قال وكذا الحكم لو كان مع العصبة ذوقا
 ووقع اختلاف في التوارث وصارت التركة لصنف واحد من العصبة
 كاهرة وابوين وخمسة بنين وثلاث بنات مات احد البنين ثم الذرة
 ثم بنت ثم الام ثم احد البنين ثم الاب ثم ابن اخر فصارت التركة بين



الابنين والبنين الباقي على ستة وكل مسيلة ساوي سهام الورثة
 فيها سهامهم في التي قبلها لا تحتاج الي تصحيح لانها ترجع بعده الى
 الاختصار المذكور كاربعة بنين واربع بنات مات احد البنين فالاولي
 من اثني عشر الابن سهمان هما الورثة على عشرة وسهامهم منها مساوية
 لها من الاول فيقسم كل المال على عشرة ولو صحت المسيلة صحت
 سياتي ثم رجعت الى عشر للتوافق بالاسداس وخرج بمطلق التعصيب
 خصوصه فليس بشرط الاتري ان ورثة غير الاول في المثل المذكورة ورثوا
 من الاول بتعصيب البوثة ومن غيره بتعصيب الاخوة وعلى كل منهما
 بعضهم عصبة بنفسه وبعضهم عصبة بغيره ولك ان تقول طريقة النظم
 منتقضة بخوجسة اخوة لغرام مات احدهم عن الباقي وقد قام
 باحدهم مانع فانه يصدق على الثلاثة الوارثين الثاني انهم انحصروا
 في ورثة الاول بمطلق التعصيب مع انه لا يجري في هذه الطريقة
 لاقتضائها التسوية بين الاربعة وهو ممتنع فان قام به المانع
 له خمس وكل من الثلاثة له خمس وثلاث خمس وانما انتقض بهذا دون
 نحو مثال النظم مع اشتراكها في ان بعض ورثة الاول لم يرث من غيره
 لان الزوجة لا يترجأها في الارث بزيادة ولا نقص بموت اولاد غيرها
 بل تنفرد بسهامها ثم يقسم ما بقي بين الباقي بخلاف الاخ مع اخوته
 فان قلت قد صرح الرافعي بانه لا يشترط كون جميع وارثي
 من غير الاول نعم ولكن يجب تحمله كما قال السبكي على ما اذا كان
 الذي لم يرث من غير الاول لا يترجأ حاله كما في مثال النظم وهو مراد
 الرافعي ومن ثم قال البلقيني وكذا الورثة اي الاول بعضهم وغير

الوارث ذو فرض في الاولى وقد يحجب عن الانتفاض بان الكلام فيما اذا
 لم يطرأ مانع لبقية الورثة وبما اجاب به السبكي عن كلام ابن الرفعة
 الاتي وفي الاول عناية والثاني لا يناسب مراد الناظم من اطراد النوع ولذا
 عدل عن ضابطهم للثالث الى ضابط اخر كما ياتي ذلك ثم تبي بالنوع
 الثاني فقال **وان يكن من حاز ارت المية الثاني هم وارثوا**
 المسئلة **الاول** حالة كونهم **ذوي سهمان** اي اصحاب فروض **يختلف**
 اي السهمان **في اثنتين اسماعيل** اي في المسئلتين من جهة اسم
 الفرض اي قدره **والعول في اولاهما شرط** حاله وقوله **لزم** ايضاح
 وجواب الشرط قوله **فالمية الثاني** يسكون اليالوزن ان نصبت
افرض ميملا اي كالعدم **واقسم** ما الاول **على الباقيين مثلهما**
خلا اي مضى في النوع الاول وذلك **كان توقيت** انني **عن خلف للاب**
وعن شقيقة وزوج سبي **فازوج** اصله كما قال تزوج
 ادع الثاني الراي لتفاريهما مخجافسكن الاول فجئ بهم الوصل
 تو طلا للابتداء بالسكن اي فتزوج الزوج **الاول** اي الاخت
 للاب **فما انت عنهما** اي عن الشقيقة والزوج **فالاخت للاب افرض**
عدما اي معدومة **كان المية الاولى خلفت اختالاب والزوج**
والقسم من اثني وجب لان في المسئلة تصفين فان لم يكن ورثة
 الثاني هم ورثة الاول او كانوا اليهم لكن اختلف في المسئلتين اسم
 فروضهم ولم يختلف لكن لم تغل الاولى لم يبات هذا الاختصار
 واقتضى كلام الجعدي في نسخة شرط رابع ان يكون حظ الثاني
 من الاولي بقدر العول كالمثال المذكور او ناقصا عنه كزوج وشقيقة

ولخت

واخت لاب وجدة ام اب فهي عايلة لثمانية ثم نكح الزوج الاختالاب
 فماتت عنه وعن الاخت والجدة فيفرض عدم الثانية وكان الاول
 ماتت عن زوج واخت لاب وجدة فتعول السبعة قال الناظم
 اشترط مطلق العول لانك لا تكاد تجد معني يقتضي التفرقة
 واقول المقتضي لها موجود وهو ثاني الاختصار في غير الاكثردون
 الاكثر كان تزوج الزوج في صورة النظم الشقيقة نعم لك ان تقول
 ما يخرج بهذا الشرط يخرج بالشرط الثاني ويجاب بانه ذكره لبيان
 محل الاختصار لا للاحتراز والنوع الثالث وهو ان يكون ارت
 كل بالفريضة والعصوبة الخمسة اخوة لام هم بنو اعمام مات
 احدهم عن الباقي فتصح بهذا الاختصار من اثني عشر وباختصار
 الاختصار من اربعة ذكره الناظم وهو كما قال سالم من اعراض ابن
 الرفعة الاتي على ضبط الرافي كما اوردني بقوله ويتصور ذلك
 فيما اذا ارت بعضهم بالفريضة وبعضهم بالعصوبة وذلك كزوجة
 وبنيتين من غيرها وعم مات احدي البنيتين عن الباقيين فافرض عدم
 الثانية وكان الاول مات عن زوجة وبنيت وعم فيصح بالاختصار
 من ثمانية ولو عملت بالطريقة الاولى صحنا من اربعة وعشرين
 فاعترضه ابن الرفعة باقتضائه انه لو مات الاول عن ثلاث اخوات
 لاب ومعتوله وللأخوات ثم ماتت احدهن ثم اخري عن الباقي ان
 التركة تقسم بين الاخت الباقية والمعتق سواء وليس كذلك قبل
 للاخت اربعة الساعها والمعتق خمسة الساعها وباقتضائه
 انه لو مات عن ام واربعة بنين وبنيت ثم مات ابن ثم ابن ثم ابن

اب

الام حدة الاولاد وابن واحد والبنت ان الحدة السدس والباقي
 بين الابن واخته اثلاثا وليس كذلك وقد مثل الرافعي لهذا النوع
 بام واخوة منها ومعتق مات احد الاخوة عن الباقي قال البيهقي
 والصواب انه ليس بجيد لان الام سدس الاصل والمعتق الباقي
 بعد الفرضين وهو نصف الاصل والاقتصار بعد موت الاخ على ذلك
 ظلم لهما وقد وردت منه سدسا وما بقي بعد الفرضين وهو النصف
 واجاب عن نظرين الرفعة السابق بما دل عليه كلام الرافعي انما
 قالوه ليس المراد منه انه كل بل جزي في بعض الصور ثم لا يخفى ان كلا
 من ضابطي كلام الناظم والرافعي لهذا النوع لا يصدق على الاخر ثم اخذ
 في بيان طريق الاختصار في الاخر فقال **والاخر في الاخر**
ان نرى اي تعلم في جميع الانصبا الاشتراك بحجج قد غري اي وجد
فارد جميعها الى الاوافق بادق جزء **وما نصح منه المسائل**
 عطف على جميع او مفعول معه **للفراق** علة للرد وطريقه ان تقسم
 المصحح وكل نصيب منه على مخرج ذلك الجزء كما مر في المتقدمات
فوفقه اي المصحح نصح منه المسئلة على ذواتها حاله كونه
مفصلا واصافة ذو للضمير نادر ومنه انما يعرف الفضل ذووه
 وذلك كزوجته وابن وبنت **هلكت** ذي اي هذه البنت عن اهلها
قد شرت بكسر الراء عن من شركتها اي الزوجة والابن فتصح
 المسئلتان من اثني وسبعين للزوجة ستة عشر وللبن ستة
 وخمسون **فبعد تصحيح وقسم سيقا معرفة خطاهما اي الزوجة**
 والابن **بالتمسك** صلة **قد توافقا** واقتصر عليه لانه الادق والافهم

متوافقان

متوافقان بالنصف والرابع ايضا **فرد كلا منهما ومن المسئلة ثلثه**
فتسعة محصلة بكسر الصاد للغرض للزوجة منها اثنان وللبن
 سبعة **وان تشاركت اي الانصبا سوى حظ فلا يحى الاختصار**
 لعدم تشاركها كلها **فاحفظ ذلك مستحلا** اي مرسل من اسجلت
 الكلام ارسلته هذا مثال الانصبا المتوافقة ومثال المتداخل
 واختان ماتت احدهما عن الباقي الاولى من اربعة والثانية من ثلاثة
 ونصهان من اثني عشر للاخ منها ثمانية وللأخت اربعة وهما متداخلان
 وبينهما اشتراك بالنصف والرابع وهو الادق فتزج الجامعة بالاختصار
 الى ثلاثة ونصيب الاخ الى اثنين والاخت الى واحد ومثال المتماثلة
 زوجة وثلاث بنات منها وعم هو ابو الزوجة ثم ماتت الزوجة عن الباقي
 الاولى من اثني وسبعين والثانية من ثمانية عشر ونصهان من مائة
 واربعة واربعين لكل من العم والبنات ستة وثلاثون وبين الانصبا
 وهي متماثلة اشتراك بالنصف والرابع والثالث والسدس والتسع
 ونصف التسع ورابع التسع وهو ادق فتزج الجامعة بالاختصار
 الى اربعة ونصيب كل من العم والبنات الى واحد واما المختلفة
 من ذلك فتقدم منها في الفصل السابق مثال وهو الذي وضع
 له الجدول الاول فراجعته تجد نصيب احدى البنات مماثل لكل
 من نصيب اخيها ومداخل لكل من انصبا اخوتها واعلم انك
 اذا وجدت الانصبا مشتركة قبل الانتهاء للاخر فان شئت تركت
 النظر في ازالة الاشتراك الى الاخر فتتظروا حينئذ وان شئت ازلته
 اولافا ولا وهو اخصر كزوجته وابن وبنت مات احدى البنات

ثم البنت فتصح الثلاث بالبسط من الف وثمانين للمرأة مايتان وستة وتسعون وللأبن سبعة مائة وأربعة وثمانون وهما متوافقان بالثمن فترجع بالاختصار إلى مائة وخمسة وثلاثين للزوجة سبعة وثلاثون وللأبن ثمانية وتسعون وأن شئت فانظر في الانصاف بعد قسمة مصحح الأولين وهو ثمانية وستون تجد هامتفقة بالنصف فترجع إلى نصفها مائة وثمانين ثم صحح الثالثة وأعمال ما مر فتصح الثلاث من خمسمائة وأربعين ثم انظر في الانصاف تجد هامتفقة بالربع فترجع إلى مائة وخمسة وثلاثين كما مر ثم ما مر من الاختصار هو في المصححات وهو الكثير وأما في الأصول وهو قليل فقد بينه الله سبحانه على قلته بقوله **وربما** أي وقليل **يجي الاختصار في باب الأصول** فاعتبارها في أي تبع وذاك في مسایل الوارث الذي جمع **فرضا ونقصا** للجهة واحدة أو جهتين ففيها يتبع اختصار الأصول لافي غيرها والذي يجمع ذلك هو **أب وجد** جهة ثم **زوج** ذكر أو أنثى و**ولد** أم جهتين فقول **أربعة بنت** قبل أي في فصل عصوبة **أب حكيم** ولا يختص الحكم بهم كما أشار إليه ثم بقوله وخو **زوج** أو ابن عم لتصوره في جميع ذوي القروض بالولاة فإن قلت قصده عدم من عصوبته بالنسب خاص ويكون مراده بالزوج الذكر فقط قلت يمنع عدمه في الفصول الزوجة أيضا ثم رأيت الناظم يذهب على ذلك كما كذا اقتصر على الأربعة جمع ولا معنى له وذكر نحو ما مر ويجوز كما قال في **أب** وما عطف عليه الرفع خبر محذوف والجريد لامن الذي والنصب بأضمار أعني **مثاله** فيمن يجمع جهة واحدة **أب وبنت للأب من ستة**

أصل

أصل المسئلة **بالفرض والتعصب** **ثلاثة** ومثلها **البنت بالفرض** وللخطان مشتركان **ففيه** أي في الاختصار المذكور **مسلكان** أي طريقان موضحان بالمثال المذكور **بإذا التبت** أي الجهة أحدهما ما بينه بقوله **فقل** **تشارك** كالتثنية **فأرد** **كلامهما** **الثلاثة** بما مر وهذا المسلك **اعتقد** لأنه أشهر وأخف تأنيها ما بينه بقوله **أو فلتقل نصيب كل منهما من الستة نصفها في زمقامها** **مع** **ما يصفو** بسكون الصاد أي ما يخلص من الكسرين فما يصفو مفعول جامعا **فمن مقام النصف** **صحت** أي المسئلة **فيهما** أي في المسلكين وقس على ذلك ومثاله فيمن يجمع جهتين **بنت وزوج** **إثن** **عم** بنصبه بقوله **انتم** هي بالاختصار أصلها **اسمهم** **ان** لتوافق الحظين بالنصف وبالبسط أربعة **فان** **نصاحب** أي البنت **من ذوي السهمان** **جدا** **وزوجة** **فمن ثمانية** بالاختصار لتوافق الحظوظ بالتثنية وأربعة وعشرين بالبسط وهذا الأخير مثال لمن يجمع جهة واحدة أيضا ثم بين أن الاختصار في الأصول لا يأتي فيها كلها بقوله **وأول الأصول** السبعة وهو الاثنان **دع وتاليه** وهو الثلاثة أي أترك هذين الأصليين من طلب الاختزال فيهما **فليس يأتي فيها اختزال** إذ لا وفق للواحد مع الواحد ولا مع غير مختلف بقية الأصول الخمسة وقد عرفت مثاله في أصلي ستة وأربعة وعشرين ومثاله في أصلي ثمانية زوجة مولاة وبنت أصلها ثمانية وترجع إلى اثنين ومثاله في أصلي اثني عشر زوج ابن عم وبنتان أصلها اثنا عشر وترجع إلى ثلاثة وأما الأصلان الرايدان فلا اختزال فيهما

وقد يكون هذا الاختزال الذي في الاصول مستقيما كزوج
 ابن عم مع بنات ثمنت اي جفان ثمانية بعلم اصلها اثنا عشر
 للبنات ثمانية منقسمة عليهن وللزوج بالجهتين اربعة فلو اختزلت
 وردت الاصل الى ثلثه للمشاركة بالربع لاحتجت الي تصحيح وزيادة
 عمل ولك ان تقول قبح الاختزال فرع تاتي به في المحل الذي يوصف
 هو فيه بانه قبح وهذا منتف فيما ذكر لان في الاختزال لا ينظر
 بين انصبا الاصناف كما صنع في هذا المثال بل بين انصبا الاشخاص
 كما مر وكما في المثال الذي زال به الفصح وهو قوله **وان يكره**
 البنات اللواتي قد صحت الزوج **عشرين بنتا** فروي الاختزال
مجدى اي معط ما تحب من حسن الاختزال بان ترد الاثني
 عشر الى ثلاثة اثنان منها للبنات يوافق عدد دهن بالنصف فتقع
 من ثلاثين ولو تركتها على حالها لصحت من ستين وان رجعت
 الى ثلاثين لاشتراك الانصبا حينئذ بالنصف **ففس على ما قلته**
 فيما يتعلق بالاختزال **مضاهاية** اي مشابهة مما تراه في الفصول
الاثني من قسمة التركات وغيرها ويعرف اشتراك الانصبا بما
 مر في معرفة هل الاعداد كلها مشتركة ام لا **تنبيه** قد
 يقال في البيت الذي فيه الاختزال تضمني وايضا وجواب الاول
 يعرف مما مر في التصحيح وجواب الثاني يمنع اتحاد المعنى لان
 القافية الاولى نكرة والثانية معرفة ولما فرغ من بيان المقصود
 بالعرض وهو التاصيل والتصحيح بنوعيه عقده بالمقصود
 بالذات فقال **قسمة التركات** وانما كانت هي المقصودة

قسمت
التركات

بالذات

بالذات لانها شرة حساب الفرائض لان المفتي قد يصح المسئلة من
 عدد والتركه دونه او فوقه فلا يكون كلامه مفيدا وكان الغرض
 الشرعي في هذا العلم معرفة حظ كل وارث من التركه والقسمة
 بالكسر لغة اسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه واصطلاحا
 حل المقسوم الي اجزا متساوية عدتها عدة ما في المقسوم عليه
 من الاحاد وللبعضهم هنا كلام ذكرته في منهج الوصول وتقدم الكلام
 على لفظ التركات واما مدار قسمتها بعد التصحيح فعلى العلم بان نسبة
 ما لكل وارث من المصحح الي المصحح كنسبة ماله من التركه اليها
 كما بينه بقوله **ومن له شيء من التصحيح** والمراد به هنا كما قال
 ما يعي الاصل والمصحح **نسبته اليه بالتصحيح كنسبة الذي**
له في التركه الي جميعها لما مر من ان الغرض هنا معرفة حظ
 كل وارث من التركه ثم هذا القدر قد يكون معلوم النسبة كالنصف
 والثلث واخرجه لمستحقه سهل وقد يكون مجهولها بادي
 الراي لعول او رد او مناسخة او غير هاتين اولوا ايجاد هذا الغرض
 بمنهج حسابي وذلك هو التصحيح ثم جعلوا المصحح معادلا للتركه
 وحظ كل وارث منه معادلا لحظه منها وانتظم لهم اربعة اعداد متساوية
 كما علمت من النظر اولها الحظ من المصحح وثانيها المصحح ورابعها
 التركه وثالثها الحظ من التركه وهو المجهول ففي استخراجها منها
 خمس طرق كما مر بنظيره وقوله **فكن داعية** اي اعتبار ونظر
 تكملة ثم اخذ في بيان الخمس فقال **وحيت كانت اي التركه نقدا**
او مشايها فاما يقدر بالوزن او بالكيل او بالعدد وكذا بالذم

سبة

اذا استوت قيمة اجزا المذروع والآل المعتر قيمته كذا قالوه والضو
 انه لا فرق بين مشابهه وغيره لما ياتي فان كان في الزكاة كسر فيسبلي
 والآل ماثلت المصحح فذاك او باينته **فاضرب نصيب كل وارث بها**
 بالمسيلة اي فيها **في جملة الموروث واقسم ما حصل على مصحح الميت**
بالعمل يمكن اي يوجد نصيبه او يكن الحاصل نصيبه وهذا الطريق
 هو المشهور ولذا صدر به ثم عطف عليه بقية الطرق باو المخيرة
 فقال **واقسم ما ترك اي الميت على مصحح له وما يدامعك** بالقسمة
فاضرب في نصيب كل وارث وان ترد قسما اي قسمة بوجه ثالث
فاقسم مصححي على ما خلفا الي الميت واقسم حظ كل من مصحح صفاي
 خلص على الذي يبدو بتلك القسمة **وان اردت وجهار ابعث**
ياذا المهره فاقسم على نصيب كل مستحق **تصححهم واقسم التركة**
التي بحق اي تثبت للميت على الذي يبدو بالقسمة الاولى **وان**
تساو جها خامسا قسم نصيب كل من الورثة **في المصحح المتم صلة**
نصيب منه اي من المصحح صلة سم وخذ نظير ذاك الاسم من تركه
الميت بالتحقيق او بالتشديد مع ادغام تايه في تانقر وجواب
 اضرب وما عطف عليه قوله **تفر بالعلم** بما كل كذا قال وانت تعلم
 ان جواب اضرب مذكور معه وهو قوله يكن نصيبه **وذا الوجه**
الاخير نافع في القابل لقسمة كالموزون والمكيل **وعبرة اي غير**
القابل لها كآزال وهو البعير الذي يزل اي انشق ثائه وذلك
 في السنة التاسعة وربما يزل في الثامنة ذكر اكان او اني قاله
 الجوهرى ومثله العبد والعقار وسائر ما يختلف قيمة اجزائه

من غير ان يكون له نصيب
 من غير ان يكون له نصيب
 من غير ان يكون له نصيب

بخلاف بقية الاوجه فانها لا تتفع في غير القابل اي اذا لم يعتبر قيمة
 هذا تقرير كلامه والصواب **انها نافعة فيها ايضا غايته انه**
 لا اثر للضرب فيه ان اتحد ولا يضرب في عدده ان تعدد بل يفرض
 كالواحد لامتناع قسمة ما اجزاه مختلفة بلا تقويم على منجز قسمة
 ما اجزاه متساوية **وقاب** دة تعدد الاوجه انه اذا تعسر وجه
 عمل باخر استرول احكاما يتعسر وجه النسبة فيما اذا كان المصحح
 عددا صم وهو ما لا يمكن التعبير عن نسبة الواحد اليه تحقيقا
 الابلطف الجزئية بتوسط من كزوج وابوين وبنت والتركة عشر
 دينار فهي من ثلاثة عشر فبالوجه الاول اضرب حظ كل في عشر
 واقسم الخارج على ثلاثة عشر يخرج ماله فلزوج اربعة وثمانية اجزا
 من ثلاثة عشر خرا من دينار وللبنت تسعة وثلاثة اجزا من
 ذلك ولكل من الابوين ثلاثة وجزء من ذلك وبقية الاوجه
 يخرج كذلك **الان العمل بوجه النسبة** عسر لانه يحتاج الى بسط
 التركة ثم اخذ مثل نسبة الحظ الى ثلاثة عشر من الحاصل ثم
 تلخيص الماخوذ بان يقسم على ثلاثة عشر فاندفع القول بان
 العمل بالنسبة في ذلك متعذر **واعلم** ان بعضهم يعبر عن الطر
 الخامس بالنسبة وهي عبارة عن العجم وبعضهم بالتسمية
 وهي عبارة **المغاربة** لان قسمة القليل على الكثير تسمى نسبة
 وتسمية وكثير من الفرضيين يستحسنون هذا الطريق
 ويستشبهونه **والحق** كما قال الناظم ان الطريق يختلف شهرتها
 وصعوبتها باختلاف المساميل **فان توافق تركه مصححا**

حظ كل من ستة وخذ بمثله من ثمن الالف **قاع** رتان يحتاج
 اليهما احديهما اذا كان في احد المضروبين كسر فابسط جانبيه
 حاصل البسط في الصحيح من الجانب الاخر واقسم الخارج على المخرج
 ففي ضرب ثلاثة ونصف في اثنين اضرب بسط الثلاثة والنصف
 وهو سبعة في اثنين واقسم الخارج وهو اربعة عشر على المخرج يكن
 سبعة وهو الجواب وان كان الكسر فيهما فابسط كل جانب
 واقسم مسطح البسطين على مسطح المخرجين او سمه منه يكن الجواب
 ففي ضرب واحد ونصف في واحد ونصف ابسط كلاهما الجانبين واقسم
 مستطهما وهو تسعة على مسطح المخرجين وهو اربعة يكن اثنان
 وربع وهو الجواب **ثاني** اذا كان في احد جانبي المقسوم والمقسوم
 عليه كسر فاضرب كلاهما في المخرج واقسم حاصل المقسوم على حاصل
 المقسوم عليه او سمه منه ففي قسمة ثلاثة ونصف على اثنين ضرب
 كلاهما في المخرج واقسم حاصل المقسوم وهو سبعة على حاصل
 المقسوم عليه وهو اربعة يكن واحد وثلاثة ارباع وهو الجواب
 وان كان الكسر فيهما فاضرب بسط كل منهما في مخرج كسر الاخر
 واقسم حاصل المقسوم على حاصل المقسوم عليه او سمه منه يكن
 الجواب ففي قسمة واحد ونصف على نصف ابسط كلاهما واضرب
 بسط كل منهما في مخرج الاخر واقسم حاصل المقسوم وهو ستة
 على حاصل المقسوم عليه وهو اثنان يكن ثلاثة وهو الجواب
واجمع للاختصار اي لاجله ما تفرق من الانصافان **بساو** جمعها
 اي مجموعها ما فرقا من الزكاة **فذلك آية** اي علامة لصحة العمل

وان

وان يخالف بنقص او زيادة **فهو آية الخل** ففي المثال السابق لو
 جمعت الحظوظ كان مجموعها مساويا للالف فلو نقص عنه او زاد
 عليه فالعمل مختل **تنبيه** قال الشيخان كغيرهما ما لا يقسم
 بالاجزا يقوم ثم يقسم بالقيمة فما خص كلاهما فله بقدرها
 من المقوم وتقدمت الاشارة الى هذا قال الناطم ولك ان تقول
 ان اريد بالقيمة الثمن فظاهر لكن المقسوم حينئذ انما هو الثمن
 وان اريد بها حقيقتها فليس له كبير فائدة فانه لو كانت الزكاة
 دار امثلاك في ان يقال لفلان ثلثها او ثمانية قراريط مثلا
فصل في بيان قسمة الزكاة اذا كان فيها كسر **وان يكن**
في تركة كسر فلك في قسمتها منجان احدهما ان تبسط الجميع اي
 صحيح الزكاة وكسرها من جنس كسر **او في** اي اكبر مشترك بينهما
 كتلاثة وثلاث اكر مشترك بينهما الثلث لامادونه كسدس وخو
 مما يشتركان فيه واوضح تغييره في غير هذا الكتاب كغيره بان
 تبسط الزكاة من جنس كسرها وذلك **بان تقيم الكسر مفردا**
 او متعدد **امن مقامه** اي مخرجه المفرد او الجامع **وتضرب**
 فيه **المتروك** اي ما تركه الميت من الصحيح والكسر كايضا في تمامه
 فهو حال كما قال من المتروك اي موكدة له والاولي جعله صلة
 لتضرب بجعل ضمير تمامه للمقام والاضافة فيه من اضافة العام
 الى الخاص **والبسط** الحاصل من الصحيح والكسر **فاعتبه** **كالصحيح**
 من غير تغيير **كالتصحيح** وللشهاد وحينئذ ما اردت اسلك
 في القسمة **من المناهج** المتقدمة ومن بيان لما **والكل وارث**

لا يغيرها

لا يغيرها

من خارج بالقسمة فاقسم في الانتهاء بالقصر للوزن اي بعد انتهائك
 لآخر العمل باحد المناهج على المقام اي مقام الكسر فما كان فهو المطلوب
 وثاني النهجين ما بينه بقوله او فابسط التصحيح ذاتما بضربه
 في نفس ذاك المخرج الذي ضربت فيه الزكة كتركة اي كبسطها بضربها
 في المخرج المذكور وذاتما حال مؤكدة واعمل باي منهج شئت
 من تلك المناهج والانصباي والحالة ان انصبا الورثة من المصحح
 باقية بدون بسط وحظ كل منهم ما يرد من قسط بكسر القاف
 اي نصيب من غير حاجة في الانتهاء لقسمة على المخرج مثل النهج
 ذي الابتداء لان المخرج لها ثمة عدم بسط المصحح من المقام بخلاف
 هنا واحتياجهم لبسط الزكة فيهما لا لتعذر اخراج الانصبا منها
 بل لتعسر ولو في بعض الصور وذلك كالزوج مع ام واخت لغير
 ام وقد ترك عشرين دينارا وثلاثين دينارا من هلك فاعل
 ترك اصلها ستة وتعول لثمانية فان عملت بالنهج الاول
 فاضرب مقام الثلث وهو ثلاثة في المتروك قط اي دون المصحح
 وهذا الاينافي قوله سابقا بضرب المتروك في المقام اذ لا فرق
 بين ضرب ذافي ذاك وذاك في ذافي الكسر اذ ذاك اسمه منه اي
 من المتروك ستقط وصار كانه صحيح والحاصل وهو احد وثلاثون
 اقسام قسمة الصحيح باحد المناهج المتقدمة فان ضربت مثلا
 ثلاثة الزوج او الاخت في احد وستين وقسمت الخارج وهو مائة
 وثلاثة وثمانون على الثمانية يكن للزوج او اخت بلا ترجيح
 لاحدهما على الاخر جيم اي ثلاثة وكاف اي وعشرون غير

ثمن

ثمن او سهمي الام في الاحد والستين وقسمت الخارج وهو مائة
 واثنان وعشرون على الثمانية يكن لها خمسة عشر وربع واليه
 اشار بقوله ثم ضم ربعا الى نصف الثلاثين للام واقسم لكل
 من الثلاثة ما يرد له من القسمة على ثلاثة مقام الثلث فحظ
 ما حصل له وذاك سبعة ونصف وثلث لكل من الزوج والاخت
 او خمسة ونصف سدس للام قد يقن بالكسر من اليقين وهو العلم
 وان نشأ العمل بالنهج الثاني فاضرب مقام الثلث ايضا في مصحح
 للمسيالة يكن اربعة وعشرون وما عرفت من المناهج فافتق اي
 فاتبع للانتها بالقصر للوزن اي الى الاخير فان ضربت مثلا كلا من
 حظوظهم من الثمانية في الاحد والستين وقسمت الخارج على الاربعة
 والعشرين يكن لكل ما قلنا وليست محتاجا في هذا النهج لترك خارج
 القسمة الى الثلاث بان تقسمه على الثلاثة كما في الاول لان المصحح
 بسط هنا ثلاثا فاعني عن ذلك بخلافه ثم وهذا علم مما مر وانما
 اعاده تقيما لاعادة النهجين في المثال واول النهجين المذكورين
 مشهورا بالنصب بقوله بعد ولما فرغ من مثال الكسر مفردا
 اخذ في مثاله متعدد ابقوله وان يكن اي المثال بحاله ولكن
 كسرة ثلث وربع والمقام لها قدره اثنا عشر باسكان الراء للوزن
 فاضربه في المتروك كله قط اي دون المصحح ان عملت بالنهج الاول
 او فيه مع مصحح ان عملت بالثاني وراع ما انبسط بالضرب من الزكة
 في النهجين وهو مائتان وسبعة واربعون ومن المصحح ايضا في
 الثاني وهو ستة وتسعون فان عملت بالاول فاقسم بسط الزكة

ثمن

كما تقسم الصحيح يخرج لكل من الزوج والاخت اثنا عشر وتسعون وخمسة اثنان وللام احد وستون وثلاثة ارباع فاقسم الخارج لكل على الاثنى عشر يخرج لكل من الزوج والاخت سبعة وخمسة اثنان وثلاثة ارباع ثمن وللام خمسة وثمانين وسدس ثمن او بالثاني فاقسم البسط ايضا كما تقسم الصحيح يخرج لكل ما قلنا من غير حاجة للتقسمة على الاثنى عشر لئلا يكثر الامتحان بجمع الانصبا ومقابلتها بمجموع التركة كما مر وتسهل به في هذه المسئلة ان تأخذ مقاما لكسورها فيكون ستة وتسعين فخذ منه خمسة اثنان وثلاثة ارباع ثمنه وذلك تسعة وستون لكل من الزوج والاخت وثمانه وسدس ثمنه وذلك اربعة عشر للام فاجمع ذلك يكن مائة واثنين وخمسين فاقسمه على المخرج وهو ستة وتسعون يخرج واحد وثلاث ورابع فاجمع ذلك الى الصحاح يجتمع عشرون وثلاث ورابع وهو التركة **فصل** في بيان ما يعبر به من اسماء الكسور عن اجزاء الواحد من دار او دينار او درهم او غيرها واعلم ان ما دون يسمى كسرا وهو ضربان ضرب اتفقوا على مسماه وان اختلفوا في اسمه كالنصف والثلث وما بعدهما من الكسور المنطقة والعم وضرب اختلفوا في مسماه واسمه كالقيراط والدائق والحبة والارزة والشعيرة والطنسوج وغيرها فاذا كان في التركة كسرا فان شئت عبرت باسمه من الاول وان شئت عبرت باسمه من الثاني وينبغي مراعاة حال السابيل في الفهم وان جمع بينهما كان اتم كان يقول لزيد ثلث ورابع وهو اربعة عشر قيراطا مثلا واقتصر في

النظم

النظم من الثاني على الثلاثة الاول فقال **ومخرج القيراط ضعف** الاثنى عشر اي اربعة وعشرون فهو جزء من اربعة وعشرين جزا من الواحد اي ثلث ثمنه **ومخرج الحبة** وهي الشعيرة المتوسطة التي لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال نحو في الروضة **اثنا عشر** **استقر** ذلك عندهم فهي جزء من اثنين وسبعين جزا من الواحد اي ثمن تسعة فهي ثلث القيراط **وضعف هذا** اي اثنين وسبعين وهو مائة واربعة واربعون **ومخرج الدائق** بكسر النون وقفا فهو جزء من مائة واربعة واربعين جزا من الواحد اي نصف ثمن تسعة فهو نصف الحبة وسدس القيراط **هذا** المذكور **اصطلاح** اي اتفاق اهل مصر **والموافق** لهم كاهل الشام **واما مخرج القيراط في اصطلاح** اهل العراق فهو عشرون فقط **ومخرج الحبات لا فرق** اي لاجل الافتراق بين الاصطلاحين بعد اتفاقهما على ان النسبة الاثنية **ستون** فالقيراط جزء من عشرين جزا من الواحد اي نصف عشره والحبة جزء من ستين جزا من الواحد اي سدس عشره **وحديث كل حبة تنسب** **بثلث القيراط** على كلا الاصطلاحين فاعرف ذلك **يا من يحسب** **ومخرج الدائق** على الثاني مائة وعشرون فهو نصف سدس عشره فهو نصف الحبة وسدس القيراط كما في الاول فعلم من ذلك ان القيراط على الاصطلاحين ثلاث حبات وانه ستة دوائق وان الحبة دائقان وهو المشهور وبعضهم يقول هي اربع اربعات فعليه مخرج الارزة على الاول مائتان وثمانون وعلى الثاني مائتان واربعون وهو اصطلاح لا مشاحة فيه ثم ما تقر

والثاني مائة وعشرون

ليس متفقاً عليه فقد حكى ان الدرهم عند اهل الشام خمسة عشر
قيراطاً وعن بعضهم ان القيراط جزء من ثمانية عشر جزءاً في الصبح
القيراط نصف دانق والدانق سدس درهم وفي الروضة الدانق
ثمان حبات وخمسة حبة وفي الحاوي للماوردي مخرج الحبات
ثمانية واربعون وعن ابي شجاع ان كون القيراط ثلاث حبات
هو على جعل مخرج القيراط عشرين اما على جعله اربعة وعشرين
فثلاث حبات واربعة اسباع حبة واعلم ان قيراط الدينار
اعظم من قيراط الدرهم لان الدينار درهم وثلاثة اسباع درهم
فاذا حول قيراط الدينار الى قيراط الدرهم في الوزن كان قيراطاً
وثلاثة اسباع قيراط من قراريط الدرهم وكذلك يختلف عدد
قراريط كل منهما اذا حول الى الآخر **فصل** في بيان استخراج
الحظوظ من المصحح على طريق التعبير بالقيراط ونحوه وطريق
التعبير بالكسور المطلقة وتسمى طريق التسمية وقديين الاول
بقوله **والنهم في قيراطك المتسايل** اي جعلها قراريط ان **يقيم**
التصحيح اي المصحح **قسماً بالفتح عادلاً** **على مقام** بان اي ظهر
للقيراط وهو اربعة وعشرون او عشرون او غيرها **فللخارج**
من القسمة هو **القيراط** للمصحح حالة كونه **ذا القسط** اي عدد
من اقساط اذا عدل **فاقسم عليه** اي على القيراط **كل حظ فضلاً**
من المصحح **يكن** كل حظ **الى قيراطه محولاً** بالفتح الواو وتكون انت
محولاً له بكسرها والاول تخيلاً قال ارجح **او سمى ما منه قسم المسيل**
بفتح القاف اي من المصحح **كل نصيب منه واحفظ حاصله** اي للخارج

بالسمية

بالسمية **وخذ بقدره من المقام** اي مقام القيراط بان تضرب
بسط ذلك الكثير في ذلك القيراط وتقسم الحاصل على مخرج الكسر
فهذان منهجان يعقل بهما في التحويل للقيراط اي ونحوه مما مر
والسهل للسمية ما ياتي في قوله وحظ واحد الخ واذا حصل معك
في بعض الانصبا اقل من قيراط ومرت التعبير عنه بالحبة او الدانق
او بالاجزاء من الدانق فلك ذلك كما في المثال الاتي فانه خرج في نصيب
كل اخ اقل من قيراط وهو ثلثان فان عبرت بالحبة فقل حبتان بل امر
ان كل حبة ثلث قيراط وان كل دانق نصف حبة او بالارزات فقل
ثمان ارزات وهو ظاهر وقد ظهر مما تقرران نسبة حظ كل وارث
من المصحح اليه كنسبة حظ من مخرج القيراط او الحبة او الدانق الي
مخرج كل منها في اربعة اعداد متناسبة في التحويل الى كل من
الثلاثة فتعمل فيهما بما شئت من الطرق التي من ذكرها غير مرة
ورب جمعها اي الانصبا التي هي قراريط او غيرها للاختصار **لدي**
المقام اي عند تمام العمل **فان يطابق جمعها** اي مجموعها **مقامها**
فلك صحت بدت اي ظهرت **اعلامها** جمع علم بمعنى العلامة وان
لم يطابقه فالعمل محتمل وانما كانت المطابقة بين المذكورين لانها
كانت بين اصلهما قبل التحويل وفايدة العدول الى التحويل التسعة
في الطريق وقد يكون اسهل من العمل بغيره كما يعرف عند الممارسة
بالعمل فلما اردت تحويل مسيلة حدثني وثلاثة اخوة وخمسة
اعمام الى القراريط على الاصطلاح الاول **فبالنهم** الاول اقسام
المائة والثمانين على الاربعة والعشرين والاسم في القسمة

ان تسمى واحدا ابدا من المقسوم عليه وتأخذ من المقسوم
بتلك النسبة ففي المثال اسم الواحد من الاربعة والعشرين
ثلث ثمن فخذ ثلث ثمن المائة والثمانين يكن سبعة ونصف
وهو قيراطها فاقسم عليه نصيب كل واحد منهما يكن لجدة قيراطا
ولكل اخ قيراطان وثلثان ولكل عم قيراطان وخمسان فاذا جمعت
ذلك كان اربعة وعشرين وبالثاني سم نصيب كل جدة من المائة
والثمانين يكن نصف سددس فخذ نصف سددس الاربعة والعشرين
وهو قيراطان ونصيب كل اخ منها يكن تسعا فخذ تسع الاربعة
والعشرين يكن قيراطا وثلثين ونصيب كل عم منها يكن عشرين فخذ
عشر الاربعة والعشرين يكن قيراطين وخمسين واعلم ان التركة
اذا قسمت فتخرج يتجزأ تكون بحسب تجزية المصحح ان قرار ربط
فقرار ربط وان حبات فحبات وان دوانق فدوانق ولو كانت التركة
في المثال دينار اجزى اربعة وعشرين كالمصحح فيحصل كل وارث
من الدينار ما خصه من المصحح لمساواة قرار ربط الدينار قرار ربط
سهم المسئلة ولو كانت التركة نصف وثلث دينار فابسطها
من مخرج القيراط يكن خمسة عشر قيراطا فاقسمها بما شئت
من الطرق يكن لكل جدة قيراط وربع ولكل اخ قيراط وثلثا
ولكل عم قيراط ونصف وقس عليه التحويل الى الحبة او الدنانير
ولما بين طريق التعبير عن الخط باسم المتفق على مناهة فقال
وخط كل واحد من الفريق ان ينبغي اي يطلب اسمه من عمل
ميراث زكن بغير قيراط او حبة او نحوها مما مر فسم واحدا

من

من عدة اي الفريق ثم اضعف لما ابدا من التسمية اسم نصيب ذلك
الفريق من مبلغ التاصيل بالتحقيق ان لم يعمل اي مبلغ
التاصيل او اضعف ما ابدا **الاسم** اي اسم نصيب الفريق من غايته
اي غاية التاصيل ان عاد ولا يحق ان لا فرق من جهة الحاصل
بين اضافة اسم نصيب الفريق الى ما ابدا وعكسه فلذا عبر بكل
منها لكن حصل به بعض قلاوة تسلم منها تغييره في الفصول بقوله
وتضعف الحاصل اي من التسمية الى اسم نصيب ذلك الصنف من الاصل
ان لم يعمل والى مبلغه بالعول ان غال **مخلصا** انت على جهة
الاولية **ما كان من اضافته** محتاجا الى التخصيص بما هو مقرر
في علم الحساب من التقريب للمفهم فربع ونصف ثمن اوضح من ثلاثة
اعشار وثلث عشر ومن تعظيم احد الكسرين والمباعدة بين مخارجهما
فنصف ثمن اولي من ربع ربع ونصف سددس اولي من ثلث ربع
وقد يتوصل الى ذلك بتضعيف احدهما وتضعيف الاخر فان
اضافة احد الكسرين الى الاخر كاضافة ضعف احدهما الى نصف
الاخر ومن تقديم اكبر المتضايقين فربع سبع اولي من سبع ربع
ومن اختصار اللفظ فسددس اولي من نصف ثلث وضابط معرفة
لتساوي الكسرين وتفاوتهما ان تلخذ مخارجا يعينها وتأخذ منه كلا
منها فيظهر لك التساوي او التفاوت اذا انقرد ذلك ففي المثال
المتقدم سم لكل جدة واحد من عددها واصل الحاصل وهو
نصف الى اسم نصيبها من الاصل وهو سددس يكن نصف سددس
ولكل اخ واحد من عددهم واصل الحاصل وهو ثلث الى اسم نصيبهم

من الاصل وهو ثلث يكن ثلث ثلث اي تسعا ولكل علم واحد من
عددهم واصل الحاصل وهو خمس الي اسم نصيبهم من الاصل
وهو نصف يكن خمس نصف اي عشرة **وذا الطريق السهل غالبا**
ما يش مطرد في خط كل من خط ينفر وذلك بان يسمى نصيبه
من الاصل او مبلغه من العول فما يدا فهو نصيبه من المصحح
ولا اضافة اذ لا فريق ينسب اليه وهذا هو السبب في افراد
المنفرد بالذكر ففي ام وسبعة اخوة لام وعشر شقيقات هي من
ستة ونقول لسبعة ونضع من مائتي وخمسة واربعين سم
لام ستمها من مبلغ الاصل بالعول يكن سبعة اقلها من المصحح
سبعة وهو خمسة وثلاثون ولكل اخ واحد من عددهم يكن
سبعة اضعه الي اسم نصيبهم من مبلغ الاصل وهو سبعة
يكن سبع سبعين اي سبعة سبع وكل شقيقة واحد من
عددهم يكن عشر اضعه الي اسم نصيبهم من السبعة وهو
اربعة اسباع يكن عشر اربعة اسباع اي اربعة اسباع عشر
اي اربعة اعشار سبع اي خمسي سبع وقس عليه **وكل ضرب**
منها اي من طريق القيراط والشمية قد يطلب بحسبها يقع
السبي لكنه سكنها للوزن اي بقدر ما ينبغي اي يطلبه
من يقرب المعنى الي الفهم لان الفرضي قد يعبر عن الخطوط
بالقيراط والمخاطب لا يعرفها لكن يعرف الكسور المطلقة والعكس
فيطالبه بتحويلها الي ما يعرفه فيقصد الفرضي في الحال جانية
ومنهج التحويل المذكور في كتب الحساب **من يدريه** اي يعلمه

يعمل

يعمل به في تحويل كل من الضريبي الي الاخر **فانه يغنيه** عن العمل
بغيره وذلك بان يضرب بسط المحول في مقام المحول اليه
وتقسم الخارج على مقام المحول فما كان فهو المطلوب ولو قيل
اذا كان الخط خمسة قيراط فكم يكون ثلثا فاضرب خمسة في
مقام الثمن واقسم الخارج على مقام القيراط يخرج واحد وثلاثا
فالجواب ثمن وثلثا ثمن ولو قيل اذا كان حسا وسبع اقل
يكون قيراطا فاضرب خمس مقامها وسبعة اثني عشر في مقام
القيراط واقسم الخارج على مقام الخمس والسبع يخرج ثمانية
قيراط وخمس قيراط وخمس سبع قيراط وذلك هو
الجواب ولو قيل اذا كان سبعة اجزاء من احد عشر فكم يكون
قيراطا فاضرب سبعة في مخرج القيراط واقسم الخارج على احد
عشر يخرج خمسة عشر قيراطا وثلاثة اجزاء من احد عشر
جزء من القيراط وذلك هو الجواب **فصل** في بيان
استخراج الخطوط من التركة اذا كانت جزوا من عقار ونحوه
وان يخلف من عقار ونحوه مما لا يقدر بوزن او كيل او عدد جزا
مفرد او متعدد **اقا جعل مقامه كاصل للمسئلة** **بدا** اي
ابتدا **وبسطه** اي المقام اقسمه على المصحح **فان يضع قسمه**
عليه لم يخرج اي لم يتغير المقام عن حاله بل يكون هو المطلوب
وان تباين او توافق فاضرب مصححا ان باين او وفقه ان
وافق فيما اجتي اي اختير **اصلا** وهو المقام يحصل المطلوب
وما ضربت في المقام هو جزا السهم له فاضربه حقا لا بتغا

ن

م

Copy

rsity

القسم اي لاجل طلب القسمة في البسط يخرج مال الوارث فان
يقسم اي الخارج من الضرب على التصحيح جزوه بين اي فيظهر
 جزوه سهمه فاضربه في حظ كل وارث منه **واضربه للشريك**
 اي جزوه سهمه المقام ايضا **للشريك فيما يبقى من مخرج يبدو**
الذي استحقا اي استحقه الشريك فلو ترك ثلثا ورعا
 من حمام واما واخوين منها وشقيقتين فالمقام اثناعشر
 وكانه الاصل والبسط منه سبعة فاقسمه على مصحح المسئلة
 سبعة بعولها فالقسمة من اثني عشر للام سهم وللأخوين
 سهمان وللشقيقتين اربعة وللشريك خمسة ولو كانت بحالها
 الا انه لا ام فيها فهي من ستة والبسط يباينها فاضرب الستة
 في المقام فتضع من اثني وسبعين وجزء سهمه الستة فان
 ضربته في البسط حصل اثنان واربعون للورثة فاقسمه على
 مسئلتهم يخرج جزوه سهمها سبعة فاضربه فيما الكل اخ يكن
 له سبعة وفيما الكل شقيقة يكن لها اربعة عشر وان ضربت
 الستة فيما بقي من المخرج وهو خمسة كان ثلاثين وهو مال الشريك
 ولو كان فيها الام وعدد الاخوة ثلاثة فتضع من احدى وعشرين
 والبسط يوافقها بالسبع فاضرب سبعة ثلثه في المقام فتضع
 من ستة وثلاثين وجزوه سهم مسئلتهم واحد وفي خمسة للشريك
 يكن له خمسة عشر **فصل** في بيان معرفة جماعة التركة
 من الحظ المعلوم وان علمت قدر ما يجوز لبعض اي بعض
 الورثة من المال يعني النقد وخوه بآرثه **ويجيء مرة** اي ورثه

تميز المال

تميز المال كله اي معرفته واعرف من التصحيح اي من المصحح
 حظه فما كان اقسمن عليه نقدا علما قدره وهو القدر الذي
 حازه بعض الورثة والخارج بالقسمة اضرب في مصحح المسئلة
 كل صفة مؤكدة او اضرب التصحيح في نقد حصل لبعض الورثة
 واقسم على نصيب الاخذ بالدرج ويسكون الذا للوزن ما اجتمع
 من الضرب او اقسام المصحح الذي ارتفع بالضرب على نصيبه اي
 الاخذ وما يد بالقسمة اضرب في قدر ما قد حازه بعض الورثة
 او انسب بقية التصحيح للنصيب وزد بحسبها بالسكون
 مصدر وحسبته اذا عددته او اسم من قولهم ليكن عملك بحسب
 ذلك بالفتح لكنه سكنه للوزن اي وزاد بحسب او قدر تلك
 النسبة بلا تقريب بل تحقيقا على مجوزة اي الاخذ صلة زد وكذا
 من الامثال فان قلت نسبة البقية الى حظ الاخذ قد
 يكون مثلا ومثلين واكثر وقد يكون بعضا وقد يكون كليهما
 فلا يعتمد قوله من الامثال هذه الاحوال قلت من التبسيط
 لا لبيان الجنس فيعلمها وفي جوابه نظر او سم من مصحح المثال
 الحظ للاخذ والتقدير الماخوذ اعتبر مقسوما على الذي يبدو
 بها اي بالتسمية معلوما حال او سم مما حازه نصيبه واقسم
 على محصل من القسمة نصيبه اي تجده صفة محصل نصيبها
 مفعول اقسمة فهذه ست طرق فما بدأ بالعمل باي طريق منها
 فذاك كل المال فاعلم ذلك واعمل به وذلك كان يجوز الام
 في المشتركة عشرين دينارا حقا وقيل لك كرتكون التركة

فقل تصحيحها من ضعف تسعة اي ثمانية عشر اذا نزلت
 الذي لثلاث اخذ اي اذا جعلنا اخذ الثلث ثلاثة بان يكون
 فيها ولد ام وشقيق واللام زائدة لتقوية العامل بضعفه
 بالتأخير كقوله تعالى للرويات تعبرون وحظها اي الام ثلاثة
 من المصحح فاعمل بما اردت منها اي من الطرق الست متقنا
 لها فتعلم ان الجواب ضعف ستين بنصب ضعف بقوله
 بعد اي بعد مائة وعشرين وذلك بان ينقسم العشرين على حظها
 ثلاثة وتضرب الخارج وهو ستة وثلاثان في الثمانية عشر وتضرب
 الثمانية عشر في العشرين وتقسم الخارج وهو ثلثماية وستون
 على الثلاثة او تقسم الثمانية عشر على الثمانية وتضرب الستة
 الخارجة في العشرين او تنسب الخمسة عشر الزائدة على الثلاثة
 للثلاثة يكن خمسة امثال فرد على العشرين بقدر ذلك او تسمى
 الثلاثة من الثمانية عشر وتقسم العشرين على الحاصل وهو
 سدس او تسمى الثلاثة من العشرين وتقسم الثمانية عشر
 على الحاصل وهو ثلاثة ارباع خمس يكن جملة التركة ضعف
 ستين كما قال فقس على هذا المثال ما ورد من الامثلة
 وشمل قوله بحوزه بعض الواحد وقد عرفت مثاله والنقد
 كزوج وام وشقيقة اخذ الزوج والام بارثما عشرة دنانير
 فكم جملة التركة فاقسم العشرة على حظيها من المصحح واضرب
 الخارج وهو اثنان في المصحح يكن ستة عشر وهو جملة التركة
 وكذا عملت ببقية الطرق ولوقيل اخذ الزوج ستة والام

اربعة

اربعة فان شئت جمعت حظيها وعملت وان شئت افردت
 كلاهما العمل فيخرج كذلك واعتبار صحة هذه ونحوها كما قال
 ان تضرب حظ كل منهما فيما اخذه الاخر فينتساوي الخارجان
 فلو ضربت حظ الزوج ثلاثة فيما اخذته الام وحظ الام اثنين
 فيما اخذه الزوج كان كل من الخارجين اثنا عشر ولوقيل اخذ الزوج
 ثمانية والام ستة استحال المسئلة **فصل** في بيان
 معرفة قيمة العرض فيما اذا كان بعض التركة نقدا وبعضها
 عرضا واخذه بالتراضي بعض الورثة باريته ولذلك ثلاثة احوال
 لان ما اخذه اما قدر حقه او اكثر فيحتاج الي رد او اقل فيحتاج
 الي زيادة وقد اخذ في بيان الاول فقال **وان يحجز بعض الورثة**
بارثته عرضا وهو ما عدا النقد وما اي الذي يحوزه الباقيون
نقد علم اقداره فان تنشا معرفة قيمة العرض فاستخرج
المجموع من النقد وقيمة العرض **بدا** اي ابتدا **ومنه** اي من
 المجموع اي معرفته **تعرف العرض المتر وعا** اي قيمته لان قدرها
 منترع من جملة التركة وذلك بان تطرح النقد من المجموع **والنجم**
في استخراج كل التركة الذي هو المجموع قد علم في الفصل قبله
فكن ذلك في الاستخراج وهي كيفية راسخة في النفس **ففضلها**
اي التركة على النقد المسمى هو العرض اي المطلوب لان المقصود
 بالذات معرفته وهذا علم من قوله ومنه تعرف المتر وعا وانما
 اعاده ليعلم انه المقصود وان ذكر معرفة جملة التركة ههنا
 وسيلة لذلك **وان ترد قيمة عرض يقرض اي وان ترد**

Copy

ersity

معرفة ذلك **بداي** اي ابتدا افله طرق اخذ في بيانها فقال **قال**
حظ من يجوز له اي العرض من مبلغ التصحيح اذ تخيره اي
الحظ من ماله بغيره والباقي بعد الالتقا **اتخذ اماما** واقسم عليه
نقد من سواه تعلم كم جزء سهمها اي المسئلة اي كم يخص
كل سهم منها من النقد **المعين** فاضربه اي جزء السهم في نصيبه
اي حايض العرض **تستبين** انت اي تعرف قيمة العرض قال ولما
كان الفرض ان اخذ العرض اخذه بارثته لزم ان يكون قيمته
موزعة على سهامها فاحض السهم الواحد منها خصه من الامام
لان سهام **المسئلة** متساوية وباراها جملة التركة وباراها سهام
غيره **النقد** فجزء سهم اخذ العرض من قيمته وجزء سهم الامام من
النقد وجزء سهم المسئلة من جملة التركة ثلاثتها متساوية
ولما تعدد الوصول الي معرفة جزء سهم اخذ العرض من قيمته
من جهة قيمته واي معرفة سهم الامام من النقد وجزء سهم
المسئلة من جملة التركة من جهتها لكونها مجهولين اخذنا
جزء سهم الامام من النقد من جهته لكونه معلوما وحكمنا بان
جزء سهم المسئلة من التركة لتساويهما فاذا ضرب فيه حظ احد
منها خرج حظه من التركة فبان لك السر في ضربنا حظ اخذ
العرض من المسئلة في جزء السهم حتى يخرج قيمة العرض وعطف
على اقسام قوله **واضرب النصيب في النقد وما يد اباضرب**
اقسم على امام اي ما قبل او الامام **اقسم على نقد** فرض
واقسم حظه علي الذي يريد وبالقسمة وجواب الامر

ينض

ينض اي العرض اي يصير ناضيا اي نقد امضروا والمراد هنا
بالقوة او الامام **اقسم على الحظ وما عال** يعني حصلا بالقسمة
اقسم النقد عليه محكي بكسر الكاف حال من فاعل اقسام او قسمها
صفة لمصدر محذوف اي قسمنا متقنا **وانسب النصيب**
للامام والخارج اضربه على تمام اي تمام في النقد والذي
يعول اي ترتفع بالضرب **هو المطلب** وهو معرفة قيمة العرض
فهذه خمس طرق لمعرفة قيمته ومنها يعرف جملة التركة بان تجمع
القيمة للنقد **وهاك** اي خذ **تمثالا** لذك **يضر** ام وبنتم
عم وقد ترك **ستين دينارا** وعيدا من **هلك** في اي صار حظ
العم ذاك **العبد** فاعمل **باي** شئت من الطرق **تلقى القصد**
فان رمت معرفة التركة ابتدا فكانه قيل اخذ بعض الورثة
بارثته **ستين دينارا** كم التركة **فالمسئلة** من ستة وحظ اخذ
في الستين منها اربعة فاعمل بما شئت من الطرق المتقدمة
في الفصل قبله تكن جملة التركة تسعين اطرح منها ستين تكن
قيمة العبد **ثلاثين** وان رمت قيمة العبد ابتدا فقال من
الستة سهمي العم وسهم الاربعة الباقية اماما واقسم عليه
الستين واضرب الخارج وهو جزء السهم في سهمي العم واضرب
سهميه في الستين واقسم الحاصل على الاربعة او قسم الامام
من الستين يكن **ثلاثي عشر** اقسام عليها سهميه او قسم الامام
على سهميه ثم الستين على ما يخرج وهو **اثنا عشر** او قسم سهميه من
الاقسام يكن نصفا اضربه في الستين فالحاصل بكل ثلاثون وهو

قيمة العرض **او قل** بطريق الجبر **له** اي للعم بارت شي قيمة العبد
 فلتستبين اي للام والبنت شيان لان لهما مثلي ماله **فانما**
 بالعين اي النقْد وهو ستون **فالشئ نصفه** اي العين لان
 الشئين اذا عدلاستين **فالشئ** الذي هو نصفها يعدل نصفها
 اي ثلاثين وهي قيمة العبد ولا يتقين التعبير بالشئ بل يجوز
 يدكر في المثال من العرض كالعبد في المثال المذكور **وان نشأ**
 العمل بالجبر ايضا **فقل** ثلث الجميع مستحق للرجل اي للعم
 وذلك عشرون دينارا **او ثلث العبد** وقد اخذ به عبد اقل
 بعبد ذاك اي العشرين وثلث العبد **ياذا القصد** واخرج من
 العدلين ما اي اللذين **تجانسا** وهما ثلثا عبد كل ثلث من
 عدل **واجبر اذا الباقي** وهو ثلثا عبد وعشرون بان تزيد
 على كل نصفه حال كونك **معادلا** بين الحاصلين **مقايسا**
 اخذ هيا بالآخر وهذا العمل يسمى بعضهم جبرا وبعضهم
 تكميلا وقد يستغني عن الجبر بقسمة العدد على الاشياء فخرج
 عدل العبد ثلاثين فالتركة تسعون ولما فرغ من الحال
 الاول اخذ في بيان الثاني فقال **وان يرد من يجوز القرضا**
نقدا مجانسا لنقد التركة **فرد ذا العرضا** اي النقْد
 المفروض على الذي **لغيره** من نقد وسير على ما مرق قبل حالة
 الرد اي في الحالة التي لا رد فيها وما يرد اي والذي يرد
 اخذ العرض **وعد على ما بان له** بالعمل بقيمة العرض **فبيان**
 كامله وفي المثال لو كان النقْد خمسة وخمسين واخذت

العبد ورد على الباقيتين خمسة فبقى حقه رد الخمسة المفروضه
 على الخمسة والخمسين وكان جملة النقْد ستون فاعمل كما مر
 يخرج ميراثه ثلاثين زد عليه الخمسة يكن قيمة العبد خمسة
 وثلاثين وان عملت بالوجه الاول من طريق الجبر فقل اذا اخذ
 العم ثلثه عبد الا خمسة فلتستبين عبدان الا عشرة يعدل
 ذلك ستين جملة النقْد والمردود فاجبر وقابل نصير عبدان
 يعدل ان سبعين فالعبد يعدل خمسة وثلاثين وذلك قيمة
 او بالوجه الثاني فقل للعم ثلث عبد وثمانية عشر وثلث فواد
 بذلك عبد الا خمسة وهو ما اخذه بارت فزد في الخمسين المستثنى
 نصير عبد يعدل ثلاثة وعشرين دينارا وثلث دينار وثلث
 عبد فالحق المشترك يبقى ثلثا عبد يعدل ان ثلثة وعشرين وثلثا
 فالعبد يعدل خمسة وثلاثين ثم اخذ في بيان الحال الثالث فقال
وان يؤفوا اي الباقيون **حقه** اي اخذ العرض من نقد صالة يؤفوا
فالحق ذاك اي النقْد الموفى به من جميع النقْد المخلف **واعمل كما**
 عملت فيما اذا كان العرض قد حقه في الباقي بعد الاقاصلة اعلم
فما بد اليه اخرج منه ما قدرتم اخذ العرض يكن الباقي قيمة
 العرض في المثال لو كان النقْد خمسة وستين واخذت العبد
 وزادوه خمسة فصار له حقه الق الخمسة من الخمسة والستين
 وكان جملة النقْد ستون فاعمل كما مر يخرج ميراثه ثلاثين اخرج
 منه الخمسة يبقى خمسة وعشرون وهي قيمة العبد وان عملت
 بطريق الجبر فقل قيمة العبد شي واذا اخذ العبد بسميه شيئا

وخمسة فللثنتين بسهما ماشيان وعشرون وذلك بعد ما هما
 وهو سقون فالق المشترك يبقى شيان بعد لان خمسين فالشي
 خمسة وعشرون ثم اخذ في بيان ما اذا تعدد العرض الماخوذ
 فقال **وان يك العرض الماخوذ زائدا على عرض واحد وكان**
 بقدر حق اخذه او ازيد او انقص **فمنه هو الذي خلا اي مضى**
 في الاحوال الثلاثة فيما اذا اتخذ العرض فحينئذ **تسقط ما بقا بل**
العرض الماخوذ من مبيع المسئلة موازيا لنقد اركن
 حال من فاعل تسقط مما تبقى بعد الاسقاط صلة موزيا وهو
 بضم الهاء ما يبقى **الامام واعمل بما شئت** من الطرق المتقدمة
فما تلام على ذلك ففي المثال لو كان النقد خمسة واربعين
 والمخلف مئة عبدا وخاتما فاحذت الام بارثما لخاتم والعم العبد
 فاسقط من الستة سهما ما يبقى ثلاثة وهي الامام فاعمل كما
 مرفاقسم الخمسة والاربعين على الامام واضرب الخمسة عشر
 الخارجة في سهم الام يكن قيمة الخاتم خمسة وعشرون في سهم العم
 يكن قيمة العبد ثلاثين او اضرب لكل منهما حظا في الخمسة
 والاربعين واقسم الحاصل على الامام يخرج كذلك وكذا يبقية الطرق
وما يزد اخذ للعرض على ما اخذه وما يزد اي الاخذ له فيما
 اذا تعدد فيهما **منهاج علمه مضى** في نظيره مما اذا اتخذ **وما**
يعد اي ولا حاجة لاعادة منهاج لتقدمه وهذا البيت يعني
 عنه قوله وان يكن الماخوذ للشمولة الاحوال الثلاثة كما مر
 في المثال لورد كل من الام والعم خمسة فبقي حقه وكان النقد

خمسة وثلاثين زد عليه المردود وكان جملة النقد خمسة
 واربعون فاسقط من الستة سهما ما يبقى ثلاثة اقسم عليها
 الخمسة والاربعين واضرب الخارج في سهم الام يخرج ميراثها
 خمسة عشر زد عليه خمسة ثمانية عشر قيمة الخاتم عشرين وفي
 سهم العم يخرج ميراثه ثلاثين زد عليه خمسة يكن قيمة العبد
 خمسة وثلاثين ولو كان النقد الخلف خمسة وخمسين وزيد
 كل منهما خمسة فالق ما يزيد من الخمسة والخمسين وكان جملة
 النقد خمسة واربعون فاعمل كما مر يخرج ميراثا خمسة عشر
 اطرح منه خمسة ثمانية عشر وهي قيمة الخاتم ويخرج ميراثه
 ثلاثين اطرح منه خمسة يبقى خمسة وعشرون وهي قيمة
 العبد **فرع** من نواذر التركة المجهولة وهو لغة اعلى الشي
 واصطلاحا ما اندرج تحت اصل كلي فاذا كان للبيت ابناء
وهو هالك عن دارين بينهما تفاوت دينارين اي
 يفضل احدهما الاخر دينارين **حاز ابن من الابنين**
الثلاثين من اعلام ابارته فالفضل بينهما زد عليهما
يصر مع الدارين ديناران ماخوذه اي الابن من دار
 منهما **الثلاثان** قد اي المذكور وهو ثلثا الدار ودينار
 وثلت وهو ثلث الدينارين **يعد دارا ودينارا ودا**
 اي المذكور وهو الدار والدينار ما يحصل لكل واحد
 من الابنين لان التركة صارت دارين ودينارين **فالق**
المشترك من الجانبين وهو دينار وثلثا دينار **والجانب الباقي**

وهو ثلث دينار وثلث دينار وعادل ذاك اي الحاصل بالجهر
 من الجانبين اي عادل بينهما يستبين اي يتبين لك ان
 عدل الدار دينار وهو قيمة الصغري وان تعادل الدار
 الفضلي ثلاثة من الدينارين اذا اي وقت عمك العمل
 المذكور فحالة التركة اربعة دينارين فاذا اخذ احداهما ثلثي
 الثلاثة فقد اخذ ارثه وان شئت جعلت الفضلي اصلا فتكون
 التركة دارين الا دينارين فللابن نصفها دار الا دينار اربعة
 ما اخذه وهو ثلث دار فاجبر وعادل بان تزيد في كل من
 الجانبين دينار او قد قدر المستثنى فيصير معك دينار
 يعدل دينار وثلثي دار فالق المشترك يبقو ثلث دار يعدل
 يعدل دينار فالدار تعدل ثلاثة دينارين فان قب الخذ
 احدها ثلاثة ارباع الفضلي فان جعلت الصغري اصلا
 اوزدت عليها الفضل فعادل بثلاثة ارباع دار ودينار
 ونصف دار ودينار والبق المشترك يبق ربع دار يعدل
 نصف دينار فالدار تعدل دينارين فيهما قيمة الصغري
 فقيمة الفضلي اربعة وحالة التركة ستة وان جعلت
 الفضلي اصلا فالتركة داران الا دينارين فللابن نصفها
 دار الا دينار اربعة ما اخذه وهو ثلاثة ارباع دار فاعمل
 كما مر تكن الدار اربعة **ف** راجع اخري يتضمن بيان استمر اج
 الحظوظ في اربعة احوال بيع بعض الورثة حظه او بعض
 من الباقي بحسب الروس او الارث **ل** وبيع بعض من الورثة

حظه

حظه من ذوي شريكته على تساو بينهم في قسمته اي الحظ

فانقسم عليهم بالسوية حظه في المسئلة اي مصححها
 فتتظر ايصح قسمه عليهم او يوافقهم او يباينهم **ك** مع
 حظه **و** اجمع لكل منهم حاصله بالبيع والارث كام وزوجه
 وثلث اخوات متفرقات باعت الزوجة حظها ثلثا من خمسة
 عشر للباقيات بالسوية وهو مبان لعدد هن فتصح من
 ستين حظه منها اثنا عشر بينهن فلكل منهن ثلاثة تضم
 الي مامعها فيصير مع الشقيقة سبعة وعشرون ومع كل
 من الباقيات احد عشر ولو كانت البايعة الزوجة والشقيقة
 كذلك فحظاهما تسعة وهي منقسمة على الثلاثة فلكل ثلاثة
 تضم الي مامعها فيصير مع كل خمسة وترجع بالاختصار الي
 ثلاثة او باعدهم **ح** حسب يسكون السين للوزن اي بقدر
 ارثهم **ط** راجع نصيبه من الذي منه تصح اي المسئلة **و** البا
 بعد طرحه **ي** وصل اي يجعل اصلا للمسئلة **ف** راجع كنه
 رد على ذوي الفروض النسبية **أ** صلوا كما ياتي بيانه في الرد
 ففي المثال لو باعت الزوجة حظه من الباقيات على قدر
 ارثهن فكان لازوجه فتقسم التركة على اثني عشر وبالاحتضا
 على ستة او باع منهم بعض حظه بالسوية او بحسب الارث
 فان كان لحظه ذلك الجزء المبيع فذاك والا فلا **م** راجع ان
 يبيح اي يطلب في هاتين الحالتين **م** راجع بعض منه الحظ
 اي حظه كل من الورثة والجزء المبيع ثم ان يصح قسمة ذلك الجزء

على اربابه فذاك والا فيعمل في التصحيح ما عمل في الاول كما
اشار اليه بقوله **والضرب** اي ضرب ما انكسر عليه الجزء المبيع
في الاصل في كلتا الحالتين ان يخرج اليه للتصحيح **كالاول** اي
كضربه في الحال الاول في النظر بحالتي التباين والتوافق
والتوزيع اي توزيع الجزء المبيع على الروس في الثالث وعلى
السهم في الرابع كالتوزيع في الاول قال في توزيع مبتداه في
خبره لدلالة ما قبله عليه والجملة عطف على الجملة قبلها
ففي المثال لو باعت الزوجة ثلث حظها من الباقيات بالسوية
فلحظها ثلث جميع فاقسمه عليهن يباين عدد دهن فاضربه
في خمسة عشر فتضع من ستين حظها من ذلك اثنا عشر ثلثها
اربعة بينهن لكل منهن واحد يضم الي مامعها فيصير مع الشقيقة
خمسة وعشرون ومع كل من الباقيات تسعة ولو كانت بحالها
الا ان المبيع نصف حظها فلا نصف لحظها وهو يباين يخرج
النصف فاضرب مخرجه في الخمسة عشر يبلغ ثلاثين حظها
من ذلك ستة نصفها ثلاثة يباين عدد دهن فاضربه في الثلاثين
فتضع من مائة وعشرين حظها من ذلك اربعة وعشرون
نصفها اثنا عشر بينهن لكل منهن ثلاثة تضم الي مامعها فيصير
مع الشقيقة احد وخمسون ومع الزوجة اثنا عشر ومع كل
من الباقيات تسعة عشر وبالحقيقة منهج هذا الحال الحال
الاول وان كان المقسوم فيه بعض الحظ وفي الاول الحظ كله
ولو باعتهن ثلث حظها علي قدر ارشهن فلحظها ثلث جميع

في
الاول
الحال
الاول
الحال
الاول

يباين

يباين الاثني عشر فتضع من مائة وثمانين حظها من ذلك ستة
وثلاثون ثلثها اثنا عشر منقسمة على سهامهن وللشقيقة ستة
ولكل من الباقيات سهمان يضم ذلك الي مامعهن فيصير مع الشقيقة
ثمانية وسبعون ومع كل من الباقيات ستة وعشرون وترجع
بالاختصار الي تسعين وكالمبيع فيما ذكر الهبة ونحوها **والاختصار**
بعد العمل قد يمكن كما بينته في امثلة الحالين الاولين والرابع
فلا يجد بكسر الحاي يعمل **عن بابه** اي الاختصار من يتقرر
القواعد فاعل يجد تنبيه باع يتعدي بنفسه وباللام
وبمن زايدة على مذهب الاخفش والكوفيين **فصل**
في بيان استخراج ما يخص بعض الورثة بدينه على الميت
وما يخصه بغيره منه وقد بينه بثلاثة مناهج اولها ما بينه
بقوله **وان يخرج بعض من الوراث جزا بدينه وبالميراث**
مقافالق من مقام ذاك الجزء بسطه واحفظ البقية والق
من مصحح التراث **قسطه** اي نصيب ذلك الوارث **والقسم على**
بقية السهام ويسمى بالامام كغير بقية المقام المحفوظة
فان يصح قسمه اي باقي المقام على بقية السهام **فالمخرج**
مطلوبنا او ينكسر عليها فالمنهج ما مر في باب التصحيح من
ضرب السهام او وقفها في المقام ثم جزء سهم المخرج مما بدا اي
ظهر بالضرب هو **المضروب فيه** اي في المخرج من الامام او
فانه ذلك اي ابنه او وضحه او أسدكه **واخره** اي جزء سهم
المخرج **عند ما تريد** القسما اي القسمة فيما لكل من الورثة

Copy

من مقام المخرج يُسمى صفة لكل واقسم على الامام ما خلا
 بالضرب **لا هاه** اي الامام صله تحصل **جزءه** اي جزء سهم الامام
 ما خلا بالقسمة **فاضبه** في نصيب رب الدين من **مصحح**
 لمسئلة الورثة **يظهر** بذلك **بشرائط** مقترن بالدين **فالفه**
 اي التراث من **جملة الامرين** اي التراث والدين يبق **الدين** يخص
 من دين اي من الدين وذلك **كزوجة وابن وبنت** للمره **ربع** من
 التركة **ميراث** ودين على الميت **امهره** لها متلافا **للق** من مقام
ربع يبق ثلاثة هي المحفوظة **والق** من **مصحح** لمسئلة الورثة
 وهو اربعة وعشرون **سهم** المرة الجامعة للارث والدين
 والباقي وهو احد وعشرون المسمى بالامام **اضرب** ثلثه لموافقة
 المحفوظ بالثلث **في المخرج** يحصل **حك** اي ثمانية وعشرون
 اذ الحائز ثمانية والكاف بعشرين **فاقنع** بهذا المنهج والسبعة
 ثلث الامام بالنصب بقوله **اضرب** وقوله **وهي جزء سهمه** حال
 معترضة بين العامل ومعموله **وهو في واحد** بسط الربع لمن
بدأ باسمه وهي الزوجة اي واضرب للزوجة السبعة والحائز
 انها جزء سهم المخرج في واحد **قال الدين والميراث** اللذان لها
سبعة وليس المراد تخالفا لانهما كميتهما بل ان نسبتها الى المصحح
 كنسبة كميتهما الى التركة **وما خص ابنة وابنا** وهو الحاصل
 من ضرب السبعة في المحفوظ **اذا ما قسم** ذلك على الامام وهو
 وهو احد وعشرون ايضا **خص** **سهما** اي كل سهم من الامام
واحد وهو جزء سهمه **فاضبه** في ثلاثة الزوجة **فانها**

هذا هو المقام الذي
 عليه المخرج في
 الميراث والدين
 وهو واحد وعشرون
 وهو السبعة في
 المحفوظ اذا ما
 قسم على الامام
 وهو واحد وعشرون
 ايضا

ثلاثة

ثلاثة والرابيد عليها وهو اربعة وعشرون **ما خص دينها** وكل
 منها **النسب الى حك** وهو ما صحت منه المسئلة **نظفرا**
المطلب اي بقدر ارثها ودينها كما مر انما من ان المراد ان
 نسبة كل منهما كنسبة كميته الى التركة وما ذكره مثال الموافقة
 واما مثال الصحة فابوان وبنات اخذت الام بارثها ودينها
 سبعة المال فاعمل بما مر يخرج دينها سبع المال وكذا ارثها ومثال
 المباشرة ان تاخذ الام ثلث المال فاعمل بما مر يخرج دينها خمس
 المال وارثا ثلثي خمسة المنهج الثاني ما بينه في المثال بقوله
اورد على السهام غير الجامعة للارث والدين وهي احد وعشرون
كتلتها لان الثلث فوق الربع **وحذ** لذلك **طريقا** **نافعة** فيه
 وفي غيره كالوصايا والاقرار وهو ان يقال **ان نسب الباقي للمال**
مامنه ذهب بالارث والدين بان تعتبر مقام الكسركة المال
 ويلقى منه بسطه وتنسبه للباقي **وردد على الباقي** من سهام الورثة
 من مسئلتهم **بمثل ما انتسب** اي انتساب الذاهب من المال
 لباقيه ففي المثال اخرج من مقام الربع بسطه وهو واحد
 وانسبه للباقي يكن ثلثا فرد على الاحد والعشرين مثال
 ثلثها يكن المجمع ثمانية وعشرين وما ردتة هو مجموع الارث
 والدين ولو قيل اي شي فوق الثلث فانسب واحد الاثنين
 يكن الجواب نصف او لو قيل اي شي فوق النصف فانسب
 واحد الواحد يكن الجواب مثلا وعلى هذا اقس ثم ينظر في
 المزيد على الامام فان لم يكن فيه كسر في المثال المذكور فقد

هذا هو المقام الذي
 عليه المخرج في
 الميراث والدين
 وهو واحد وعشرون
 وهو السبعة في
 المحفوظ اذا ما
 قسم على الامام
 وهو واحد وعشرون
 ايضا

صحت المسئلة منه وان يكن فيه كسر بان لا يكون للامام ذك
الكسر **فالبسط اعقد فيها اي المسئلة وفي اشباهها مما**
يرد فلو قيل اخذت الزوجة بارثما ودينها خمس التركة فالبسط
بسطة الخمس للباقي يكن ربعا فرد على الامام ربعه خمسة وربعها
فالبسط المجموع اربعا يكن مائة وخمسة ومثلها تضع وما ردت
وهو واحد وعشرون بعد البسط مجموع الارث والدين فاطرح
منه سهام الزوجة وهي اثنا عشر بعد البسط يبقى الدين تسعة
المنهج الثالث ما بينه بقوله او شيئا **اجعل دينها اي التركة**
الاخذة بارثما ودينها ربعا **فالحملة اي فحالة التركة شي**
وما تضع منه المسئلة وهو اربعة وعشرون فستة وربع
شي ربعها اي الحملة تعيد بسكون اللام للوزن ثلاثة
سهام الزوجة **وشياديينا وبعد طرح ذي اشتراك اي**
صاحبة وهو ثلاثة وربع شي **عند لا يالف الاطلاق فاعله**
ثلاثة ومفعوله شي يسوي ربع خلا اي زال قال شي وهو
الدين بيد وربعه زد عليه الثلاثة يكن جملة مال الزوجة
بالارث والدين سبعة زده على سهام غير هاتين من حرك
كما روي مدح هذا المنهج بقوله **فخذ من منهج ما اجمعه لانه**
اعم المناهج الحسابية وهذا كله اذ لم تذكر تركة فان ذكرت
فقد بينه بقوله **وان يخلف اربعين درهما فاعطيت اي**
الزوجة في المثال **عشرين منها عتقها اي عن الارث والدين**
فالدين شي والارث ما غير اي ما بقي بعد اخراج شي اي

اربعون

اربعون غير شي **معتبر فتمنه اي ما غير وهو خمسة دراهم**
الاثنان شي ميراث الزوجة **والشي عطف على ثمنه اي فجميعها**
وهو خمسة دراهم وسبعة اثمان شي **تعديل العدد الذي**
حازت اي الزوجة وهو عشرون فالاشتراك منها بمعنى
المشترك بينهما وهو خمسة دراهم **انيد بكسر الباء اي اطرح**
يبقى سبعة اثمان شي **تعديل خمسة عشر درهما فابسطها**
اثمانا واقسم مائة وعشرين على سبعة او اجر كلامها بريا
مثل سبعة عليه يكن **عديل الشي سبعة عشر درهما وربع**
درهم فذا هو الدين قد ظهر والارث ما يبقى من العشرين
وهو اثنان وستة اسباع **فاعمد بكسر الميم اي اقصد للاختصاص**
واستبين اي واعرفه وذلك بان تجمع حصتي الارث والدين
يكن عشرين وان عملت بالمنهج الاول فقد اخذت الزوجة النصف
فالق من مخرجه بسطه يبقى واحد هو المحفوظ ومن مسئلة
الورثة ثلاثة الزوجة يبقى احد وعشرون هو الامام يباين
المحفوظ فاضرب الامام في المخرج فتضع من اثنين واربعين
وجزؤ سهم المخرج احد وعشرون فاضربه في بسط النصف
لا يرتفع فمجموع الدين والارث احد وعشرون فاضرب جزء
السهم ايضا في المحفوظ لا يرتفع فاقسم الاحد والعشرين
على الامام يخرج واحد وهو جزء سهمه فاضربه في ثلاثة
الزوجة يحصل ثلاثة وهو ميراثها فاطرحها من الاحد
والعشرين مجموع الدين والميراث يبقى ثمانية عشر وهو الدين

دة

او بالمنهج الثاني خرج كذلك فاقسم الاربعين علي الاثنين والاربعين
كما تقسم التركة يخرج كما مر **فصل في بيان**
استخراج الحظوظ اذا كان للميت علي وارثه المعسر دين وكان
المخلف من جنس الدين ونوعه **وان يكن للميت دين علي وارثه**
وعنده اي الوارث لما يوفي به الدين قد اخل اي تكشف
بان كان مقسرا ومثله الموتر الجاحد كما سيأتي فاقسم علي
صحيح الجميع ما القيت اي وجدت من عين ودين واعلم
ما خصه اي الوارث المديون عينا ودينا بالنصيب بالقيمة
وانظر فيه فاما ان يساوي دينه او يجاوزه او ينقص عنه
فهذه ثلاث حالات اخذ في بيانها بقوله فان يساوي دينه
او يعبر اي يجاوزه يبرام عليه في الصورتين لحصول التقاص
وما يبقى له في الثانية يعطاه من عين تراها وافيه وان يكن
ما خصه عن دينه صلة قد تقصا فغيره من بقية الورثة
بالعين قد تخصصا بقسميها بينهم علي المحاصصة بفك
الادغام للوزن من الحصة وهي النصيب **وجزهم فيها علي**
المقاصصة للمديون بالفك ايضا للوزن من تقاص القوم
اذا قاص كل منهم الاخر في حساب او غيره اي قابله ويتبعونه
في هذه الحالة بباقي الدين فما حصل منه بقسميها تقسم
العين واتى بضمها في الجمع وان كانت راجعة الي غير باعتبار
معناها وما عليه الاقسام اي والعدد الذي يتقاسم عليه
بقية الورثة العين وما يتبعون به المديون **يقرب بطرح**

حظ

حظ من يدين اي بسببه يصرف عن الارث من مبلغ التصحيح
صلة بطرح يبقى العدد المعتمد للاقسام عليه وهذا ان تباينت
حظوظ بقية الورثة وان تشاركت بالتوافق او التداخل او التماثل
فوقه اي باقي المصحح المرد اي محل رد الحظوظ والمصحح فتكون
القسمة عليه لانه اخصر ثم اخذ في بيان امثلة الاحوال فقال
كأبن وام وابنة وخلفا للميت خمسين درهما علي ابن سوفي
مطل بها واربعين درهما معينه فالجملة وهي تسعون اقسام
علي مصححهم وهو ثمانية عشر **قسمة مبيته يخرج جزو السهم**
خمسة تخص الابن منها اي من الخمسين والاربعين خمسون
وذلك اي الخمسون قدر لزم المديون والاربعين المعينه
اقسم علي ثمانية وهي الباقية من المصحح للمراتبي اي الابن والبنت
يخرج جزو السهم ايضا خمسة فاضرب فيه حظ كل منهما هذا
مثال الحالة الاولى **ومثال الثانية ان يعكس المترك في الاولى**
بان يكون الاربعون علي الابن ودينا والخمسون عينا والخمسون
التي ثابتة اكثر مما عليه بعشرة فيدفع له العشرة من الخمسين
واليه اشار بقوله **وما يبقى للابن قدره قد علم اعشر يجوز**
الابن تلك العشرة من خمسين او حار الاخر بان اي الام والبنت
اربعين ايفتسمانها علي الثانية واسار الي مثال الثالثة بقوله
والعين ان تكن في الاولى لا اي ثلاثين **والمثال بسكون الثا**
مخفقا من ضمها جمع مثال قد علمت اقسامها بالنصيب
بالتمييز اي تكملت اقسامها وهي الحالات الثلاث فاقسم علي

الورثة الثمانين في مثال الثالثة ينوب الابن منها اربعة واربعون
واربعة اشباع وهو اقل مما عليه فحينئذ **جوزها اي العين سواء**
اي غير الابن وهو الام والبنت يقسمانها على الثمانية **ثم يتبع**
الابن خمسة وتسعين ابوز بينهما على الثمانية فيخص
الام من جملة العين والدين في المثالين الاولين خمسة وعشرون
الثالث ثلاثة عشر وثلث والبنت في الاولين خمسة وعشرون
وفي الثالث اثنان وعشرون وتسعان ومثال تشارك الحظوظ
ان يكون الدين على الام في الصورة المذكورة فانك اذا طرحت حظها
من المصح بقي خمسة عشر للابن عشرون للبنت خمسة وهما مشتركان
بالخمس فيرجعان الى اثنين وواحد والخمسة عشر الى ثلاثة
هذا تقريركلامه وفيه امران احدهما عبر في الفصول بدل
سوف بقوله وهو معسر وهو المتجه لانه اذا كان غنيا
وسوف به اخذ منه فمر او قسم مع العين على كل الورثة بحسب
سهامهم تانيهما التقاص انما يكون في ديني لادين وعين وحينئذ
فالمديون ملك من العين ما يخصه بالارث وبقية الورثة
يتبعونه بما يخصهم من الدين ثم رايت الناظم يذهب على ذلك فقال
ما ذكرناه من ان العين تقع قضا صاعين الدين ورمزت له بقوله
وجرمهم فيها على المقاصصه وهي مقتضى ما اطلقه الاصحاب
قال وهو محمول على رضي المديون بذلك او انكاره او اعساره
فبقية الورثة طاقرون بحسب حقه فباخذونه انتهى كلام
الناظم وعلي كل حال ففي التقاص على ذلك **تسمي الشيء اسم**

انتهت

انتهت قاله الجوهرى وهي في اصطلاح الفراض انما الورثة
التركة وشار الناظم بذكر مثالين الى نوعين منها ان يقع بينهم
تراد فقط او تراد وقسمة فقال **ابنا وبنتا اي لو كان وارثاه**
ابنا وبنتا فانهما جميع ما خلاهما ورد كل منهما ربع ما قد
انتهت الى اخيه بتقليبه على الاخت او بمعنى صاحبه كان
اي مجموع ما ورد لكل منهما مع الباقي هو ما اي الذي له وجب
بالارث **فليفرض انتم اب الابن اي ما انتهيه اربعة اشيا لكونها**
مخرج ما رده وانتم اب اخته اي ما انتهيه معه دراهم
بصرفها للوزن بقدرها اي الاربعة في العدد وهو اربعة لما
قلنا يصير بعد رد كل احد منهما **للاخر الربع بنصيبه** برده
من الذي انتهى صاحبه صلة الربع للابن خبر بصير واسمها
ما يدريه كل من حسب الشيء اي عده وذلك **دوره واشيا**
ثلث اي جعلت ثلاثة ولاخته ثلاثة دراهم وشي وذاك
اي الذي للابن **ضعف ما لاخته ثلث والضعف اي ضعف**
ما لاخته **سنة من الدراهم فاعلم ذلك وشيان ايضا وذلك**
بعد ثلاثة اشيا ودرهما وبعد ما رضى الاشيا **اي وبعد**
القا المشترك الشي خمسة بعد لفجيلة الاشيا الاربعة
عشرون درهما **فعل ثمانية** وهو العشرون **وتمها وهو اربعة**
دراهم **حصل فاذا اعطاها خمسة واخذ منها واحدا صار**
معه ستة عشر ومعه ثمانية قال وليس المراد بالدرهم درهم
المعاملة بل قدر سميا به وعاد يقرر يفرضون بذلك الدرهم

دنائير والمقصود لا يختلف لان الفرض المغايرة بين جنسي الفرض
 لهما ولو فرض لكل منهما اكثر من ذلك او اقل او عكس الفرض جاز
 ولكن الاولى ما ذكرنا لاجل الربع فان الاربعة اقل عدد له ربع
 صحيح وان **يرد الابن على اخيه ربع ما انتبه** والبيت على اخيهما
 ثلث ما انتبهما **النتيب** وجاز كل منهما الى ما بقي بيده مما
 يقبضه نصف مجموع ما رده فقال **حقا اربعة كما هو** اي مثل
 ما هو مقرر شرعا فتردهما افرضه **ثلاثة فقط** من الدراهم
 ونهيه **اعتبره** مثل ما فرط اي سلف في المسئلة السابقة جتسا
 وقدرنا وذلك اربعة اشياء **الرد** ودمتها درهم **وشي** **ليس**
يحق قدر نصفها اي الخمسة لاي على جحاسب وذلك نصف
 درهم ونصف شي فاضم له اي لنصف المردود الباقي لكل من
 الابن والبيت **يحمل له** اي للابن **ثلاثة ونصف** جتسا اي جعلها
 مجهولة لانها اشياء ونصف درهم ايضا وذاك اي المذكور من
 ثلاثة اشياء ونصف شي ونصف درهم يعدل ضعف الذي لها
لجمع يحصل اي الذي يحصل للبيت بجمع نصف ما ردها لباقي
 نهيهما وذلك اي ضعف الذي لها خمسة وشي كامل فماتبقى
بعد ما تقابل بعد مقابلتك بين العدلين اي اسقاطك
 المشترك بينهما شيان وربعهما بعد لان اي الشيان **مع ردهما**
اربعة وثمانية دراهم فابسطهما اي العدلين انصافا لان
 ربع الشيطان نصف شي وثمان اربعة دراهم نصف درهم يكن خمسة
 اشياء تعدل تسعة دراهم واقلب الاسم **وحول** كلامه **المسوية**

مكان الاخر حتى نصير الاشياء بمثلية الدراهم وبالعكس بان تجعل
 مبسوبة الاشياء هو الدرهم ومبسوبة الدراهم هو الشيء **فعلم**
 قيمة الشيء والدرهم وهي ما بينهما بقوله **والشي خمسة** **وتحل**
درهم خمسة ولو تركت القلب والتحويل بل قسمت التسعة
 على الخمسة خرج واحد واربعة اخماس ابسط ذلك يكن تسعة
 فالشي تسعة وكل درهم خمسة ابسطه اخماسا وحينئذ **او**
اي ستة **ولام** اي وثلاثون **ما انتبه** الابن ونهيهما **هيا**
 اي خمسة عشر فاذا رد الابن ربع منتبهه تسعة والبيت ثلث
 منتبهه ما خمسة كان جملة المردود اربعة عشر فاذا قسم بينهما
 حصل لكل سبعة فاذا جمعت لما بقي بيد كل منهما اجتمع له اربعة
 وثلاثون وهي ميراثه واجتمع لها سبعة عشر وهي ميراثها **ففسر**
 على ذلك **ياذا الطلب** فرع ثلاثة بين انتبهوا التركة فرد
 الاكبر للاوسط نصف ما انتبهه والاوسط للاصغر ثلث ما
 انتبهه والاصغر للاكبر ربع ما انتبهه فافرض ما انتبهه الاكبر
 شيطان وما انتبهه الاصغر اربعة دراهم وينبغي ان يكون ما انتبهه
 الاوسط درهما ونصف حتى اذا ارد ثلثه للاصغر واخذ من
 الاكبر نصف ماله صار معه شي ودرهم ويصير مع الاصغر ثلاثة
 دراهم ونصف تعدل شيئا ودرهما والشي يعدل درهما ونصف
 فمع الاكبر خمسة ومع الاوسط واحد ونصف ومع الاصغر
 اربعة فابسط ذلك انصافا يكن عشرة وثلاثة وثمانية ويصير
 مع كل بعد الاخذ والرد سبعة وهو ثلث المال

الولا بالمد لغة القرابة مشتق من الموالاة
وهي المعاونة والمقاربة وشرعا عصبوبة سببها العتق وادله
قبل الاجماع خبرنا المولا لمن اعنت متفق عليه وتقدم دله
الارث به او ايل الكتاب **والرد عند الاكرمين اخرا عن ذي**
الولا من انقرض او ايل الكتاب وهذا البيت متروك من
النسخة المرجوع عنها وهو اولي والا فلان نقول لم خص هذا
بإعادة الذكر مع ان ارث بيت المال وذوي الرحم موخر عن الولا
ايضا وما اقتضاه كلامه من ان الرد لا يوجز عن ذي الولا عند
الاقليين هو رواية للامام احمد وقايله بان الرد متقدم على
ذوي الولا ولم ارد ذلك لغيره **والمعتق هو الاخى بالنقصيب**
اي بالارث به عند انقراض العاصب **النسب كما مضى او ايل**
الكتاب اذ الولا له اي للمعتق وجب بالعتق للخبر المتقدم
وهو اي الولا شبه **لحمه النسب** خبر الولا لحمه كحمه النسب
بضم اللام القرابة ويجوز فتحها **ولا افتراق فيه** اي في المعتق
بين الابن وبين ذي ذكورة والختان لعموم الخبر والعق
حكم في التولا كان عتق بعضه عليه بدخوله في ملكه كما صرح
بعد في العتق لفظا فيما له من الاحكام الاتية واكد ذلك بقوله
فما بينهما من فرق اي ليس بينهما فرق في ثبوت الولا وما
يترتب عليه **ويثبت الولا بعق** علقا على صفة كما اذا جاز
تحققا اي العتق اي كما يثبت الولا بالعتق المتخير لعموم الخبر
وان يكن اعتاقه على عرض كالكتابة **فالحكم كالاعتاق** مجازا

عرض في ثبوت الولا وما يترتب عليه لما قلنا وان يجزى عنه
عن غيره لاني معرض التكفير **بغير اذن** ذلك الغير في
تحريره يثبت **ولاؤه** **لذلك للمعتق** اما اذا كان في
معرض التكفير ولو بغير اذنه او لاني معرضه لكن باذنه
فانه لا يثبت للمعتق بل لذلك الغير **ولا تكن متابعه للطلق**
ثبوته للغير بدون التقيد باذنه كالنووي في اصل الروضة
او باعه من نفسه يضمن في الذمة ولو حالاً وصح البيع
وهو الاصح المنصوص كالكتابة **فهذا الحكم على ما رجحنا من**
ثبوت الولا لانه يستعقب العتق والثاني المنع لانه لم يعتق
في ملكه والاول اصح لان المقلب على هذا العقد شايبة العتق
لا البيع واذا لم يثبت فيه خيار المجلس على الاصح لانه مقصور
العتق فاشبه السراية ومقابل قوله وصح انه لا يصح البيع
ووجه بانه لا يملك في ذمة عبده شيئا ولو باعه بعض نفسه
فهو يسري عليه قال البغوي نعم اذا قلنا الولا له كما لو
اعتقه **واصله** وان علا **او فرعه** وان نزل **مضى دخل في**
ملكه ولم يكن مكاتباً ولا مبعوضاً **فعتقه حالاً حصل**
اما اصله فلم يجز مسلم لن يجزي ولد والده الا ان يجده
مملوكا فيشتريه فيعتقه اي بالشر لقريظة رواية فيعتق
عليه واما فرعه فلقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
سبحانه بل عباده مكرمون وقوله وما ينبغي للرحمن
ان يتخذ ولدا الآية قد دل على انه لا يجتمع النبوة والملك

وانما يعتق على المكاتب والمبعض لانه لو عتق كان ولأوله لها
وليها اهلاله وخرج غير اصله وفرعه كاخيه او عمه واما
خير من ملك ذارحم محرم فقد عتق عليه فقال النسي مكر
والترمذي خطأ وظاهر كلام النظم وقوع العتق مع الملك لا بعده
للتنافي وظاهر الخبر من ترتيبه على الشراء لا الملك وبه قال ابواسحاق
المروزي ويقدر الملك في حكم مندفع لا منقطع ولذا اختار الغزالي
انه اندفع ملكه بالعتق لا انه حصل ثم انقطع والمذهب هو وقوعه
بعده ليوقعه عليه ونقله البندجي وغيره عن نصر الام واستشكل
في المطلب بان البعضية اذا نافت الملك فكيف يحكم بوجوده مع
اقتراحا بسببه ويجاب بانه لا بعد في ذلك بل لا بعد في وجوده
مع اقتراحا بانه نفسه كما هو المذهب لضرورة التوقف المذكور
ويثبت الولا لمن تفضل بعتق بعض رقيقه على الذي من
اجله اي على الذي **تكملا** حرية من اجل التفضل بعتق بعضه
وهذا يعني عنه قوله قبل والعتق حكما في الولا كما العتق لفظا
وان يكن عبد لم يجمع وقد عتق عليهم في صورة من الصور المتقدمة
كان الولا لهم بحسب العتق كما كان للواحد فيما سبق من تلك
الصور وليس يورث الولا كالمال والا لا يشترك فيه الذكور
والاناث ولتوارث به الزوجان واللازمان باطلاق **بل**
يلتث الارث به كالنسب **في حال** قد عرفت **وليس الولا**
قابلا للتوقف مطلقا لانه يستعقب العتق وقد ينقد
بما لو شهد بحرية عبد ثم اشتراه فان ولأه لا يثبت له بل

موقوف

موقوف على الاصع وذلك لعدم ملكه له بزعمه وانما عتق عليه
مواخذة له بقوله وقال المزني يسلم له من ميراثه اقل الاخرين
من النبي بذله وجملة ميراثه واستحسنه الاحام وصححه في
التهذيب قال ابن الرفعة ويمكن بناؤه على انه وقد افلا يخذ
شيئا التطوعه بالثمن او شرا فباخذ وعليه جري المتولي في
كتاب الصلح **ومن يجوز نقله** اي الولا من شخص الى آخر
كما كانت العرب تفعله كما قيل فباعوه مملوكا وباعوه معتقا
فليس له حتى الممات خلاص **ما حقا** هذا الباب ولا عرفه
لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولا وهبته وصار
هذا كالاخام **وخلف دين ليس يمنع الولا** كما لا يمنع النسب
بل يمنع التراث به كما يمنع بالنسب **مطلقا** اي سواء كان
الميت هو المسلم ام الكافر **كما ان الجلا** ذلك في مواضع الارث **ثم**
الاحق بما ذكر بعد المعتقد هو الذي يكون ذان تعصب بالنفس
اي عاصبا بنفسه **للمعتق اي بالنسب** لانه يستحق المعتقد
لو كان مملوكا فكذا ميراثه فخرج بما قاله غير العاصب والعاصب
بالولا والعاصب بالنسب بغيره ومع غيره فلو مات عتقي
ولمعتقه اب وامراوا ب ومعتق معتق او ابن وبنت او اخ واخت
او بنت واخت لم يكن لمعتق المعتقد شيئا تارخا رتبته عن عصبية
النسب وكذا الاناث لانهن انما يرثن بالولا من اعتقن واعقته
من اعتقن او جرد الولا اليهن من اعتقن وصورة الاخيرة ان
يتزوج عبد امرأة معتقة شخص فيولد لهما اولاد فولأه لولي

امه فاذا اعتقت المرأة عبدها انجروا ولا الولد اليها وسيتا
مسائل الاجرار وانما لم يرثن في غير ذلك لما مر ان النسب
المتراحي لا يرثن به فبالولا الاضعف اولى وانما يكون العاصب
الذي ذكره احق **ان كان عاصبا لهذا المعنى** اي وارثا
له بالعصوبة **في وقت موته** متلبسا ولو تقدير **ابدين**
المعنى اي العتيق فلومات العتيق مسلما وكان المعنى
كافرا وله ابنان مسلم وكافر كان ميراث العتيق للابن المسلم
لصدق التقدير عليه دون الكافر ولومات كافر او كان المعنى
مسلماً ورثه ابنه الكافر ومن فروع ذلك لومات المعنى عن
ابنين ثم احدهما عن ابن فولد العتيق للاخ دون ابن الابن لانه
وقيل هما سوا الانتقال حظ الابن الي ابنه لئلا ان الولد لا يرث
وانما يرث به كما مر وهو ثابت للمعنى وورثته ياخذون به
على الاقرب فالاقرب كما لومات المعنى وترك ابنا وابن ابن
فان الابن اولى ولومات عن ثلاث بنين ثم احدهم عن ابن
والاخر عن اربعة والاخر عن خمسة والولدين العشرة سوا يرثون
العتيق اعشارا لانه لومات المعنى يومئذ ورثوه كذلك
لانهم سوا في القرب اليه وهذا بخلاف ما لو ظهر له مال فان
ثلثه لابن الابن وثلثه للأربعة وثلثه للخمسة لانهم ورثوه
عن ابايهم والولا لم يرثوه فاذا مات العتيق فمن هو احق اذ ذاك
من عصبائه فهو احق به وهو لا العشرة سوا في ذلك واعلم
ان ولا العصبية ثابت لهم في حياة المعنى على المذهب المنقول

في الام

في الام في المسلم يعنى عبدا نصرانيا وموت في حياة المعنى وله
اولاد ذكر ونصارى على دين العتيق انهم يرثونه وان كان ابوه
المعنى حيا وهو مذكور في الروضة واصطفا في دوريات الوفا
ولو لم يثبت لهم الولد في حياته لم يرثوه ذكره التلقيني وقال
السبكي يتلخص للاصحاب فيه وجهان اصحهما انه لهم معه
لكنه المتقدم فيما يمكن جعله له كارت المال وخوه انتهى لكن
نقل البغوي في فتاويه عن القاضي واقره ان لا يرث
مع وجود الاقرب كان اعتق كافر مسلما لا يرثه ابنه المسلم
او قتل المعنى معتقه وله ابن لا يرثه ابنه بخلاف النسب
من لا يرث لا يحجب غيره لان الولد لا يثبت للابعد مع وجود الاقرب
وفي النسب الاخوة مثلاً ثابتة مع وجود الابن قال وهذا
مشكل ينبغي ان لا يحجب كالنسب انتهى وكلام الشيخين في
الوصايا وغيرها يقتضي اعتماد الثبوت في حياته المتقدم
فيما يمكن جعله له كارت المال وخوه ثم ترتيبهم اي عصبية
المعنى المذكورين **كما ذكرنا في ترتيب عصبية النسب** فيقدم
الابن وان نزل ثم ابوه وان غلا ويستثنى من ذلك صور
بعضها على الراجح وبعضها على المرجوح اشار الى الاولى
بقوله **لكن اخر المولى الجدة** بزيادة اللام **اي حجب**
جد المولى **هنا** جريا على القياس في ان البتوة اقوى
من الابوة وانما خولف في النسب للاجتماع كما مر والى الثاني
بقوله **وكالاخ** **هنا** **ابنه** فيحجب الجد لتقديم الجهة

نية

القوة وقيل الجدم مقدم لقربه وقيل هما سوا ثم عاد لتكميل
 الكلام على اجتماع الجدم والاح فقال **وقيل لا يجب** اخو المولى
 جده **بل جده مولى لاجيه عدلا** اي معاد لاله فيشاركان
 كالنسب وعلى هذا طريقان احدهما القطع بالمقاسمة واليه
 اشار بقوله **وانما يقاسم الجدم لانه لا فرض له** هنا فتعبدت
 العصبية وفي النسب باخذ بها وبالفرض فاخذت بما هو
 خبر له وقوله **فقط وفرضه المعهود** في باب الجدم والاخوة
هنا سقنا ايضا لما قبله والطريق الثاني فيه وجهان
 واليه اشار بقوله **وقيل وجهان الاصح منهما ما ضر وهو ان**
الذي له اي الجدم قسام قد ما به هنا على الفرض فقوله
 قسام خبران وقدم صفة له **والوجه الاخر له الاحظ**
من مقاسمه وتلك ما كالنسب وعلى الاصح تقريرا على
 القول بالمشاركة تكون هذه صورة ثالثة مستثناة والى
 الرابعة تقريرا عليه ايضا اشار بقوله **ثم حيث زاحمه**
من اخوة المولى كلا الصنفين فحكمهم في ارجح الوجهين
ان لاعداد لان المعادة قد يحصل بها الولد الابن
 في النسب بخلافها في الولد فيبعد ان يدخل القسمة من
 لا يرث بحال والثاني ياتي المعادة كالنسب والى الخامسة
 بقوله **ثم ان فرعا عليه اي على القول بالمشاركة ايضا**
جده اي المولى قد منا على بني اخيه مثل النسب وقيل
يسنون مقعه في وجهه كبايهم لكنه **اي** اي منع لبعده

١٠٣
 لا يشارك

بخلاف

بخلاف ابايهم وهذا الوجه محل الاستثنا والى السادسة
 بقوله **وفي الاخ الشقيق والاح الذي للاب من ايمان**
قاطع يستبق اي بتقديم الشقيق كالنسب وارجح
ناقل قولين قول وافقا النهج القاطع وقول **الاخر** بصر
 للوزن وهو محل الاستثنا **فيه التساوي صلة اطلاقا**
 ووجهه انه لا دخل لقراءة الام هنا والى السابعة بقوله
وان يكن للمعتق ابنا عم ثانيا يما يمي اي ينسب اخا من
ام يقدم ابن العم الذي بوجهين انتمى اي انتسب بحتمتي
 الاب والام **فالنسب فيه ثقله تقدم ما مع تقريره** وحكا
 القول بالمشاركة في فصل ان يجتمع في الشخص نقصان
 ومثل السادسة العم الشقيق والعم للاب او اباهما او ابنا
 الاح الشقيق والاح للاب قال البلقيني ويقدم العم الشقيق
 اولاب على ابي الجدم نص عليه وهي مذكورة في الروضة وينبغي
 ان يقدم عليه ايضا ابن العم المذكور انتهى فهذه سبع صور
 اذا ضمت لما في النظم كان المجموع اربع عشرة **والاحق بعد**
اي بعد عصبته المعتق المذكورين من اعتق الذب بالسكو
لغة في الذي اعتقا فعصبته على ما سبقا من انهم العصب
 بالنسب المتعصبون بانفسهم ان كانوا عصبية له على
 التقدير المتقدم **فمعتق المعتق للمحرر اي للمعتق ثم**
عصبته على ما سبق وفسر على هذا البناء الاخر بكسر الخاء
 واعلم ان الولد ضربان ولا مباشرة وهو الذي يثبت على من يسه

الرق لمن وقع عنه العتق وهو الذي مرتفصيه او ايل الباب
 وولا سرايه وهو الذي يثبت علي عتيق عتيقه او فرع وقد
 اخذ في بيانه فقال **وحيث يثبت الولا للمعتق على**
عتيقه سري لمعتق اي الي عتيق عتيقه والي فرع فعتق
اي فرع عتيقه وان تعدد النزول بينهما اي في عتيق
عتيقه وفرع عتيقه ركن تكلمة وهو حال من النزول
واستثنى من سرايه الولا على فرع العتيق فرعاه كان
بالرق قصر اي حبس فانه لا سرايه فيه بل ولاوه لمعتقه
ثم لعصبة معتقه على ما مر ثم لبيت المال ولا ولاية عليه
لمعتق اصوله لانه عتق مباشرة ولاوها اقوي واستثنى
فرع يثبت معتق اي عتيق ابوه حر اصلي ولم يحس الرق
احدا بابيه فما عليه من ولا اي فليس عليه ولا اصلا
من جهة الاب قطعا اذا ولا عليه ولا من جهة الام في الام
من ثلاثة اوجه لان الانتساب الي الاب ولا ولا عليه فكذا
الفرع فان ابتدا حرية الاب يبتل دوام الولا للموالي الام كما
يأتي فدوامها اولي بان يمنع ثبوته لهم والثاني عليه الولا
لموالي الام بتعالها والثالث التفصيل بين من اي الاب
الذي وضع نسبه باطنا وظاهرا بان يكون عربيا معلو
النسب فلا ولا على الفرع ويبي من جهل نسبه باطنا بل
حكم بحريته بناء على ظاهر الدار وان الاصل في الناس
الحرية فيثبت على الفرع الولا لضعف حرية الاب

ولا يثبت الفرع بكونه بنت المعتق بل الشرط كونه فرعاً لمن
 ثبت عليها الولا كما عبر به في الفصول **وعكسها اي هذه**
المسئلة بان يكون ابوه عتيقا وامه حرة اصلية نقل الوجها
الاولان في تلك المسئلة فيه اي في عكسها والذي روي منها
فيه ثبوته لمن يعتق الاب شيخ يسكون البالوزن لابنسا
اليه والثاني لا ولا عليه تغليب الحرية كعكسه ومن امه حرة
اصلية وابوه رقيق لا ولا عليه لاحد فلو عتق الاب فهل يثبت
عليه لموالي الاب فيه جوابان في اصل الروضة بلا ترجيح احدهما
لا ورجحه ابن كج لانه لم يثبت ابتدا فكذا بعده كما لو كان ابواه
حرين والثاني نعم تبعاً لابيه وانما لم يثبت اولا لرقه ورجحه
البليقي وهو ظاهر قول الناطم والرق ان مسرا احد ابائه
يسكون الدال للوزن ولم يحسه هو فذو ولايه من كان
معتقاً لداك الاصل الذي مسيه الرق لما مر ان النعمة
على الاصل نعمة على الفرع وليعتني اي وليهم بم يعلم هذا
الفصل فانه عظيم الشأن والشرط في ثبوته اي الولا
على الفرع لموالي الام راق علا اباه اي كلمته اذ لو راق بعضهم
فقط لم يثبت الولا للموالي الام لان البعض الآخر لو كان عبداً وعتق
حر ولا مولي الام فبالاولي ان يمنع ثبوته له كما مر وعلا في كلام
فعل من علا زيد ثوبه يعقلوه ولو اجتمع معتقان واتخذ احدهما
قدم الاقرب منهما نحو ما سبق في المعتق ومعتق المعتق
فيقدم معتق الاب على معتق الجد ومعتق الجد على معتق

ابي الجد ومعتق الام على معتق ام الام ومعتق ابي الام على معتق
ابي ابي الام **وقدم معتق الذكر على معتق الانثى** ان تساويا
قربا **اذها** اي الاقرب ومعتق الذكر **احق** بالولا الاول
لقربه والثاني لقوة جهة الابوة فيقدم معتق ابي الاب على معتق
ام الام ومعتق ابي الاب على معتق ام الاب ومعتق ابي الام على
معتق ام الام ومعتق ابي ابي الام على معتق ام ابي الام وان تساويا
قربا اما اذا اختلف معتقا اضله جهة فيقدم جهة معتق
ابيه على جهة معتق امه لان جهته احق اذ الولد تلو النسب
والنسب الى الابدادون الامهات وهذا القسم يفهم من قوله الشرط
في ثبوته الى اخره ولو خلق حريين حريين واجداده ارقا اذا
تخلفت ام امه فولاه كولا امه لمولي امها فان عتق ابو
امه اجر لمولاه فان عتق ام ابيه اجر لمولاه فان عتق
ابو ابيه اجر لمولاه واستقر فان فرضنا الاب رقيقا فنصور
اجراره لمولي الاب ايضا **وانف الولد عن معتق الام**
ان يوشر اعتناق الفرع لمولي اي الذي يوشر
عتقه **القهن** اي الحقيقي بالولا لان ولا المباشرة اقوي
وان يجتر وال يدفع الرا **وقد ثبت لمعتق الام** **الولا**
فليت اي فليقطع **جرة لمعتق الاب** لان ثبوته لمولي
الام كان لضرورة عدم الولا على الاب وقد ثبت بعنقه فاجر
لمولاه **مقرر** له لا يعود لمولي الام ابدا **وبطل** **اك** اي
بطلان ولا مولي الام **اوجب** من حين عتق الاب حتى

يجوز الارث بيت المال ان لم يبق الميث وارثه اي
الميت صلة **قهن** بالرفع على القطع او بالنصب والوقف بلغة
ربيعه **وان يجتر جده** ابو الاب وان علا قبل تحرير **الاب**
فاوجه ثلاثة في المذهب في اجراره ولا مولي الام **اصحها** **اجراره**
لمعتقه اي الجد لانه كالاب وعلى هذا فان **اب يعتي** بعد عتق
الجد **بصر لمطلقه** اي الاب من الرق الى الحرية **ولا قرعه**
بالاجراره اليه من مولي الجد لولا المانع وهو رق الاب **وصا**
الولا عند ذلك **الاستقرار** لموالي الاب حتى لو لم يبق من مولي
احد لم يعد لمولي الجد لانقطاع ولايته بل يكن لبيت المال
وقيل ليس يجزر ولا مولي الام لمولي الجد لانه لاحكم له مع
بقا الاب **وعلى اعتباره** اي هذا القول **فان عت** **اب في اجراره**
عنهم اي عن موالى الام لمولي الجد **وجهمان الاصح** **نقم لزوا**
المانع وهو بقا الاب رقيقا والثاني لانه لما امتنع اجراره
عند العتق امتنع بعده **وثالث الخلاف المفتاح** بالاوجه
الثلاثة **يجتر** ولا مولي الام لمولي الجد ان يكن ابوه اي الفرع
ميتا لزوا المانع **وان يكن حيا فلا** يجزر لبقا المانع **فاستثبت**
بابد الفه من نون التوكيد اي فتثبت في هذا المقام لاحتمال
الي تأمل وفرع على ما ذكر قوله **فان شرعي الاب** الرقيق
انته اي فرعه المذكور ولو عبر به كان اولى **جرب** لا خلاف
ولا اولاده اي الاب وهم اخوة الابن من ابيه سواء كانوا
من امه ام من معتقه اخري **في الصورتين** اي صورتين ولا

مولي الام والجدة كما لو كان معتق الاب غير الفرع **ما خلا ولا**
نفسه فانه لا يجزه **على الاصح** لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه
 ولا لهذا الواشري العبد نفسه كان ولاوه لبايعه كما مر واذا
 تغذ جره بقي موضعه والثاني يجزه لنفسه كغيره ثم يسقط
 كحرا ولا عليه واليه اشار بقوله **لا ان الولاي يجر اليه عنه**
 صلة **مما لا** تتضمنه ساقطا كما **حكوه عن ابي العباس احمد**
 ابن عمرو بن سريج **قد** القول الذي قاله **حلال مقتضى القيا**
 الجاري على القواعد قال ابن الصباغ وغيره لانه يودي الى
 ان يكون النول ثابتا على ابويه دونته ولا نظيره في الأصول
 اي غالبا والافله نظري بان يملك حرا صلي ابويه فيعتقان عليه
 ويتصور كونه حرا صليا وابواه رقيقان في المسيحي بان يشرق
 الابوان والاولاد احرار وفي الغرور بان يغدر رقيق بحرية امة
 وفي وطى الشبهة وفي القبطية بان تزوج رقيقا ثم تقر بالرق
 فالاولاد قبل الاقرار احرار **والحر انما يكون في ولا سرية اما**
مباشري ولاوه **فلا سرية** فيه لقوته لان النعمة بالمباشرة
 اقوي منها بالواسطة وهذا علم من قوله وانف الولام **ومن**
حرامه حاملا من زوج معتق اي عتيق يثبت له **ولا**
 اي ولد موضوع **مطلق** عن تقييده بذكر او انثى او خنثى وغير
 تؤم لاننا نيقنا وجوده وقت الاعتاق فمعتقه باسرا عتاقه
 باعتاقها ولا المباشرة مقدم فكان لمولي الام **الا اذا انت به**
لاكثر من اربع سنين من الاعتاق بتسوين اربع او قد اظهر اي

اخرج

في المصنف
 في المصنف
 في المصنف

اخرج بان انت به **لدون** اي لدون اربع سنين وفوق ستة
 اشهر ولخطتي **ونكحها لم يسلب** في الصورة الثانية بان تكون
 فراشا للزوج **فغيرها** اي في صورتين **الولا لمعتق الاب** لان الام
 وجوده وقت الاعتاق والاصل عدمه والافتراض سبب ظاهر
 في الحدوث اما اذا التكن فرشاله في الثانية فالولا لمولي الام على
 الاظهر في الروضة كاصلها لان ثبوت النسب يدل على تقدير
 وجوده والاستثنائي كلام الناظم منقطع ولو غير كغيره بمرو
 بدلا حاملا كان متصلا او يجر رامة حاملا صوابه مروجة كما
 غيره غيره **من زوج رقيق فالولاله** على الفرع بالسرية **فان**
يعتق ابوه ايجر الولا المذكور لمولي الاب كما مر **الا ان** **لكن**
 اي علم **وجود حمل عند عتيق الام** بان انت به لدون ستة اشهر
 من الاعتاق او **لكن عنده** اي الحمل بان انت به لاكثر من اربع
 سنين من وقت فراق الزوج لهما الملوح به قوله **ونكحها ذو**
عدم اي وفارقها الزوج كما عبر به الشيخان فانه لا يجر الولا
 فيهما لمولي الاب لانه ثبت لمعتق الام مباشرة والولد في الثا
 منفي عن الزوج اما اذا لم يعلم وجوده ولا عدمه فحكمه ما بينه
 بقوله **فان انت به لدون الاربع** من السنين وفوق ستة
 اشهر ولخطتي فان فارقها الزوج **فالحلف في جر الولا لم يرفع**
 بل فيه قولان لم يرفع منها شيئا تبعا للشيخين احدهما وبه
 جزم ابن الصباغ والرويان انه لا يجر لانه ولا مباشرة لانا
 جعلنا الولد موجودا وقت الاعتاق لثبوت نسبه من الزوج

نية

Copy ng ersity

والثاني يجز ويحمله حاد ثابعد عتق الام ويخالف النسب
فانه يثبت بمجرد الامكان وان لم يفارقها الجرم لمولي الاب لانا
لم نتحقق وجوده يوم الاعتاق والافتراض سبب ظاهر في
الحدوث **ف** روع لو تقي الزوج العتيق ولد زوجته العتيقة
بلعان فالولا ظاهرا لمولي الام فان كذب الملاعن نفسه لحقه
الولا وحكمنا بان الولا لمولاه فان كان تكذيبه بعد موت الولد
ودفع الميراث لمولي الام استرد دنا منه لاننا تبينا انه لم يكن
له ولا ولو غرر رقيق بحرية امة فنكحها واولدها على ظنها
حرة ثم علمها امة فاولدها وولد اخر فالولد الاول حر والثاني
رقيق فلو اعترق السيد امة والولد الثاني ثم عتق الاب الجرم
لمولاه ولا الاول دون الثاني لانه عتق مباشرة ولو نكحها
عتيق علما بانها امة واولدها ثم عتقت فاولدها اخر فالثاني
حر وولاه لمعتق الاب والاول مملوك وولاه لمعتقه **وان**
يجز مسلم حربيا او غيره من الكفار فالتحق بدار الحرب
ومصار بعد عتقه مسبيا لا يسترق كحرره وللزوم
ابطال حق المسلم من الولا او يكن **من اعتقا الحر** او غيره
من الكفار **ذا ذمة والعكس** اي يجوز استرقاقه كحرره
بل اولي **وهذا هو المشتق** اي المختار وقيل لا يجوز كالاولي
ولان مال الوهي مصون عن الاختتام **فان نقل يرق**
وكان معتقا اي عتيقا بعتق المسترق له ولأواه اي
العتيق مبتدأ **هذا** اي المسترق المعتق مبتدأ ثان خبره

الذي

الذي استحقه وهما خبر الاول اي فولاده استحقه المعتق
الثاني وقيل الاول وقيل بينهما والراجح ما في النظم ففي
الاجاز لابن اللبان انه قول الشافعي ومالك لبطلان
ولا الاول بالارقاق لكن في الاشراق لابن المنذر اذا عتق الحر
عبد له بدار الحرب ثم اسر عتيقه فاشتراه مسلم واعتقه فقد ذكر بعض
اصحابنا انه يحتمل اجوبة ثلثها ان الولا بينهما وهو ارجمها وبه
اقول انتهى وحزم ابن سراقه بانه للثاني وبه اقول **والمعتق**
الذي يسكن اليالوزن ان التحق بدار الحرب ثم **استرقه**
عتيقه المذكور ومن اي انعم **بالاعتاق عليه فليقل على**
الاطلاق ولا كل منهما الاخر مباشرة **كذلك** اي ولا كل منهما
للاخر **ان يمن ذو تناصراي عتيق على ابي معتقه بالعتق**
ولا معتقه عليه مباشرة وولاه على معتقه سراية **ومن**
على ذي ولادك اي المعتق **بعد الرق** اي بعد ان استرقه
الاخر وهذه تتضمن ثلاث صور ثبوتة لكل من اثنين على الاخر
من الثلاثة المان ومعتيقه وعتيقه وتقدمت صورة اخرى
في اسباب الارث وذكر صور اخرى في الاثر في قوله **ولنحتم البنا**
بايراد صور مفرعة على ولا المباشرة والسراية يرتاض
فيها اهل صحة النظر **لو اشترى ابن وابنة اباها وما ت**
بعدموت الابن مستراهما وهو الاب عن البنت فقط
فارثه لها سوي ثمن النصف بالفرض ونصف الباقي وهو
الرابع بولاها على ايها مباشرة لانها معتقة نصفه ونصف

الباقي وهو الثمن بولاهما على اخيهما سراية من ايها واخوها
 مولوي الاب في النصف فهي مولاة مولوي الاب في النصف
 والثمن الباقي لمولوي الام ان كانت عتيقة والافلييت المال
فان يكن له اي للاب في الصورة المذكورة عتيق وعتيقه
زكن اي علم اي وقد اعتقه الاب فمات عنها اي عن البنت
فدرة اي فردة الحر الذي زكن عتيقه او من له اي عليه
ولا وهما اي البنت يتجران يكون عتيقا لهذا الحر او عتيق
 عتيق له **فان يضاف نصف وربع فيهما اي في صورتين الحر**
 والمجر عليه الولا النصف لانها معتقة نصف المعتق
 ونصف الباقي وهو الربع لتبوت ولا السراية على نصف لا ح
 باعتبارها نصف ابيه فهي معتقة نصف الى معتق معتقة
 والربع الباقي لمولوي الام ان كانت عتيقة والافلييت المال
 وعطف من له ولا وهما يتجر على ما قبله من عطف العام
 على الخاص **وان يمت عتيق الاب بالدرج والتشديد**
اي عن الابن والبنت وكان معتق الاب البنت فقط ير
الابن دونها لانه عصبة المعتق بالنسب وهي معتقة
 المعتق فتخرج عنه وهذه **يخفى الغلط فيها الى ثا**
 بالمشناه من فوق اي اربعماية من **القضاة غير المتفقين**
 حيث جعلوا الميراث للبنت لانهم راوها اقوى مما شرها
 الاعتاق وغفلوا عن تقديم عصبة المعتق على معتق
 المعتق وهذا في الزمن المتقدم **واما الان فاعز** اي الغلط

الى ثالث من القضاة وغيرهم لقللة العلم وكثرة الغلط وصو
 في الوسيط باين وبنيت اشترى اباهما وعليه جماعة وجه
 الغلط جعلهم الميراث للابن والبنت وانما هو لابن كما من
او ابنتاه اي الاب ابتاعته فملك عن تين البنتين جازتا
جميع ما ملك ثلثاه فرض والمبقى بعدهما بالولا حظهما
من جهة عتيقه اي الاب ثلثا كما ثلثا من جهة النسب
وان يمت احدهما بعد موت الاب يكن للآخرى بالولا
والنسب نصف مالها بالاحوة وربع مالها بولاهما على
 نصف الاخت باعتبارها نصف ابيها وحكم الربع الباقي ياتي
او عكسه اي حل بعدهما اي بعد احدهما ابوهارمسه
اي قبره اي مات بعد موتها فماله اي ماله الاثمنة
للباقي من الاختين النصف بالبنوة والربع لانها معتقة
 نصفه والثمن لان لها نصف ولا الاخت باعتبارها نصف
 ابيها **وافضل المسئلة الاولى** وهو الربع وباقي الثانية
 وهو الثمن **اما البيت المال** ان كانت امرها حرة اصلية
او لمولوي الام ان كانت عتيقة **بحسب تفصيل** عندهم بين
 كونها حرة اصلية وكونها عتيقة كما بينه **ونحسب خلف**
عندهم فيما اذا كانت عتيقة وهو ان كلام من الاختين لما
 جرت نصف ولا اختها بنفسها هل تجر ولا نفسها وبسقط
 او يبقى لمولوي الام والاصح انه يبقى كما مر فيكون الفاضل
 لمولوي الام وعلى مقابله يكون لبيت المال **وان يكن من**

شترناه اي البنتان **الاما** والحالة انه لا ولا عليها **وملكها**
 اي الام **والاجني** **تعال** اي **البنتي** بالسوية **ثم**
حرر اي الاب **فمات** بعد **ما** الابان **فمات** اي ماتا
بنت فاعلم مات **فمات** **شاه** **الاخت** **الباقية** **والاجني**
حاز **ثلث** **القانية** لان الباقي بعد فرض الاخت وهو
 النصف مستحق بالولايين الام والاجني ومال الام
 يصير للاختين **ثم** ما الاحديهما بين الام والاجني ومال الام
 للاختين **فتبين** ان للاجني من النصف مثلي **مال** **الاخت**
 لانه مثل مال الام ومال الام يتنصف بين الاختين فالمال بين
 الاخت والاجني اثلاثا فيحتاج في التاصيل الى نصف وثلث
 الباقي واقله ستة فلها نصفها بالنسب يبقى ثلاثة لها
 سهم وله سهمان فجملة الحاصل لها اربعة من ستة وهي
 ثلثها والثلث للاجني وتزجج بالاختصار لثلاثة وهذا
 ما عليه الامام والمحققون **وقيل** **سهم** **الدور** **اعني** **ثمنا**
 وهو الحاصل من النظر في الباقي حيث قلنا نصفه للاجني
 ونصفه للام ومال الام للاختين فللاخت الباقية نصفه
 وهو الثمن ويرجع ثمن الميثة لمن له ولاوها وهو الاجني
 والام ومال الام للاختين ومال الميثة للاجني والام وهذا
 يدور وتذكر الكسور **يوضع** خبر سهم الدور **في بيت مالنا**
 لتعذر صرفه بالنسب والولا وهذا قول ابن الحداد
 ونقل عن الاكثرين **وقيل** **يقطع** **بان** **هذا** **السهم** **راسا**

يسقط

يسقط قطع الدور **وشرتها** اي الميثة **بينهما** اي الباقية
 والاجني **يقسط** **على** **الذي** **يبقى** **من** **السهمان** وهو
 سبعة من ثمانية يخرج الثمن **الداير** **للبنات** **خمس**
وذا اي وللاجني **سهمان** وزيف الامام الثاني بان الولا
 ثابت ونسبة الدور معلومة فيجب توزيع السهم **الداير**
 وقسمته على تلك النسبة والثالث بان ضم مال الاخت بالنسب
 الى حساب الولا وقض ما يوجب بالولا على ما يوجب بالنسب
 لا معنى له **ثم قال** **والوجه** ان يفرد النصف ولا يدخله
 في حساب الولا وينظر في النصف الباقي وذكر ما مر **اولا**
قالوا ولا يتحقق الدور الا بثلاثة شروط **تعدد** **المعتق** **وتعدد**
من **مات** **في** **المسئلة** وان لا يجوز الباقي منهم ارث الميت
 قبله واعلم ان المسئلة احوال اخر ناشية من موت
 الابوين واحدي الاختين بترتيب او معية او اختلاف
 منهما وعلى التقادير اما ان يكون الزوجية باقية او لا
 فعليك بتفصيل ذلك ولو اشترت البنات اباهما
 احدا هما امهما فلكل منهما نصف الولا على الاب والاخري
 وللمعتقة الام الولا كاملا عليها وعلى الاخري فلومات
 احدهما عن الاخري بعد موت الابوين فان كانت مشتركة
 الام فللميتة ثلاثة ارباعها النصف بالاخوة والربع بالولا
 على نصف ابهما وان كانت الاخري فللميتة الكل النصف
 بالاخوة والربع بالولا على نصف ابهما والربع الاخري بالولا

ما على

ما على

عليها **في هذه المسائل عقود هذا الباب منظومة في**
تغني اولى الالباب اي العقول عن مسائل كثير من الكتب
الحمل اي هذا بحثه والمراد به كل جنين لو انفصل
 لو رث اما مطلقا كالحمل من الميت او بتقدير الذكورة
 كحامل زوجة الجد والاخت لغير الام او الانوثة كحامل من الاب
 مع زوج واخت لابوين والاصل في رثته قوله تعالى
 يوحيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وخبر
 ابي داود اذا استعمل المولود ورث صحبه ابن حبان
 وله حالتان حالة قبل انفصاله وحالة بعده وقد بين
 الثانية بقوله **والحمل ان يعلم وجوده لدى موت**
وقد بان اي انفصل كله **حيث ارث** انت بدرج الهرم اي
 احكم **ابدا** بانه ورث عند الموت بهذين الشرطين اما
 اشراط الاول فكما في غير الحمل واما الثاني فلانه لما تعد
 الاطلاع على نفخ الروح فيه عند الموت اعتبرنا حالة الانفصال
 فعطفناها على ما قبلها وجعلنا النظر اليها اول هذا لما
 تعدر تقويمه حالة اجتنابه عند تقويته على ما لك
 امه بوطي الشبهة نظرتنا الى حالة الوضع فان كان حيا
 قومناه واوجبنا القيمة او ميتا فلا والمراد بالعلم ما يع
 الظن فلو اتت به لدون ستة اشهر ولخطتين من موت
 مورثه تبقتنا وجوده اذ ذاك فيرث او لاكثر من اربع
 سنين فلا ولما بيننا ظنا وجوده فيرث تبعا

للنسب

للنسب قال الامام ولا يناقض هذا ما تمهد من طلب
 اليقين في الارث اذ ذاك حيث خلا عن مستند شرعي كما في
 ميراث الجنين لم يعين ذكورة ولا انوثة وكيف ينكر البنا
 على الشرع مع ظهور الظن والاصل في النسب الامكان والاحتمال
 انتهى وهذا في الحمل منه وكذا من غيره ان لم يكن لامه زوج
 او سيد يطاؤها والا فان لم يمض من الموت اقل مدة الحمل
 فهو جود فيرث والا فلا لاحتمال حدوثه الا ان يسلم الرثة
 وجوده عند الموت وينبغي ترك الوطي حتي يظهر الحال قال
 الامام ولا نقول بتحرمة ذكر ذلك في الروضة كاصلها
 والمراد بالحياة المستقرة واستقرارها بصراح واستبلال
 او عطاس او تناوب او مص الثدي او فتح العينين او نحوها
 بخلاف ما يقع مثله لا ينتشر من المضيق او استواء الملتوي
 بحركة المذبح فانه لو مات ابوه معها لم يرث **وان جني**
شخص عليها اي على الحامل **فانفصل الحمل ميتا** بالتحقيق
فغرة عبد او امة **يؤدي من عقل** اي يعطيها عاقلة
 الجاني لقضايه صلى الله عليه وسلم بهما عليهم رواه مسلم
مقرتها اي الغرة **وراث ذاك الجنين المنفصل** ومع هذا
 لا يرث لان ايجابها لا يتعين له بتقدير الحياة لانها انما
 وجبت لما ذكره بقوله **بدفعه للحياة لانها** **تعمل** اي تعمل
 ايجاب الغرة بدفع الجاني للحياة مع تقيي الجنين لها لا بتقدير
 والا لوجبت دية كاملة ولو سلم فهي مقدرة في حق الجاني

يرها

فقط تغليظا عليه فيقدر في توريث الغرة فقط ثم ذكر
 فروعا من فروع ابن الحداد بقوله **فان يمت بمحمد**
عن زوجة حبل واحد لغيرام مع عبد ذي شمع اي
 تكبر من شمع الرجل بانفه تكبر **جني على الحبل قالت ميتا**
وقيمة الغرة اي غرة الحمل المجني عليه ستين اي ستون
دينارا البنت اوقيمة الغرة العبد الجاني بدت كافا
 اي عشرين دينارا تعلق الغرة بالعبد وللزوجة
 ثلثها عشرون وللأخ ثلثاها اربعون **اذ لا وارث غيرها**
 ولها من العبد ربعه وله ثلثاها اربعة والمالك لا ينصو
 ان يتعلق بملكه لنفسه شي فيصير على الاخ ماله من
 الغرة ثلاثة اربعة ويتعلق العشرة الباقية بما للزوجة
 من العبد وهو يساوي خمسة فيصير عليه ايضا
 الخمسة الفاضلة اذ لا يلزمها الفدا الا باقل الامر من
 الارش وقيمة نصيبها ويضيق على الزوجة مما لها
 من الغرة ربعه وتتعلق الخمسة عشر الباقية بما للأخ
 من العبد وهو يساوي خمسة عشر **فان يسلمها اي**
 العبد الجاني بان يسلم كل منهما ما يخصه منه ولم يختر
 الفدا **ينفس حق زكن** لهما فيصير ثلاثة اربعة لها
 وربعه له لان لها من الغرة عشرين وله من العبد ما يساوي
 خمسة عشر فيتعلق به خمسة عشر من العشرين وتسقط
 الخمسة الزائدة فيصير له من العبد ما قلناه والرافعي اورد

الجواب بغير هذا الايراد ولا يختلف المقصود كما اشار
 هو اليه واما اذ لم يسلمها بان اختار الفدا فلا ينعكس
 حقها بل يفدي كل منهما نصيبه بما يتعلق به اذ لا يجب
 الفدا الا باقل الامر من قيمة العبد وارث الجناية
 فان اختار الفدا احدهما فقط فلا يخفى حكمه ثم بين الحالة
 الاخرى للحمل وهي كونه قبل الانفصال بقوله **وقبل**
الانفصال وقف للحمل كل الترات عند فقد الكل اي كل
 وارث سوى الحمل كزوجة كتابية حامل من زوجها المسلم
وحيت كان غيره اي غير الحمل من الورثة والمذهب دفع
الذي بالفصل حيا يجب بالبنا للمفعول اي منع الذي
 يجب بالحمل المفصول حيا ولو بتقدير عملا بالاحوط
 كزوجة اخ لغيرام حامل وعم لا يدفع للعم شي لاحتمال ذكوره
 الحمل **ومن له من الورثة غير الحمل مقدرا لا يختلف بتقدير**
يعطاه كاملا في الحال اذ لا معنى للوقف كزوجة ابيه
الحامل واخ لام واما المختلف نصيبه فانه يعطى النصيب
الذي هو الاقل لانه المحقق كام حامل من ابيه يدفع
لها السدس لاحتمال تعدد الحمل وان تاتي عول حظه
يعمل لانه الاحوط كزوجة حامل وابوين فالاحوط كون
 الحمل **عددا من الاناث في دفع لكل سهمه عايل لا يوقف**
 الباقي فاصلها اربعة وعشرون وتعمل لسبعة وعشرين
 للزوجة ثلاثة ولكل من الابوين اربعة ويوقف ستة

عشرين الجميع **وحيث لم يكن له مقدر كاولاد قف**
ارته للوضع لانه لا ضبط لا قضي عدد الحمل **في الاظهر**
 اذ قد حكى عن الشافعي رضي الله عنه انه قال جالست
 شيخنا الاستفيد منه واذا بحسنة كرهول قبلوا راسه
 ثم خمسة دوهم ذلك ثم خمسة ثم خمسة كذلك فسالت
 عنهم فقال كلهم اولادي وكل خمسة في بطن وخمسة اخرى
 في المهد ويقال ان امرأة ولدت اثني عشر في بطن واحد
 فرفع امرها للسلطان فطلبها واولادها ثم ردهم عليها الا
 واحدا ولم تعلم به حتى خرجت من القصر فعملت به قصا
 صيحة اخرج منها حيطان القصر فقيل لها اليس يكفيك
 هؤلاء الاحد عشر فقالت الذي صاح انما هو الاحشا التي
 ربوا فيها وقال الماوردي اخبرني رجل يمان من اهل الفضل
 والدين ان امرأة باليمن وضعت حملا كالكرش فظن ان لا
 ولد فيه فالتقى في الطريق فلما طلعت عليه الشمس حمي
 وتحرك فشق فخرج منه سبعة اولاد ذكررا عاشوا جميعا
 وكانوا خلقا سويا الا انه قال في اعضائهم قصر وصار عني رجل
 منهم قصر عني فكنيت اعير باليمن بانه صر عك سبع رجل حي
 القاضي ان سلطانا ببغداد كان له امرأة تلد الاناث فحملت
 مرة فقال لها ان ولدت اني لاقتلك ففرغت وتضرعت الي
 الله سبحانه وتعالى فولدت اربعين ذكرا كل مثل اصبع فكبروا
 وركبوا فرسانا مع ابهم في سوق ببغداد **وقيل اقصى عدد حمل**

اربعه قال الاطباء ان في الرحم اربعة مواضع كالنقر يسيل
 منها الحيض الى الرحم وجعله **الفرضيون** قياس قول الشافعي
 في تتبعه في مثل ذلك الوجود واكثر ما وجد اربعة ويرى
 ثقله الاولون **ومن يكن على هذا الضعيف فرعه** بها السكت
اعطى اليقين ففي زوجة حامل وابن لم يلد فعلى الاول شي
 ودفع له على الثاني الخمس بعد ثمن الزوجة وقيل اقصاه
 ثلاثة وقيل اثنان وقيل واحد لانه الغالب ولا يخفى التفرع
 عليها ومنها تصحيح مسایل الحمل بنا على ان اقصاه اربعة
 ان تقام المسيلة بتقدير ولد واحد وله خالان وبتقدير
 ولدين ولهما ثلاثة احوال ذكورة وانوثة واختلاف وبتقدير
 ثلاثة ولهم اربعة احوال ذكورة وانوثة واختلاف وهو
 فثمان وبتقدير اربعة ولهم خمسة احوال ثم يحصل اقل
 عدد يتقسم على كل من الاعداد فما حصل تصح منه القسمة
 كاي وامة حامل منه ان كان الحمل ولدا فالمسيلة من اثنين
 او ثلاثة او ولدين فمن ثلاثة او اربعة او خمسة او ثلاثة
 فمن اربعة او خمسة او ستة او سبعة او اربعة فمن خمسة
 او ستة او سبعة او ثمانية او تسعة فيكتفي من المماثلة
 بواحد يحصل اثنان وثلاثة واربعة وخمسة وستة
 وسبعة وثمانية وتسعة فيعد الرد الى الوقف والاكفا
 باكثر المتداخلين يبقى خمسة وسبعة وثمانية وتسعة
 يضرب بعضها في بعض فيبلغ الفين وخمسمائة وعشرين

بما السكت او بها الضعيف

الوجه

للابن من الخمس وهو خمسمائة واربعة لاحتتمال انه اربعة
 بنين وقال الامام للولدين اربعة احوال ذكرتهما وانتهما
 وذكره الخارج اولا وبالعكس وللثلاثة ثمانية احوال وللاربعة
 ستة عشر ولا اختلاف في المعنى لكن الاول اسهل **والله اعلم**
ببقي بعد اعطاء اليقين **وقف الى ان فصل حكمة قد انكشف**
 اي انتزع **والوقف مطلقا** اي سواء اختلف المقدرام **لا راي**
الفضل لانه قد يملك الموقوف للحمل ويحتاج للاسترداد
 والحاكم لا يلي امر الاجنة **والاكثر من ماضي قد قالوا** اي
 قالوا الذي مضى وهو التفصيل المذكور وما استند اليه
 القفال منقوض بما قاله المتولي بورثة فيهم خشي فان كلا
 يعطي اليقين وان احتمل هلاك الموقوف قبل ظهور الحال
 واحتيج للاسترداد ومقتضى كلام الناظم بل صريحه ان الخلافة
 في الدفع وعدمه وهو صريح كلام القاضي والامام والذي
 في الروضة كاصلها تتبع الغزالي انها في التصرف فيه بعد
 الدفع الا انهم لم ينقلوا القول بالتصرف بل قالوا والظاهر
 التمكين من ذلك والامام اعطوا لكن صوب القوي على
 وجري على كلام القاضي واخذ بعضهم من كلام الغزالي
 ان لهم التصرف على الاشاعة لانه انما منع من التسلط
 على ما يسلم له لا على الجزء الشايع **ومنهج الحساب** الذي
 يعمله في مثل ما ذكر **ما تمهد** من حساب التاصيل
 والتصحيح وسوابقهما ولو احقهما فاعمله في كل ما تجدد

لك من الفصول الاتية وغيرها ففي زوجه حامل وابوين قد
 عرفت ان الموقوف فيها ستة عشر فان بان الحمل عدد امن
 الاناث فالموقوف له او اثني فلها منه نصف المخلف كاملا
 ويكمل للباقي ما بقي لهم او ذكر افاكثر ولو مع اثنا فيكمل
 للباقي فروضهم كاملة والباقي للاولاد ومنهج حسابها
 مفصلا ان تقول تضع بالعول من سبعة وعشرين وبدون
 من اربعة وعشرين وبينهما موافقة بالثلث فيصحبان من
 مايتي وستة عشر تقسم على كل من المسيلتين والخارج
 على كل هو جزؤ سهمها فجزؤ سهم اربعة وعشرين تسعة
 وسبعة وعشرين ثمانية يضرب ما لكل من كل من المسيلتين
 في جزؤ سهمها فلكل حظان يعطى اقلهما فلكل من الابوين اثنان
 وثلاثون وللزوجة اربعة وعشرون فحالة المعطي ثمانية
 وثمانون وبوقف الباقي وهو مائة وثمانية وعشرون فان
 بان الحمل عدد امن الاناث فهو له او اثني فلها منه مائة
 وثمانية ولكل من الابوين اربعة ادهي القدر الذي حصل به
 التفاوت بين حظيه وللزوجة ثلاثة كذلك يبقى تسعة ترد
 الى الاب ايضا بالتعصيب وان بان ذكر افاكثر فيرد لكل
 من الابوين اربعة وللزوجة ثلاثة والباقي وهو مائة
 وسبعة عشر للاولاد **فرغ** على ما قبله ويعرف
 بحساب الاستهلال **لو خلف ابنة** بالاضافة للضمير
 وزوجها جلي فوضعت بنتا مع ابن حملا واحدا **والفياي**

وجد الابن والبنت **ميتين** بالتحقيق بعد ما استهل
 اي صاح عند الولادة من **دين واحد** والمراد بعد العلم
 بحياة واحد منهما **بابها** اي مع ابهام **حاصل فان ترم**
بالحسب اي الحساب **عرفان الاقل** من الخطي ليعطي كل
 اليقين وتوقف الباقيون الى الاصطلاح او قيام البينة
فكلامها افرض انه الذي استهل واعمل لكل مستهل
مسئلة كنظيره في المناسبة **فان جعلت** ما للابن **الاول**
 لغة ضعيفة في **الاولي** **تضع الاول من مربع** يسكون
 العين للوزن **اربعة** اي من ستة عشر لان فيها على هذا
 التقدير زوجة وابنين **للمستهل سبعة** كابن معه اي
 كما ان للابن الذي معه سبعة وللزوجة سهمان وقد
باينت سبعة المستهل **ثلاثة مسئلة** وهي الثانية
 على طريق المناسبة **فاضرب في الاول** كلها **ثلاثة** تقع
 من **خمس** **الاثنين** اي من ثمانية واربعين **فاقسم ذلك**
 على **المرأة والاثنين** **عشرون** بعد **واحد** اي احد وعشرون
للمستهل ومثلها للابن **الاخر** وستة **للمرأة الى اخ**
له وام صلة **تنتقل** اي الاحد والعشرون التي للمستهل
 للام سبعة والباقي للاخ فيجتمع لها **ثلاثة عشر** وله
 خمسة وثلثون **وان جعلت البنت مستهلة** فاعمل
 لها **كالابن** المستهل **مسئلة** **مستقلة** **فاولا بالبيس**
 حالة كونك **حقا** **الحسب** يضم السين من الحساب **يضع مربع**

الاصطلاح وقيام البينة
 وتوقف الباقيون

اي اثنين

اي اثنين وسبعين وهذا **اعد** **ها المركب** من **الاولي** **والثانية**
 على تقدير استهلاك البنت اذ **الاولي** تضع من **اربعة**
 وعشرين لان فيها زوجة وابنا وبنت للزوجة **ثلاثة** وللا
 اربعة عشر وللبنت **سبعة** يباين مسئلتها وهي **ثلاثة**
 فيتصان من اثنين وسبعين **للمرأة** ثم **ثلاثة**
 وللابن **اثنان** واربعون وللبنت **احد** وعشرون للام
 منها **سبعة** وللأخ **اربعة** عشر فيجتمع لها **سبعة** عشر
 وله **سبعة** وخمسون **وبعد** **ذا العمل** **تضع** **باخر** **ال**
من تسعة ثمن اثنين وسبعين من غير ما اختلال
 بزيادة ما **اذ حظام** **واخ** **توافقا** **فارد** **دها** **للمرأة** **نظا**
 اي **توافقا** **وذاك** ثمن والذي يخص **الام** من **التسعة**
سهمان والباقي وهو **سبعة** الى **اخ** **فضم** **فاطلب** **اقل**
عدد **ينقسم** على مسئلتى استهلاك الابن والبنت اي
الثمانية **والاربعة** **والشعة** **التي** **منها** **يتقوم**
المسئلة الجامعة **لها** **المبتغى** اي المطلوب **مربع** **لاني**
عشر اي مائة واربعين **واربعون** لتوافقها **بالثالث**
فليتنقسم ذلك **بينهما** **كما** **اغبر** اي مضي وياتي **فاقسم**
 على مسئلة استهلاك يخرج **ثلاثة** وهو جزء **سهمها**
 وعلى مسئلة استهلاك يخرج **سبعة** عشر وهو جزء
 سهمها **فاضرب** **حظ** كل من **الام** **والاخ** من كل من **المسئلتي**
 في جزء **سهمها** **وكل واحد من الحين** **وهما** **الام** **والاخ** **يعطي**

بقا



له **الاقل من حظين** اي حظيه **للام بل** اي اثنان وثلاثون
 بتقدير استهلال البنت اذ هو اقل من تسعة وثلاثين
 بالتقدير الاخر **والاخ هن** اي خمسة ومائة بتقدير استهلال
 الابن اذ هو اقل من مائة واثنى عشر بالتقدير الاخر
ورققا بينهما راي اي سبعة **على ما عرفنا** من ان المبقى
 بعد اعطاء البنتين يتوقف فان اصلها فذاك والافان قامت
 البينة على استهلاله فالسبعة للام واستهلالها فلالا
 فان استهلالها معافان قدر موت الابن اولاصحت من الف
 وثمانين لان مسئلة الاب من اربعين والابن من ثمانية عشر
 ونصحان من ثمانية وستين ومسئلة البنت من ثلاثة
 فتضع الثلاثة من الف وثمانين وترجع بالاختصار الى مائة
 وخمسة وثلاثين لاتفاق نصيب الام والاخ بالتقسيم للام
 سبعة وثلاثون وللخ ثمانية وتسعون وان قدر موتها
 اولاصحت من الف واربعماية واربعين لان مسئلة الاب
 من اربعين والبنت من اثني عشر ونصحان من اربع وثمانين
 ومسئلة الابن من ثلاثة فتضع الثلاث من الف واربعماية
 واربعين وترجع الى مائتين وثمانية وثمانين للاتفاق
 بالخمسة للام خمسة وثمانون وللخ مائتان وثلاثة والما
 لمسئلة التقديرين تضع من اربعة الاف وثلثمائة وعشرين
 للاتفاق بالنسبة قال الامام وهذه المسئلة وضعت
 الاستاذ ابو منصور وفيها اشكال لعدم علم موت المتقار

منها

منها فلعلمه فرض بقي موت احدهما ثم التيسر وفرغ على انه
 حينئذ لم يكن من ميراث الفرقي فتنبه لذلك ولو خلف
 اما وخاله وام ولد حاملا منه فولدت ذكرا وانثى واستهل
 احدهما فان فرض انه الابن فالمسئلة من ستة منها خمسة
 للابن ومسئلة من ثلاثة لأمه الثلث والباقي للام نصيب
 ثلاثة في ستة يكون ثمانية عشر للام ثلاثة ولام الولد خمسة و
 عشر او البنت فالاولى من ستة للبنت منها ثلاثة ومسئلة
 من ثلاثة ينقسم عليها نصيبه والستة والثمانية عشر متخالان
 فيبقى بالاكبر وتضع منها المسئلة في الخاليين للام ثلاثة مطلقا
 وللبن بقدر استهلال الابن عشرة ولام الولد خمسة وبالعكس
 للام اثنا عشر ولام الولد ثلاثة فيوقف بينهما اثنان **المفقود**
 اي هذا محته وهو من انقطع خبره وجهل حاله فلا يدري
 احي ام ميت والكلام في ارثه من غيره وبالعكس وقدين
 العكس بقوله **ومن يطل غيابه وانقطع خبره**
فما له قف اجمعاء الى ثبوت موته ببينه او حكم
قاضي باجتهاد ثقة عند مضي مدة لا يبقى
في مثلهما حيا ترى لاهذه المدة منزلة البينة ومنعه
 جماعة لاختلاف الاعمار والاطراف الاول وعليه فقيل
 بقدر المدة سبعين سنة والمشهور لا يقدر بل المختار
 عليه الظن بدليل البينة ثم ان قسم الحاكم من غير حكمه
 بالموت فقسمة تضمن الحكم به وان اقتصموا بانفسهم فالظاهر

المفقود

اعتبار حكمه لانه في محل الاجتهاد قاله الرافي ومقتضاه
ان تصرف الحاكم بالحكم حكم حتى لا ينقض وفيه اضطراب
وقال السبكي في احياء الموات الصحيح عندي وفاق للقاضي
ابي الطيب انه ليس بحكم واذا ثبت موته بما ذكر **فارت** انت
حقا من كان وارثا الذي الحكم بالموت فقط ووضحه بقوله
ومن مات قبل اي قبل الحكم ولو متصلا به كما اقتضاه كلام
السيوط فارت سقط لاحتمال عدم تاخر موته عن موت
المفقود وقول غيره ولا يرثه من مات قبل الحكم ولو بلحظة
لجواز موت المفقود بين موته والحكم لا ينافي ذلك لان تقديره
لا يرثه من مات قبل الحكم لو كان بلا لحظة ولو كان بلحظة وقصر
التعليق المذكور على المعطوف لكونه مذكورا ولو قالوا ولو بلا
لحظة لجواز تقارن موتهما والجواز عدم تاخر موته عن موت المفقود
كان اولى قال السبكي وهذا كله اذا اطلق الحكم فان استنده
الى ما قبله لكون المدة زادت على ما يغلب على الظن انه لا يعيش
فوقه فينبغي ان يصح ويعطى لمن كان وارثه ذلك الوقت
وان كان سابقا على الحكم ولعل هذا مراد الاصحاب ومرادهم
بوقت الحكم الوقت الذي حكم بالموت فيه واما ارث المفقود
من غيره فبينه بقوله **ومن مات عن وارث مفقود قبل**
الحكم بموته وليس غير ذلك المفقود من الورثة بالوجود
واله فف البيان اي بيان حالة من موت او حياة لترتب
عليه كل مقتضاه او وجد من **وارثيه** اي الميت من سوي

الذي

الذي **فقد** فانظر تجد احوالهم اي احوال من سوي المفقود
ثلاثة لان ارثه اما ان يتفق في حال الحياة والموت او يختلف
فيهما او يثبت في احدهما دون الآخر **من مع الختي ذوي وراثته**
فان لكل منهم ثلاثة احوال ياتي بيانها ويبيّن تلك الاحوال
بقوله **فمن يثبت بكل حال** من حال الحياة والموت **وانت**
ميراثه قدر الجور ذلك القدر في الحال اذا لمعنى للوقت
ودفع الجواب المسبوق بمضارع غير متفي بلم كما هنا ضعيف
حسن ارتكابه ضرورة النظم **والذي ضر او جدي** اي والذي
وجد منهم الضر بموته او الحياة **تعتبر في حقه الحكم**
الذي هو الاضر وهو عدم الاعطاء واعطاء الاقل **ويوقف**
الكل او الباقي ففي ابن مفقود واخ لا يدفع للاخر شيء
وفي عم مفقود واخ لا يدفع للاخر السدس وفي اخوين لا ي
مفقود وحاضر يدفع للحاضر النصف **وذا عليه جل صعبا**
فيمتدني اي فيقتدي بهم فيه **وقيل تقدير الحياة هو**
الحكم في حق الكل للاصل **وقيل تقدير المرات هو الحكم في**
حق الكل لتحقيق استحقاقهم **ومن يقل بذلك اي القول**
الثاني او داي القول الثالث غير ما قال ان بداسوي
ما قرر المظهر للحال ومنهج الحساب لبيان الاضر
ان تصحيا لكل ما قدرته من الحياة او الموت **مصحيا**
وتبني اي تطلب اقل مقسوم على مثل المصحيات مثل
ما تجلي اي انكشف في معرفة اقل عدد ينقسم على عدد

او اعداد **والقسمة** ايها على **ذاك العدد** الحاصل من
 تلك المصحات فاقسمه على كل مسألة يخرج جزء منها
 فاضرب فيه حظ كل منها **واسو الاحوال فيهم يعقد**
 ففي اخ لاب مفقود وزوج واختين لاب مسئلة الحياة من
 ثمانية والموت من سبعة واول عدد يتقسم على كل منهما ستة
 وخمسون فاقسمه على مسئلة الحياة يخرج جزء سبعة
 فاضربه فيما الكل منها يحصل للزوج ثمانية وعشرون ولكل
 اخت سبعة وعلى مسئلة الموت يخرج جزء سبعة ثمانية
 فاضربه فيما الكل منها يحصل للزوج اربعة وعشرون ولكل
 اخت ستة عشر فيدفع له اربعة وعشرون لانه اقل الحظين
 ولكل اخت سبعة لذلك ويوقف ثمانية عشر فان ظهر
 حيادفع للزوج اربعة والباقي للاخ وترجع بالاختصار
 لثمانية للاتفاق بالسبع وان ظهر ميتا دفع للاختين لكل
 منهما تسعة فيصير معهما ستة عشر ولاشي للزوج وترجع
 لسبعة للاتفاق بالثمن **وذا الحساب انما يحله اقوي**
الوجوه الثلاثة المتقدمة اذ لا تعدد الاحوال الا في **فانثبه**
انت له فرع من موانع الدفع في الحال الشك في النسب
 كان ادعى اثنتان مجهولان او وطيا امرأة بشبهة فانت بولد
 لزم من الامكان منهما ومات قبل البيان وقف ميراث الاب
 او مات احدهما فميراث المولود واخذ في حق من يرت معه
 بالارض **الخني** اي هذا مجت الخني بالمشقة ماخوذ

١٧٣

الخني

من

من الاختناث وهو التثني والتكسر والمراد به المشكل وهو
 ادعى له التا الذكر والانثى او ثقة لا تشبه الق منهما
 يخرج منها البول وشرط البول الاول ان يبول منهما دفعة
 وينقطع منهما البول دفعة ويميل الى الرجال والنساء ميلا
 واحدا والكلام على ايضا حمله ككتب الفقه مع ان تكلمت
 عليه في منهج الوصول تبرعا ولكل من الخني ومن معه ثلاثة
 احوال لان اراثه اما ان يتفق في حالتي الذكورة والانوثة
 او يختلف فيهما او يتر في احدهما دون الآخر وقد بينها
 بقوله **وكل خني مشكل لم يختلف ميراثه يعطاه مثل**
من كشف حاله وان يتقدير يرث اقل من اراثه يتقدير
 اخرا ويجرم اصلا فتقدير الاض فيهما **قد راو** اي الحق
 ومن يصاحبه اي المشكل من الوراثة **فحكمه كذاك في**
 الحالات **الثلاث** فلو كان المشكل ولدا او معتقا ولم يكن غيره
 دفع له السدس او الجميع ولو كان ولدا ومعه اخ لغيره
 او ابن اخ كذلك لم يدفع لغيره شي ودفع له النصف ولو كان
 معهما بن دفع له الثلث وللابن النصف **وبعد اعطى اليقين**
يوقف ما فيه شك لبيان يعرف او اصطلاح منهم على
 الموقوف بتساو او تفاوت قال الامام بشرط التواهي ولا
 يقدر الجهالة للضرورة كما في هبة احد هبة منهم قال الاستوي
 ومحل ذلك اذا لم يكن فيهم محجور عليه والافقد ذكر الرافي فيما
 اذا سلم على ثمانى نسوة واسلمن معه ومات قبل الاختيار

Copy University

انه لا يجوز لولي المحجورة ان يصلح على اقل من ثمن الموقوف
 فليدفع ذلك هنا قال ابن الرفعة وقياس ما قيل في المفقود انه
 يقدر حيا في حق الكل او ميتا كذلك انه يقدر ذكرا في حق من
 معه او انثى كذلك قال ولم ار من قال به فان مات الخفي
 على اشكاله ولم يصطلمحوا فان كان ورثته ورثة الاول ولم
 يختلف ارثهم فيهما دفع الموقوف اليهم والاقل المشهور انه يوقف
 الى الاصطلاح **فشيها** ان احدها لو وقع التواهب للضرورة
 كما مر ثم تبين الحال هل يحضي ذلك او يبطل لتبين الخطا قال
 الادريسي فيه نظروني يتايد الثاني بانه بان بالانكشاف ان
 لا ضرورة ولو صبر لا تكشف الحال انثى ثانيهما لو قال الخفي
 ان ادكر او انثى فعن النص ما قطع به الامام بقوله يمينه ولا
 نظر للتمه اذ لا يعرف الامنه وعنه فيما لو نازعه الجاني عليه خلا
 في بعضهم نقل وخرج وبعضهم فرق بان الاصل ابرة الذمة ذكره
 في الروضة كاصلها **والطريق المجلي** لبيان الاضرار **فخصر**
احتمال كل مشكل حاله كونك **مصحح الكل حال** من اخواله
مسيله واطلب لها اي للمسايل جميعها مفصلة
 لا جملة اقل مقسوم فمن ذا الحاصل **تصح** المسايل فاقسمه
 الى الحاصل على تلك **المسايل** والخارج بالقسمة على كل منها جزء
 سهمها فانه المعتمد في ضرب الانصبا كما بينه بقوله **وجزء**
سهم كل عدد اي كل مسئلة من المسايل **فاعتمد** واضربه في
نصيب كل من الورثة **قد عرهد** اي عرف فمن يكن له نصيب واحد

علي

علي تقدير **لم يعطه حينئذ** احتياطا **اوله** نصيب **زايد**
 على الواحد اي له بكل تقدير نصيب **وكان** احد النصيبين
 او الانصبا **انفاضل يعطى** الاقل منهما او منها كذلك
 او كان ذا **الاستواء** على تقدير **فخطه** **استقل** وفاضل
 العدد **الحاوي** له **اي** للمسايل **يوقف** الى التراضي
 اي الاصطلاح **او الى بيان** يكشف للحال ثم بين احوال
 المشكل فقال **فمشكلا** بالنصب بما يفسره اعتبر من قوله
له احتمالي ذكورة وانوثة **اعتبر** ان **لاثنين** اي ومشكلي
قل على ثلاثة **قصر** احتمالاتهما ولثلاثة اربعة احتمالات
 ولاربعة خمسة وهكذا **ازداد اجماعا على عدد** **من اشكوا**
قل واحد بزيادة قل **تلف** **المرد** اي تجده امثلة ذلك
 ام وزوج وجد وولد اب مشكل فهو اما ذكر او انثى ومسئلة
 ذكوريته من ستة وانوثة من سبعة وعشرين **لاثنين**
 الاكبرية واقل عدد ينقسم عليها اربعة وخمسون **فاقسمه**
 على الستة يكن جزؤه **سهما** **بالتسعة** وعلى السبعة والعشرين
 يكن جزؤه **سهما** **الثنين** ولاشي للمشكل في مسئلة الذكورة
 فلا يدفع له شي ويدفع للام اثنا عشر لانها اقل من ثمانية
 عشر وللزوج ثمانية عشر لانها اقل من سبعة وعشرين
 وللجد تسعة لانها اقل من ستة عشر والموقوف بينهما خمسة
 عشر فان بان ذكر او فلاشي له ولا للجد في الموقوف وللأم له
 ستة وللزوج تسعة وترجع بالاختصار لتسعهما ستة

لاتفاق الانصبا به وان بان انني دفع له من الموقوف ثمانية
 وللمجد الباقي وتزوج لسبعة وعشرين لاتفاقها بالنصف ابن
 وولد ان مشكلان ان كانا ذكوريين فمن ثلاثة وانثيين فمن
 اربعة او مختلفين فمن خمسة واصل عدد ينقسم عليها ستون
 للواضع عشرون لاحتمال ذكوريتهما ولكل منهما اثنا عشر لاحتمال
 الاختلاف ويوقف ستة عشر وتزوج لخمسة عشر للتوافق بالبيع
 ثلاثة اولاد خنائي ان كانوا ذكورا فمن ثلاثة او اثنا عشر من تسعة
 او ذكورا وانثيين فمن اربعة او عكسه فمن خمسة واصل عدد ينقسم
 عليها مائة وثمانون لكل منهم سهم من خمسة في اربعة
 ثم في تسعة وستة وثلاثين فان بانت انوثة واحد لم يزد
 للاختلاف بل يزداد صاحباه كل تمام الاربعين فان بانت انوثة
 احد الاخرين لم تزد هاتين والاول اربعين فان بان الثالث
 انني فلا زيادة او ذكر اتم له تسعون ولكل من الاولتين خمسة
 واربعون وما ذكر من ضبط الاحتمالات هو معلية الجمهور
 وقال الامام للمشككين اربعة احتمالات ذكر ان انثيان
 الاكبر ذكروا الاصغر انني العكس وللثلاثة ثمانية وللاربعة
 ستة عشر لاحتمال الاول والخمسة اثنان وثلاثون وهكذا ولا خلاف
 في المعين وان **تخصوا الخناثا** في المسئلة او كان معهم
 ذو فرض **واختلف مقدار ارثهم من الذي سلف اياه**
فالاختصار ان تسمى واحدا يسكون اليها من ضعف قدر
اي المشككين الا واحد في يكون من التسمية فهو حظ

الواحد

الواحد في حالة الاشكال **دو** **واحد** عليه **مثاله** **تخصوا**
ثلاثة خنائي من ولده لم يصحبوا وراثا فاذا سميت الواحد
 من ضعف عددهم الا واحدا كان خمسا **فاعط كل حالة**
الاشكال خمسا من التركة فذاك اسو الاحوال ولو كانوا
 اربعة اعطى كل سبعا **ومثاله** اذا كان معهم ذو فرض ام وثلا
 اولاد مشككين **فاغفل ما مريكن لكل منهم خمس الباقي بعد**
 سدس الام اما اذا لم يختلف مقدار ارثهم كحقيقين واولاد
 مشككين **فلا يحتاج فيه لنسب من ذلك** فائدة المشكل
 منحصر في سبعة انواع من الورثة الولد وولده والاخ وولده
 والعم وولده والمولى اذ لو كان غير هؤلاء لم يكن مشكلا
كيفية الرد على ذوي الفروض النسبية واما بيان تيقنه
 ودليله فتقدم في العصبات السببية **واعلم** **اولا بان الرد**
 لغة يقال لمعان منها الرجوع والصرف يقال رد الي منزله
 اي رجع ورده عن وجهه اي صرفه واصطلاحا **مثل القول**
في انه تخاصص بالعدل بحسب ارثهم وصدده من حيث
ان الرد زيادة في الحظ مما ردا وتقص من عدد سهام المسئلة
والقول نقصان من السهام اي الحظوظ من المال وزيادة
 في عدد سهام المسئلة **لذي تضابق بالارزوحام** فان
 ثم **بحسب ذلك** اي الرد اي كفيته **فان ففوتنا**
 من الورثة **زوجا** **وجا** **فاما ان يكون ذو الرد شخصا**
واحدا او صنفوا واحدا او صنفين او ثلاثة فان يكن ذو

ثمة

الرد شخصاً واحداً حاز الجميع فرضه والزائد كما
 أوجد أوبنت أوبنت ابن وان يكن جماعة من جدي كجدا
 أوبنت أوبنت ابن فالمال بينهم بحسب رؤسهم بلانيز للنسا
 وان يكن صنفين أو ثلاثة ولم يجاوزوا هنا الثلاثة لانهم
 لو جاوزوها لم يكن رد للاستغراق او حجب المجاوز فاجمع
 من اصل المسئلة والحاصل اعقبه وكن هو صله اي جعله
 اصلها وانضم على كل من الاصناف نصيبه فان لم يتكسر
 تقع المسئلة من اصل ركن اي من ذلك الاصل الذي علم
 وان يوافق اوبياين فالعمل كما معنى في التصحيح وههنا
 فالمتصل اي فالاصول هنا اربعة اثنان او ثلاثة او اربعة
 او خمسة لان الفرض ان كان سدسين فالاصل اثنان او ثلثا
 وسدسا او ثلاثة او نصف او سدسا فاربعة او نصف او سدس
 او ثلثين وسدسا او نصف او ثلثا فخمسة وكلها مقتطعة
 من ستة لان ما فوقها من الاصول لا يكون الا وفيه احد
 الزوجين والفرض خلافه وما تحتها ان كان اصل اربعة
 فكذلك او اصل ثلاثة فخارج عن المبحث لانه ان كان ثم صنف
 واحد فليس الكلام فيه او صنفين فلا رد او اصل اثنين فكذلك
 وهو ظاهر وانما انحصرت الاصول المقتطعة في الاربعة
 المذكورة لانه لو زاد عليها اصل لكان اما ستة وهو غير
 صحيح لانه لا رد حينئذ او واحد فكذلك لان كلامنا فيما
 اذا تعددت الاصناف امثلة ذلك جدة واخ لام لهما من

الستة

الستة اثنان فهما الاصل ام وولد ام منها سهمان من الستة
 ثلاثة فهي الاصل ام وبنت سهمان اربعة فهي الاصل ام وبنت
 وبنت ابن سهمان خمسة فهي الاصل ام وثلاثة من ولدها
 اصلها المقتطع ثلاثة ويتكسر فيها سهمان الاخوة عليهم فتضع
 من تسعة للمباينة ولو كان الاخوة ستة صحت من تسعة
 ايضا للموافقة اربع جدات وعشرة اخوة لام اصلها المقتطع
 ثلاثة وجزء سهمان عشرون وتضع من ستين وان لم تعقد
 الزوجين بان وجدنا احدهما فنجه ما بينه بقوله وان
 يكن في المسئلة التي فيها رد من لم يجز في الشرع ان يرده
 فافع اليه فرضه من مخرجه والباقي اقسمة بمخرجه
 على ذوي رد والاصل للمسئلة حينئذ هو ذلك المخرج
 ان كان اي وجد شخص واحد من المردود عليهم او يفاج
 بالبنا للمفعول من فاجت الشيء بينهم افججه بالكسر اذا قسمه
 اي او يقسم الباقي بين فريق بحسب رؤسهم سواصق قسمه
 ام لا او يضع قسمه على اصل فريقين ولايتاني على اصل ثلاثة
 فهذه ثلاث حالات تأتي امثلتها اصل المسئلة فيها هو
 مخرج الزوجية وفي سوي الحالات الثلاثة وهو ما لا يقع
 فيه القسمة على الاصل المقتطع غير اسمه اي الاصل بان
 يفعل ما بينه بقوله فاضربه اي المخرج في الاصل الذي قد
 انكسر عليه ما يبقى بعد فرض الزوجية يكن الاصل
 المقر اي المقرر عندهم وحينئذ فعدة اصول المسائل

التي فيها من لا يرد عليه ستة لاسبعة كما وقع في الفصول
 اثنان واربعة وثمانية وستة عشر واثنان وثلاثون
 واربعون ووجه الحصر فيها ان اصل الزوجية اثنان او اربعة
 او ثمانية فان كان من يرد عليه شخصا او صنفوا واحدا
 فالاصول الثلاثة على حالها او صنفين او ثلاثة قال باقي
 منها بعد فرض الزوجية مقسوم على الاصول الاربعة
 التي لدى الردي حيث لا زوجية وكان مقتضاه ان يكون
 ذلك اثني عشر اصلا لكن معلوم ان اصل اثني من الاصول
 الثلاثة انما يجمعه من الاصول الاربعة اصل اثني لتأتي
 الردي فيه دون غيره فيكون الاصل اربعة وان اصل اربعة
 انما يجمعه اصل اثني وثلاثة واربعة لذلك والباقي
 بعد اخراج الربع يصح على اصل ثلاثة فيبقى اصل اربعة
 بحاله ولا يصح على اصل اثني واربعة فيكون الاصل ثمانية
 وستة عشرون اصل ثمانية انما يجمعه اصل اربعون
 فيكون الاصل اثني وثلاثين واربعين فاختصرت في
 الستة وانما لم يجعل الحاصل من ضرب عدد الصنف
 الواحد او وفقه في اصل مسئلة الزوجية اصلا بل جعل
 تصحيحات شيعها انما اذا كان في المسئلة ذوا فرض وفريق
 من العصبية **وعند الانكسار** على عدد الزوجات او اصل
 من يرد عليه **منهاج تصحيح** **وقسم** **بوصل** الى المطر
 امثلة ذلك زوج وام اصلها اثنان زوج وثلاث بنات

اوست

بالتصحيح
 من يرد عليه
 من العصبية

اوست او خمس اصلها اربعة ونضع منها الاولى تضع
 الثانية من ثمانية والثالثة من عشرين زوجة وام
 للزوجة الربع والباقي للام فاصلها اربعة وكذا لو كان
 مع الام ولد منها لان اصل ذي الرد ثلاثة والباقي
 للام من الاربعة منقسم عليها زوجة وبنات اصلها ثمانية
 زوجة وشقيقة واخت لاب للزوجة الربع والباقي يبين
 الاربعة اصل الاختين فاصلها ستة عشر زوجة وبنات
 وبنات ابن للزوجة الثمن والباقي يبين الاربعة اصل البنات
 وبنات الابن فاصلها اثنان وثلاثون زوجة وام وثلاث
 بنات للزوجة الثمن والباقي يبين الخمسة اصل الام
 والبنات فاصلها اربعون زوجتان وثلاث جدات وسبعة
 اخوة لام للزوجتين الربع والباقي منقسم على الثلاثة ال
 لحدثين والاخوة فاصلها اربعة ونضع من مائة وثمانية
 وستين لانكسار السهام فاضرب السهام في جزء السهم
 وهو اثنان واربعون الحاصلة من ضرب عدد الاصناف
 بعضها في بعض يكن للزوجتين اثنان واربعون لكل احد
 وعشرون والمجدات كذلك لكل اربعة عشر والاخوة اربعة
 وثمانون لكل اثنا عشر **كيفية توزيع ذوي الارحام**
 واما بيان رتبهم ودليل ارثهم فتقدم في العصبات
 السببية وهم باصل الوضع الاقارب لان الرحم القربة
 ثم اختصوا في الاصطلاح بمن بينهم بقوله **وان ترم**

Copy

و

sity

ضبط ذوي الارحام ثقل اجمالهم سوي ذوي السهام
وذي عصوبة من الاقارب المجمع على توريثهم كما علم
كما مر وان نرد ضبطهم فضلا اي تفضيلا فقل للطلاب
هم خال وخالة وعم مطلقا وعم للام وبنت العم وبنت
الاخ تضم اليهم وفاسد الاجداد وهو من يدخل في
نسبته للميت ام وفاسد الجدات وهي من يدخل في
نسبته للميت اب وام واولاد اخت مطلقا ولد البنات
وابن اخ للام والمدي بهم اي بالمذكورين **اولا** اي هؤلاء
المذكورون لا يورثون بالرحم عند انتظام بيت المال
على خلاف فيه اسلفناه في العصبات السيادية في
توريثهم عند فسادها ايضا خلاف مر بيانه مع بيان
الصحيح ثم ومن به اي بارثهم من صحبنا فتواه
تفرقوا حزبين في كيفية وكل حزب منهما لا حق
بحجته اي فاطن لها من الحق من التحريك وهو
الفطنة وفي قوله من صحبنا اشارة الى ان ثم حزبا اخر
وهو من يورث من غير ترتيب ولا ترتيب ويعتبرون
بالسوية مطلقا وهذا نقله الامام عن نوح بن دراج
وغیره ويعرف بمذهب اهل التوريث بالرحم **فوم** من الذين
يتزليون كل فرع كاصله الذي يدلي به للميت على ما
يأتي بيانه في ماله بالشرع وهذا يعرف بمذهب اهل
التزليل وقوم وهم الحزب الآخر **توهم** بالقرب للميت

كالعصبة

كالعصبة ذكورا واناثا ثم بالاد لابوارث كبت بنت الابن
مع بنت بنت البنت الارث عندهم للاوي فان استنوا
فيه ورثوا جميعا بتفضيل الذكر على الاصح وهذا يعرف
بمذهب اهل القرابة **والاول** من المذهبيين هو المشهور
عند الصحب وصحبه في الروضة **والفرد** اي المنفرد
ومن ذوي الارحام قد خاز النزات اجمعا على كلا
هذين القولين فاجزم بذاك واقطعا وانما
يظهر امر الخلاف حالة الاجتماع كما بينه بقوله **عند**
الاجتماع يظهر الاثر كبت بنت وبنت بنت ابن
فعلى الاول المال بينهما ارباعا فرضا ورضا كما هو
بين البنت وبنت الابن وعلى الثاني هو لبنت البنت
لقربها وعلى المتقول عن نوح يقسم بينهما نصفين
وليتقرر هنا في التفرع على الذي اشتهر من
القولين فنقول يرجع المذكورون الى اربعة اصناف
من ينتمي للميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن
ومن ينتمي لابوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات
الاخوة وبنو الاخوة للام ومن ينتمي اليهم الميت وهم
الاجداد والجدات الساقطون ومن ينتمي لجد
الميت وجد ثيه وهم العمات والعم للام والاخوات والخال
وكل من يدلي بشي من الاصناف الاربعة وقد شرع
في بيانها فاشار الى الاول بقوله **فك البنات ولد البنات**

وكلمات الابن في الحالات المتقدمة في فصل الابن
 فذا حاز كل المال **اولادهم** ويقدم استبقهم للوارث
 فان استووا فيه قدر ان الميت خلف من يدلون به
 ثم يجعل حظ كل منهم للمدلين به بحسب ميراثهم لو
 كان هو الميت وكذا في بقية الاصناف الاتية كما ياتي
 في النظم الامثلة بنت بنت وابن وبنت من بنت اخري
 المال من بنتي الصلب فرضا ورث نصف الاولي
 لبنتها ونصف اخري لولديها اثلاثا ابن بنت
 او بنت بنت اخري وثلاث بنات بنت اخري لكل من الابن
 والبنت الفرده الثلث وللثلاث الثلث اثلاثا بنت
 بنت بنت وبنت ابن بنت المال بينهما بالسوية بنتا
 بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت اخري للبنتين النصف
 بالسوية وللثلاث النصف الاخر اثلاثا والى الثاني
 بقوله **وبنات الاخوة** بالنصب يثبت من قوله **كثير**
اباء لهم اثبت بزيادة الكافي **وابن اخ للام** رتبته
كأبن الام وبناتها **اولاد ولد الام** هم في الحكم **كولد**
ام عند الاجتماع **وتساوي القسم** بين الذكر والانثى
على الصحيح كما صلتهم **كن به** اي بالصحيح **ذا جزم** اي
 اعتقاد وكلامه هنا مفيد لقوله الاتي وحظه اقسام
 مطلقا الى اخره ومقابل الصحيح قول الامام قياس
 قول المتزئين تفضيل الذكر على الانثى لتقديرهم اولاد

الوارث

الوارث كأنهم يرثون منه **اولاد اخت مطلقا** اي لابن
 اولاد اولاد **كأبهم** الامثلة بنت اخت وابنا اخري
 وهما لابوين اولاد النصف للبنت والنصف الاخر
 للابنتين ثلاث بنات اخوة متفرقين لبنت ولد الام
 السدس والباقي لبنت الشقيق ثلاثة بني اخوات متفر
 المال بينهم اخصا سا كما هم في فرضا ورث اوجه بنات
 الاخوات المتفرقات كذلك ولو اجتمع الستة المذكورون
 فحظ الشقيقة لولد بها اثلاثا وكذا التي لاب وحظ
 الثالثة لولد بها بالسوية والى الثالث بقوله **كثير**
جدا وجد اقم اي اقم كلام من الاجداد والجدات السا
 مقام فرع الامثلة ام الى ام وابوام ام له الكل ابواي
 ام وابوام اب المال للثاني ابوام ام وابوام اب المال
 بينهما ابواي ام وام ابوام ام وابوام ام المال للثالث
 والى الرابع بقوله **خال وخالة** كما مر **والخلف** في
عم لام بقوله **في عمه** مطلقا وهو ما بينه بقوله
هما فقيل كالاعمام لموافقة الاسم وعليه **فالمخلف**
 يجري في كيفية **اقتسام** العمة للمال فقيل كل
 عمة كالع لابيوين وقيل كالع الذي هو اخوها وفي
 عبارته فصور عن ذلك ومقاييد فقيد كالاعمام قوله
وقيل كالابوة **العرومة** الشاملة للع والعمة
وذا هو الاصح فاعتبر **عمومه** في العمات والعم

قات

قطين

للام وعلى هذا الوانفردن قسم المال بينهم بحسب
 ارثن من الاب وكذا ان نزلناهم منزلة العم لابوين
 والا قدمت العمة لابوين ثم لاب ثم لام وللعمات
 مع الاخوال والخالات الثلثان ولهوا الثلث ويعتبر
 في كل من الحظين ما يعتبر في كل المال لو انفرد احد
 التصنيف الامثلة ثلاث حالات متفرقات المال
 بينهم على خمسة كارتين من الام ثلاثة اخوال متفرقة
 للمخال للام السدس والباقي للمخال لابوين ولو اجتمع
 هؤلاء ثلثا المال للمخال وللخالة لابوين للذكر مثلاما
 للأنثى وثلثه للمخال وللخالة لام كذلك قال الامام وتفضيل
 المخال من الام مشكل بقاعدة ولد الام ثلاثة اخوال
 متفرقين وثلاث عمات متفرقات ثلث المال بين المخال
 لابوين والمخال لام على ستة للثاني سدس والباقي للاول
 والثلثان من العمات على خمسة كارتين من الاب ثلاث
 عمات متفرقات وثلاث حالات متفرقات لابوين
 لامه فنصف السدس بين حالات الاب ومثله بين
 حالات الام لانهم كل جديتين والباقي لعمات الاب لانهم
 كالأب دون عمات الام لانهم كالأب الام اذا انفرد ذلك
 فيقدم من كل صنف من الاصناف الاربعة الاسبق للوارث
 كما بينه بقوله **بالسبق للوارث قدم مطلقا عن التقييد**
بصنف فان لم يكونوا قديين الاسبقا فمن به ادلوا

لميت

لميت بالتخفيف **قدرا** كانه الوارث من قبرا وحظ
 اي الذي به ادلوا **اقسم مطلقا على الاول** اي الذين
ادلوا به بحسب ارث **افصلا** كان من ادلوا به
هو الذي حظهم فاقنع بذلك واحتجوا بالقوم
 فيه وقد تقدمت الاشارة الى ذلك واولاد الاخوال
 والخالات والعمات والاعمام للام كما بينهم وامهاتهم اجتمعا
 وانفردا واخوال الام وخالاتها كام الام واعمامها واعما
 كابي الام واخوال الاب وخالاته كام الاب وعماته كابي
 الاب على الاصح وكم الاب على الاخر كما علم ذلك مما مر
 وبعد الترتيل على ما ذكر يعطون حكم المشبه به
 من ارث وحجب بتقدير الاجتماع فرعان احدهما قد
 يجتمع في شخص قرابتا رحم كان ينكح ابن بنت زيد بنت
 بنته الاخرى فتلد بنتا فهي بنت بنت بنت زيد بنت
 ابن بنته او ينكح اخو زيد لامه اخته لا يبدل فتلد بنتا
 فهي بنت اخت زيد لا يبدل وبنت اخيه لامه او ينكح خالة
 زيد عمته فتلد بنتا فهي بنت خال زيد وبنت عمته
 فيترد وجوه القرابة فان سبق بعضها الى وارث
 قدم به والا قدرت اشخاصا صار ورثوا بها على ما
 يقتضيه الحال فلو خلف بنت عمته وهي بنت خاله
 فالثلث لها بالخولة والثلثان بالعمومة ولو كان
 معها بنت خال فقط فلزات الجهتين الثلثان بالعمو

عائنا

Copy

ersity

والثالث بينها وبين بنت الخال نصفين فيكون لها
خمس أسداس المال أو كان معها بنت عمدة فقط
كان لذات الجهتين ثلث بالخولة وتشاركها بنت العمدة
في الثلثين نصفين فيحصل لهما هي الثلثان ولو كان
معهما من كل جهة واحدة فلها بالتقريب النصف
ولبنت الخال السدس ولبنت العمدة الثلث تانيهما
لو كان مع ذوى الأرحام أحد الزوجين أخرج حظه
وقسم الباقي كالكل لو انفردا في زوجة وبنت
بنت وبنت أخت لابوين للزوج والربع والباقي بين
الاخريتين سواء في زوج وبنت بنت وبنت وبنت
عم للزوج النصف ولبنت البنت نصف الباقي وللخال
سدس ولبنت العم الباقي **الملقبات** المشهورة
للمتقدمين من الصحابة والتابعين بلقب فأكبر إلى عشرة
كما استعمله ان نعر بالمسائل الملقية في عرفهم **فها**
كما مذهب أي فخذها من نقاة ذكرت منها في باب
الجد والاختوة **الأكرمية التي قد لقيت** أيضا **عرا**
عند فرقة وهي أم زوج وجد وأخت لغير أم وذكرت
ثم توجيه تلقيها بذلك **كذلك الخرقا** وهي أم
وأخت لغير أم مضت في ذلك الباب **مبينة** مع
توجيه تلقيها بذلك **ولقيت** أيضا **مثلة** **لعمدة**
لامر اقتضي ذلك وهو في المثلثة جعل عثمان لهما

الملقبات

ثلاثة

ثلاثة عدد الروس ومن هنا لقيت بالعثمانية أيضا وفي المثلثة
ما مر في ذلك الباب ولم أر من لقيها به غيره **كذلك لقيت** **مربعة**
لجعل ابن مسعود لهما من أربعة للاخت النصف والباقي
بين الجد والام نصفين وله مربعان آخر ذكرها الناظم في
الفصول وبينها في شرحه مع زيادة مربعات **آخر خمسة**
لان الشعبي سألته الحاج عنهما فقال اختلف فيها خمسة
عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى
عنهم وكانهم لم يثبت الرواية عنده عن غيرهم ومن هنا لقيت
أيضا بالحاجية وبالشعبية **مسدسة مسبعة** لما مر
في ذلك الباب فهذه عشرة القاب للخرقا **كذلك الصاوي** وهي
تخو جدي وثلاثة أخوة لام وخمس أعمام مضت في فضل
والكرام يقع على صنفين **والمباهلة** مضت في معرفة
قدر ما نقصه القول **وليس ذا** أي التلقب بالمباهلة
تلقيب كل عايلة بل خصها بصورة واحدة **جمهورية**
وهي زوج وام مع أخت لالام وقال الشيخان كالام انه
لقب لكل عايلة ولا مشاحة في مثله ورد الناظم له بان
المفهوم من كلام الفراض انه لقب بصورة مخصوصة غير
قادر **أم الفروع** بالخالمجة وقيل بالجيم **اسم لكل عايلة**
لمنتهي عول **بدا الاصول العايلة** كزوج وام وشقيقتين
وأختين لام لكنه ضعف هذا في الفصول هنا وصحح ابنه اسم
لصورة خاصة وهي زوج وام وشقيقة وأخوان لام وأخت

Copy

ersity

لاب وجه تلقى ما بذلك كثرة السهام العائلة فيهما تشبه
لها بالافراخ وللشبه بالام وكثرة الفروج فيها **وذي القافي**
شرح النسب لما روي ان شرجيا قضى فيها واعطى الزوج
ثلاثة اعشار المال فكان يلقي الفقيه فيقول كم ميراث الزوج
فيقال النصف او الربع فيقول والله ما اعطاني شرجي ذلك
ولا هذا فيلقي الفقيه فيلقي الفقيه شرجيا فيسأله عن ذلك
فيخبره الخبر وكان شرح اذا لقي الزوج قال اذا رايتني ذكرت
بي حكما جازا واذا رايتك ذكرت بك رجلا فاجرا تبين لي
فجورك انك تذيب الشكوى وتكتم الفتوى وتلقب ايضا
بالبحا الوضوح لانهما عالت بتلثيها وهو اكثر مما تقول به
الفرايض **فهذه الالقاب لا تستغرب لشهرتها واذان**
تشرى في الحمارية وهي زوج وام وجدة وولد ام وعصبة
شقيق وقد مررت في فصل اولاد الاعيان اما تلقى بها بالمشرك
فهرثة واما بالحمارية فلما روي الحاكم ان زيدا قال لعمر
ان اباهم كان حمارا ما زادهم الاب الا قريبا وقيل قايلا ذلك احد
الورثة بلفظ هب ان اباها كان حمارا ما زادنا الاب الا قريبا
وقيل قايلاهم احدهم لعلي لا عمر وتلقب ايضا بالحجربة
وبالحمية لما قيل انهم قالوا هب ان اباها كان حجرا ملقي في التيم
وبالمنبرية لان عمر سئل عنها وهو على المنبر **والناقضه**
وهي زوج وام وولداها **في باب عول خاليه** اي ماضية
وخصصوا بالامتنان مسيله ليست بصعوبة علي

الطلبه

ولقبت بذلك لانها تقول عند ابن مسعود لاحد وثلاثين
لانه ينقص بالمحسوب لمعني قام به وهذا من جملة المذا
التي يذكرها بقوله **فيما مذهب** بصرفه للوزن **ثمان**
تفرق اي مفرقة **مذكورة في كثير من مبيده** وهي مع
ما مر قول الجمهور انها من اثني عشر وتقول لسبعة عشر
وقول ابن عباس الباقي عن الزوجة والام وولديها للشقيقتين
فتصح من اربعة وعشرين وقول اخر له الباقي عن الزوجة
والام بين الاخوات اثلاثا فتصح من اثني وربعين وقول
معاذ للام الثلث لانه لا يحجبها بالاخوات فتقول لتسعة
عشر وقول لابن مسعود يسقط ولد الام وقول اخر له
تسقط الشقيقتان وقول اخر له يسقط الصنفان معا
والباقي للابن **لذاك ايضا سميت مثله والنسب لزيد**
الرضي اي سعيد بن ثابت بن الضحاك الارضاري **فختهم**
بالجدع شقيقة اي **مصوره** يجمع مع شقيقة **واخت**
من اب وجده وقوله **الي دن** اي اربعة وخمسين صلة
رد من قوله **بالاختصاص زده** انت بها السكت او بالضمير
لمعلوم اي مصححها باليسط وقد مررت في الجد والاختوة
وعايل لتسعة قد لقبه قوم بغرا لشهرتها بينهم
او ان الزوج كان اسمه اغرا وان الميثة اسمها اغرا **وفيه**
مقربه اي قرب وفيه ميل الى ترجحه لكنه ضعفه في
الفصول ورجح ما حكاه بقوله **وقيل ذا** اي لفظ الغرا

اسم لشقيقتي مع زوج باختين لام يشبع وهذا هو
الظاهر والرافعي لم يرجح شيئا بل قال ومنها الغرا وقد يفسر
بمطلق العول للتسعة وقد يفسر بصورة خاصة منه وذكر
الصورة المتقدمة وهذه الصورة **تعزي الى مروان** فيقال
لها المروانية لوقوعها في زمن مروان ونصويرها بذلك هو
المعروف وصورها الامام بزواج وست اخوات متفرقات
والنسب له اي لمروان صورة **اخرى على ايقان** اي يقين وهي
شخص له عشر ون دينار اهلاك عنهما وعن عشرين
درهما وقد ترك جماعة فخصم من تركته دينار قل
ودرهم لزوجته ترك تنوين دينار وهو فاعل خصل وقوله
لزوجته بزيادة اللام وقل حشو **فهي شقيقتان مع اختين**
للأم ومع الزوجات حال كونهن **ضعف اثنتين** اي اربعاً
للزوجات الخمس للعول وهو اربعة دنائير واربعة دراهم
لكل واحدة دينار ودرهم ولقيت بذلك لما يقال ان عبد الملك
سيل عن زوجة ورثت ذلك فذكر هذه الصورة **ومرني**
المناسبات ما نسب الى الرضي المامون وهي ابوان
وابنتان مائت احداهما عن من فيها قبل القسمة فتلك
عشرون من الملقبات المشهورة **فارع ما يجب** رعايته
وقد تقدمت الكلالة والمعادة والعالية والثلاثون
من المشهورة ومنها تسعينية زيد وان كانت من المعادة
وهي جدوام وشقيقة واخوان واخت لاب وفيها اربعة

اقوال



اقوال للصحابة اصحها اللام السدرس والمجد ثلث الباقي
وللشقيقة النصف ولولد الاب الباقي فاصلها ستة
او ثمانية عشر ونصف من تسعين ومن هنا سميت تسعينية
ويقال بها فيقال **شخص ترك ثلاثة ذكور وثلاث اناث**
وتسعين دينار فاخذت **احدى** الاناث بارثما ديناراً
وليس ثم دين ولا وصية وهي الاخت للاب في هذه وجدد
المتأخرون ملقيات اخذت كرت نبذة منها في منج الصور
قال الامام وقد اكثر وامن التلقينات ولا نهاية لها وذكر
هنا في منج الوصول ايضا نبذة من انواع المعايير
ولما فرغ من ذكر الفن اخذ في ذكر الختم بقوله **وفي الذي**
ذكرته في هذه المنظومة كفاية لطالب الفن اي
فن الفرائض حالة كونه **داعية** واهتمام **فيها**
اي خذها **الفية** اي الف بيت تقريبا والاف هي الف
ومائة الاربعة **قدسية** نسبة الى القدس محل
تصنيفها مع انها قد **اغضت حيا** كالمرأة للحسنا
تغض غيبتها اي تدني جفونها حيا من عيب فيها
فتشبهها بالحسنا استعارة بالكناية واثنان الاغصا
والحبالها استعارة تخيلية **كونها** اي لكونها **مطوية**
اي محتوية **على عيوب النظر** كالتيديل والسناد
وغيرهما كما مر **تقريبها مع ركاكها** اي ضعف وان كان
سببه عيبا يرجو **وليها** اي ناظرها وكل من ولي

ت

امر شي فهو وليه اي يوم مل بمنظومته اي نظمه لها فكاكه
اي خلاصه من العذاب الجزاي لاجله اولوقته بما
كسب صلاة الجزا بدعوة اي مع دعوة خالصه من ذي
طلب لهذا الفن بها يدخل الجنة ويرى وجه ربه الكريم
بعد الفكاك من العذاب والحمد لله على النعم لهذا
النظم حمدا مع الصلاة والسلام على النبي سيد
الانام اي افضلهم واله وصحبه الكرام وتقدم بيان
هذه الالفاظ الالفاظ سيد في الخطبة وختم رحمه الله
منظومته بالحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد
صلي الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه رضي الله عنهم كما
ابتدأها بذلك رجا قبول ما بينهما ثم الشرح المبارك
بفضل الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله والمنة
على ذلك والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم ورضي الله تعالى عن مؤلفه وناظره والعلم العالين
وسائر عباد الله الصالحين من اهل السموات واهل
الارضين وكان الفراغ من تغليفه في يوم الاحد
سادس عشر من ربيع الثاني من شهر رستة الف ومائة
واربعة وعشرين على بيكانتها النفسه الفقير الى الله تعالى
المعترف بالعجز والتقصير احمد بن يوسف التتواني
محمد المعنوي السوفي عقر الله لكاتبه ولقاربه ومطالعه
ومن نظرفيه ودعا لهم بالمعزة والنظر الى وجه الله
الكريم وسائر عباد الله الصالحين وصلي الله علي

سيدنا محمد وعلى اله
وصحبه وسلم
تسليما
كثيرا